مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
CENTRAL BANK OF THE U.A.E.

التقرير السنوي 2021

عام الخمسين

www.centralbank.ae

المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان - "رحمه الله"

صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان
رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة

احتفالاً باليوم الوطني الخمسين لدولة الإمارات العربية المتحدة، تم تقديم الورقة النقدية الجديدة من فئة الـ 50 درهماً لأصحاب السمو حكّام دولة الإمارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر.

المحتويات

أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي 02
كلمة رئيس مجلس الإدارة 04
كلمة المحافظ 06
لمحة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي 08
أبرز إنجازات المصرف المركزي 10
لجان مجلس الإدارة 12
اللجان التنفيذية 13

الجزء الأول

التطورات الاقتصادية والتطورات في السوق المالية 14
الفصل الأول التطورات الاقتصادية الدولية 15
الفصل الثاني القطاع الخارجي في دولة الإمارات العربية المتحدة 21
الفصل الثالث التطورات الاقتصادية المحلية 27
الفصل الرابع تطورات السوق المالية 35

الجزء الثاني

أبرز الإنجازات في عام 2021 46
أبرز الإنجازات التنظيمية 47
1. أحدث التطورات في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة 48
2. الخطة الاستراتيجية الجديدة للأعوام 2023-2026 50
3. الإشراف على إجراءات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب 51
4. الرقابة على قطاع البنوك ونظم الدفع وشركات الصرافة 54
5. الرقابة على قطاع التأمين 56
6. التطورات الجديدة في التمويل الإسلامي 57
7. التمويل الأخضر والمستدام: المصرف المركزي يحقق إنجازات مهمة لدعم الاقتصاد الأخضر 58
8. تدابير لتعزيز مرونة النظام المالي الإماراتي 59
9. إجراءات الإنفاذ الصادرة عن المصرف المركزي عبر القطاعات 60
10. أدوات جديدة في إدارة السوق النقدي الإماراتي 61
11. إجراءات جديدة لإدارة احتياطي النقد الأجنبي 61
12. تحسين نظم الدفع الوطنية 62
13. التحول الرقمي: مبادرات قطاع التكنولوجيا المالية 64
14. تعزيز حماية المستهلك 68
15. إدارة الأمن السيبراني والمخاطر التشغيلية الأخرى 69
16. الاستثمار في الموارد البشرية: إرساء ثقافة قائمة على الأداء 70
17. الحرص على إطلاع الجمهور: علاقات تواصل المصرف المركزي خلال العام 2021 71

الجزء الثالث

التقارير المالية 72
الميزانية العمومية - بتاريخ 31 ديسمبر 2021 73
الملحق 75

أعضاء مجلس إدارة المصرف المركزي

سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان
رئيس مجلس الإدارة

معالي جاسم محمد بوعتابة الزعابي
نائب رئيس مجلس الإدارة

معالي عبدالرحمن آل صالح
نائب رئيس مجلس الإدارة

معالي خالد محمد بالعمى
المحافظ

سعادة سامي ضاعن القمزي
عضو مجلس الإدارة

سعادة علي محمد بخيت الرميثي
عضو مجلس الإدارة

سعادة يونس حاجي الخوري
عضو مجلس الإدارة

كلمة سمو الشيخ منصور بن زايد آل نهيان

نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير شؤون الرئاسة

رئيس مجلس إدارة المصرف المركزي

"إن سِمة المرونة التي يتميز بها النظام المصرفي ونظام التأمين المُطبّق في دولة الإمارات، أدّت دوراً بارزاً في تحديد المعيار المرجعي للتعامل مع الأزمات المستقبلية، دون المساس بمبادئ الإدارة السليمة للمخاطر."

بفضل الله، ونتيجة للرؤية السديدة والسياسات الحكيمة لقيادتنا الرشيدة، تمكنّا في دولة الإمارات العربية المتحدة، من المحافظة على ريادة اقتصاد بلدنا، والرفع من مستوى تنافسيته، رغم ما أسفرت عنه جائحة كوفيد-19 من تحديات اقتصادية جمّة.

تعكس هذه القدرة الفريدة على مواجهة تداعيات الجائحة، ما نوّه به "صندوق النقد الدولي"، ضمن تقريره السنوي لعام 2021، حيث أشاد باستجابة الدولة بشكل قوي، واستباقي، لتأثيرات "الوباء"، لافتاً إلى أن الإمارات واصلت تنفيذ سياساتها الرامية إلى دعم النمو الاقتصادي.

إن سِمة المرونة التي يتميز بها النظام المصرفي ونظام التأمين المُطبّق في دولة الإمارات، أدّت دوراً بارزاً في تحديد المعيار المرجعي للتعامل مع الأزمات المستقبلية، دون المساس بمبادئ الإدارة السليمة للمخاطر، وبفضل السياسات التي تم إقرارها في هذا الصدد، تمكّن "مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي" من الانسجام مع أفضل الممارسات الدولية، ما رسخ الثقة والمصداقية في قطاع الخدمات المالية في الدولة.

ويتماشى هذا النجاح مع الهدف الاستراتيجي الذي حدده المصرف المركزي، في رسالته ضمن خطته الاستراتيجية "2023-2026"، بأن يكون في مصافّ أفضل البنوك المركزية على الصعيد العالمي، من حيث تعزيز آليات الاستقرار النقدي والمالي للدولة، ودعم تنافسية اقتصادها سعياً لتحقيق ما تضمنته رؤية الحكومة للعقود الخمسة المقبلة من أهداف تنموية كبرى.

واحتفاءً بالذكرى الخمسين لتأسيس الدولة، أصدر المصرف المركزي ورقة نقدية جديدة من فئة الـ 50 درهماً، مصنّعة من مادة "البوليمر" التي يمكن إعادة تدويرها بالكامل، كما أصدرعدد من المسكوكات التذكارية من الفضة بهذه المناسبة، تجسيدا لدور المصرف المركزي في دعم مسيرة الدولة الحافلة بالإنجازات والمبادرات الريادية.

ونشيد بالجهد المبذول من المصرف لتعزيز نظام مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، فلا مكان للأموال المشبوهة في النظام المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة.

ومن الأهمية التنويه إلى إنشاء المصرف المركزي لـ "مجموعة عمل التمويل المستدام" بالتعاون مع وزارة التغيّر المناخي والبيئة، والهادفة لتنسيق السياسات بين الجهات الوزارية والمؤسسات المالية الرئيسية، في وقت تستعد فيه أبوظبي لاستضافة "مؤتمر الدول الأطراف COP28)) بشأن تغيّر المناخ" نوفمبر 2023، الحدث الذي يمثل شهادة دولية بالتزام الإمارات في مجال الاستدامة، حيث تؤدّي آليات التمويل والاعتبارات المالية دوراً رئيسياً في صياغة المستقبل في هذا الميدان.

وفي الختام، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى محافظ مصرف الإمارات المركزي، وفريق عمله المتخصص، على جهودهم المتواصلة، وتفانيهم للمحافظة على استقرار ومرونة القطاع المالي، وتحسين قدرته على الاستجابة لكافة التحديات، بما يلبي تطلعات القيادة الرشيدة، ويضمن ازدهار الوطن، ونمو اقتصاده، ورفاهية شعبه.

كلمة معالي خالد محمد بالعمى

المحافظ

" شهد عام 2021 مزيجاً من التحديات والفرص، وأدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي دوراً حيوياً لتعزيز جهود الدولة لاحتواء التداعيات الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19، وذلك من خلال تطبيق منهجية صارمة قائمة على السياسات على مؤسسات قطاعي البنوك والتأمين التي تخضع لإشرافه استجابةً للتطورات الاقتصادية، وممارسة لدوره القيادي في الأوقات العصيبة. "

يسعدني التأكيد بأن النظام المصرفي في دولة الإمارات يتمتع بمستوى جيد من رأس المال والسيولة، ويمتلك القدرة على دعم خطة النمو في الدولة. وقد أظهرت اختبارات القدرة على تحمُّل الضغط، التي تم إجراءها بغرض استكشاف مواطن الضُعف المحتملة في مؤسسات القطاع المصرفي، أن النظام المالي بالدولة يتمتع بالمرونة والقدرة على تحمّل مختلف السيناريوهات السلبية، مع الاحتفاظ بمستوياتٍ كافيةٍ من رأس المال والسيولة. بموازاة ذلك، عمل المصرف المركزي على إعادة التوازن في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة، باستبدال التدابير المصممة لتقليل الضغوط، التي فرضتها الجائحة على قطاعات التجزئة والشركات والمصارف، بمبادرات موجّهة وإجراءات تدعم انتعاش الاقتصاد.

وواصل المصرف المركزي جهوده الرامية لتحديث إطار العمليات النقدية، عبر إطلاق الإطار النقدي للدرهم، متضمناً إصدار أذونات نقدية، وإطلاق أدواتٍ نقديةٍ جديدةٍ لإدارة السيولة ووضع التوقعات لتسهيلات السيولة خلال اليوم الواحد ومتوسط مؤشر الدرهم لليلة واحدة والذي يُسمى (دُنيا). ونسعى لزيادة استخدام الدرهم في تسوية المعاملات ضمن دول مجلس التعاون الخليجي، ومع الشركاء التجاريين الدوليين، بغرض تخفيف الضغط على المؤسسات والشركات المحلية، وتأمين السيولة بالعملة الأجنبية للمعاملات عبر الحدود.

وتضمنت التحسينات على الإطار الرقابي التي أجريت في سنة 2021 تغييرات في متطلبات رأس المال المدفوع للبنوك، ومعايير حماية المستهلك، وتنظيم المدفوعات الرقمية، والاستعانة بمصادر خارجية لتوفير الخدمات، واستكمال دمج هيئة التأمين في المصرف المركزي، وما نجم عنه من اتخاذ تدابير لتعزيز دوره الإشرافي والرقابي في قطاع التأمين، بالإضافة الى انضمام 120 موظفاً.

ومن شأن نموذج التشغيل المستهدف الجديد والهيكل التنظيمي للمصرف المركزي أن يدعمان أداء العمليات الداخلية لمواجهة تحديات المستقبل، ومقابلة متطلبات القطاع المالي في الدولة.

وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، شدّد المصرف المركزي على أهمية دور إدارة الموارد البشرية في تطوير أداء العمل المالي والمصرفي، من خلال زيادة نسبة التوطين، وتوسيع فرص التدريب المهني. وتضمنت هذه الفرص إطلاق مبادرة تدريب رائدة في مجال الإشراف القائم على المخاطر، بالتعاون مع المعهد المصرفي الإيرلندي.

وعلى صعيد الأمن السيبراني، الذي يشهدُ أهميةً متزايدة، أجرى المصرف المركزي تدريباً عملياً، هو الأول من نوعه في الإمارات، لمحاكاة الهجمات السيبرانية، بهدف اختبار المرونة السيبرانية للقطاع المصرفي، وقدرته على التعامل مع هذه الهجمات الإلكترونية المتطورة، التي باتت خطراً ملموساً في مشهد التهديدات حول العالم.

وفي مجال التكنولوجيا المالية، أطلق المصرف المركزي العديد من المبادرات المهمة، منها مشروع منصة "الجسر" للعملات الرقمية المتعددة للبنوك المركزية، الذي يهدف لتحسين معاملات تحويل الأموال عبر الحدود، و"الاستراتيجية الوطنية لأنظمة الدفع"، بغية تحديث البنية التحتية للمدفوعات، إلى جانب منصة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والبنية التحتية السحابية للخدمات المالية، ما يجعلُ الإمارات مركزاً متميزاً للخدمات السحابية المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ويمنحها الصدارة العالمية في توفير الخدمات المصرفية الرقمية الأكثر أماناً وتطوراً وابتكاراً.

أما بالنسبة لإجراءات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، يقوم المصرف المركزي بتطوير سياساته وأنظمته وإجراءاته وفقاً لأفضل الممارسات والمعايير الدولية. فقد عمد إلى استحداث بنية تحتية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بالتنسيق مع اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتمويل التنظيمات غير المشروعة، لضمان توفير خدمات مالية آمنة وذات شفافية عالية في الدولة. وسيواصل المصرف المركزي العمل بشكل وثيق مع مجموعة العمل المالي والهيئات الدولية الأخرى لمواجهة الجرائم المالية بأشكالها المختلفة.

لقد قمنا معاً بتهيئة هذه المؤسسة لتصبح من بين أفضل المصارف المركزية في العالم. إن رسالة المصرف المركزي، لعام 2022، تتمثل في العمل على تحقيق الأهداف المرتبطة بتعزيز الإدارة النقدية والاستقرار المالي، وحماية المستهلك، من خلال الرقابة الفاعلة على المؤسسات المالية المرخصة، والإدارة الرشيدة للاحتياطيات، وترسيخ بنية تحتية مالية قوية مع اعتماد التكنولوجيا الرقمية، الأمر الذي يُمكننا من تلبية تطلعاتنا نحو المستقبل بثقةٍ وجاهزيةٍ عاليتين، وصولاً إلى بلوغ رؤية ورسالة دولة الإمارات للخمسين عاماً المقبلة.

ختاماً، أود أن أتقدم بالشكر والتقدير لمجلس إدارة المصرف المركزي وموظفيه، وجميع شركائنا المحليين والخارجيين على جهودهم الحثيثة وتفانيهم في تحقيق النتائج المرجوة من المشاريع والمبادرات كافة.

لمحة عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

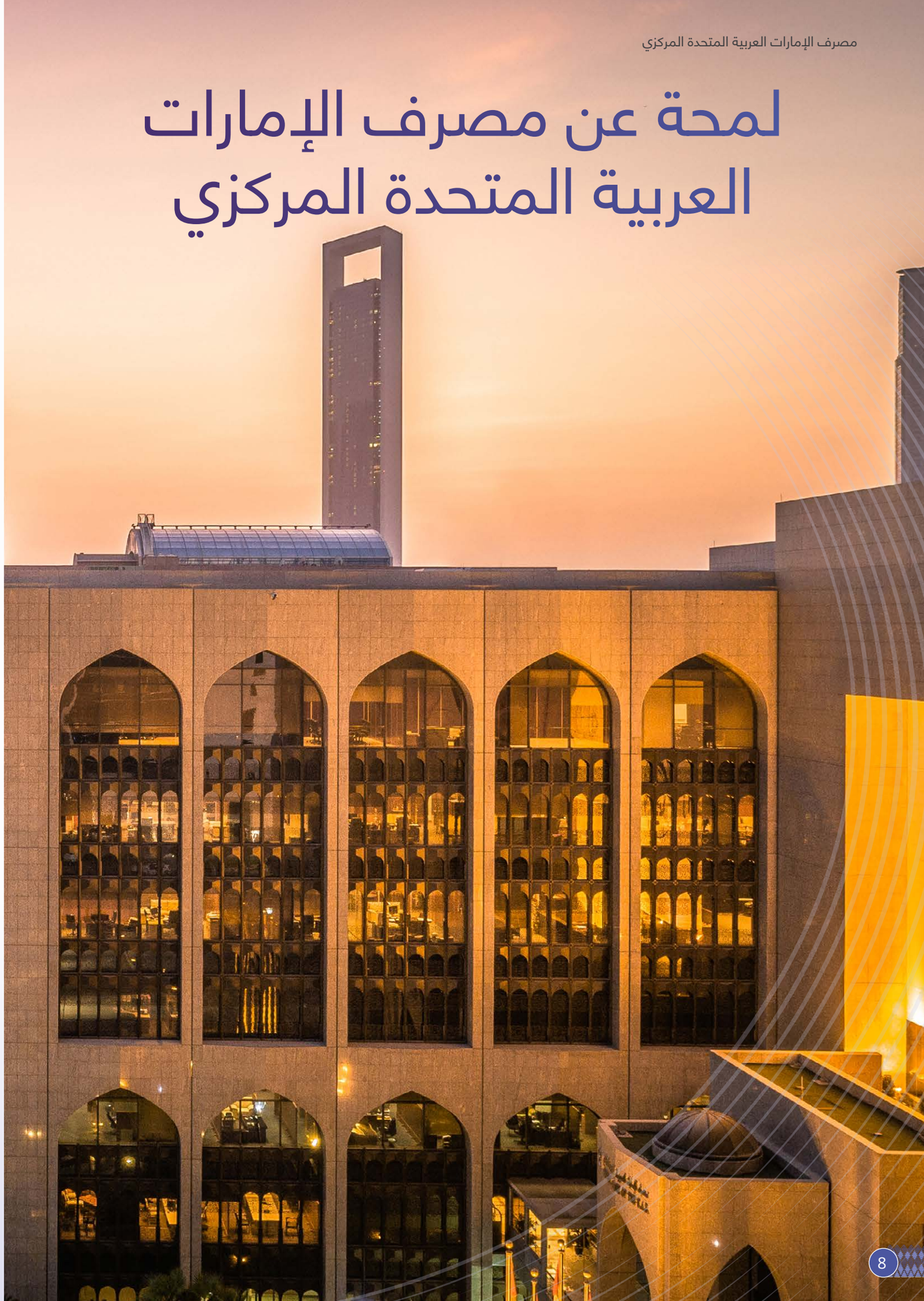

رؤيتنا

أن نكون من بين أفضل المصارف المركزية في العالم في تعزيز الاستقرار النقدي والمالي ودعم تنافسية دولة الإمارات العربية المتحدة.

رسالتنا

تعزيز الإدارة النقدية، والاستقرار المالي وحماية العملاء من خلال:

- الرقابة الفعالة على المؤسسات المالية المرخصة؛
- الإدارة الرشيدة للاحتياطيات؛
- البنية التحتية المالية القوية؛
- اعتماد التقنيات الرقمية.

قيمنا

التنافسية
نطمحُ لأن نصبح أحد المصارف الرائدة عالمياً عبر مختلف المجالات من خلال الاستثمار في التكنولوجيا الابتكارية، واستناداً إلى أفضل الممارسات والبحوث.

روح المبادرة
بناء عقلية تقوم على روح المبادرة من شأنها تعزيز الشعور بالملكية والمساءلة والابتكار من خلال تمكين الموظفين على جميع المستويات وتسهيل اتخاذ القرار ات الفعالة.

الشفافية
مراعاة الشفافية والانفتاح بأعلى درجات النزاهة على نطاق المؤسسة من خلال التواصل والتعاون الفعال.

التركيز على المواهب
بناء مؤسسة ترعى المواهب وتكافئ وتقدّر الموظفين وتركّز على تنميتهم.

أبرز إنجازات المصرف المركزي

1973

إنشاء مجلس النقد وفقاً للقانون الاتحادي رقم (2) لسنة 1973

أصدر المجلس العملة الوطنية وهي الدرهم الإماراتي، والذي حلّ محل الدينار البحريني والريال القطري وريال دبي، وهي العملات التي كانت مستخدمة في ذلك الوقت

1980

إنشاء مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بموجب القانون الاتحادي رقم (10) لسنة 1980 بصفته مؤسسة عامة، وتوسعة مهامه لتشمل أيضاً وظائف المصرف المركزي (المكلفة سابقاً لمجلس النقد)

تعيين معالي عبد الملك يوسف الحمر محافظاً للمصرف المركزي

1982

تشكيل إدارة المخاطر

1991

تعيين معالي سلطان بن ناصر السويدي محافظاً للمصرف المركزي

1998

تأسيس وحدة مواجهة غسل الأموال والحالات المشبوهة، وهي وحدة المعلومات المالية لدولة الإمارات العربية المتحدة

2000

تشكيل اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال

2012

المصرف المركزي ينشرُ أول تقرير له عن الاستقرار المالي

2014

تعيين معالي مبارك راشد المنصوري محافظاً للمصرف المركزي

2018

إصدار مرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2018 في شأن المصرف المركزي وتنظيم المنشآت والأنشطة المالية

2020

تعيين معالي عبد الحميد محمد سعيد الأحمدي محافظاً للمصرف المركزي

2021

تعيين معالي خالد محمد بالعمى محافظاً للمصرف المركزي

دمج هيئة التأمين مع المصرف المركزي بموجب المرسوم بقانون اتحادي رقم (25) لسنة 2020

لجان مجلس الإدارة

لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة

تتولى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة المسؤولية عن أطر إدارة المخاطر (بما في ذلك تحديد فئات المخاطر، مثل المخاطر المالية والتشغيلية ومخاطر استمرارية العمل، وأمن المعلومات، والمخاطر القانونية ومخاطر الامتثال المرتبطة بجميع دوائر المصرف المركزي، وقياس المخاطر، وتحديد قابلية المخاطر والحد منها، وسياسات إدارة المخاطر). يقعُ على عاتق اللجنة أيضاً مهام مراقبة ومراجعة التحسين المتواصل لأمن المعلومات لدى المصرف المركزي، بالإضافة إلى الممارسات والعمليات العامة لإدارة المخاطر في المصرف المركزي، ورفع التوصيات ذات الصلة لمجلس الإدارة.

لجنة التدقيق

تتولى لجنة التدقيق المسؤولية عن مراقبة نزاهة البيانات المالية للمصرف المركزي، وتقييم سلامة عمليات التقارير المالية والإفصاحات، ومراجعة وتقديم توصية حول شروط التعاقد مع المدقق الخارجي واختياره وتعيينه وتحديد أتعابه، إلى جانب قيامها بالإشراف على وظيفة التدقيق الداخلي لدى المصرف المركزي.

لجنة الموارد البشرية

تتولي لجنة الموارد البشرية المسؤولية عن مراجعة الهيكل التنظيمي للمصرف المركزي وسياسات الموارد البشرية، واعتماد معايير اختيار مدراء الدوائر، ورفع توصية لمجلس الإدارة حول أي تغييرات مطلوبة.

اللجان التنفيذية

لجنة سياسة الاستقرار المالي

تتولى لجنة سياسة الاستقرار المالي المسؤولية عن تحديد التهديدات التي يتعرض لها الاستقرار المالي من خلال المراقبة الكلية الفاعلة لأنشطة السوق، بهدف تخفيف المخاطر النظامية من خلال اقتراح السياسات الاحترازية الكلية وتدابير لإدارة الأزمات لقطاع المصارف والتأمين، بما يتماشى مع إطار العمل ذي الصلة المُعتمد من قبل مجلس الإدارة.

لجنة الإشراف والرقابة

تقع على عاتق لجنة الإشراف والرقابة المسؤولية عن الإشراف على أمن وسلامة المؤسسات المالية المرخصة من قبلِ المصرف المركزي، من خلال اقتراح وتنفيذ الأنظمة الاحترازية وأنظمة مواجهة غسل الأموال وحماية المستهلك وتدابير سلوك السوق والإشراف على أنظمة الدفع واقتراح إجراءات الإنفاذ.

لجنة سياسة المخاطر والامتثال

تقع على عاتق لجنة سياسة المخاطر والامتثال المسؤولية عن رفع توصية حول إطار شامل لإدارة المخاطر في المصرف إلى لجنة المخاطر التابعة لمجلس الإدارة، وتنفيذ سياسات وعمليات للمحافظة على إدارة المخاطر بصورة كافية وفعالة في المصرف المركزي. تقوم هذه اللجنة أيضاً بضمان الامتثال لجميع السياسات والقواعد والأنظمة الداخلية والخارجية المطبقة ضمن المصرف المركزي.

لجنة إدارة النقد والاحتياطيات

تهدفُ لجنة إدارة النقد والاحتياطيات إلى تحقيق أهداف المصرف المركزي لتحقيق الاستقرار المالي من خلال تصميم واستخدام أدوات الإدارة النقدية وإدارة الاحتياطي، عن طريق اقتراح إرشادات الاستثمار وتحسين أسلوب تخصيص أصول الاحتياطيات الحيوية.

اللجنة التنفيذية والاستراتيجية

تقرر اللجنة التنفيذية والاستراتيجية جميع المسائل التشغيلية التي تندرج ضمن اختصاصها فيما يتعلق بالعمليات التشغيلية ووظائف الدعم لضمان الاستخدام الكفء والفعال لموارد المصرف المركزي. تعملُ هذه اللجنة أيضاً بمثابة منتدى المحافظ لمناقشة المسائل التوجيهية العامة لدى المصرف المركزي مع فريق الإدارة العليا. تتولى هذه اللجنة أيضاً المسؤولية عن مراقبة وتوجيه تنفيذ خطة التحوّل الخاصة بالمصرف المركزي، ومراجعة واعتماد مبادرات الابتكار الرقمي والتكنولوجيا المالية الخاصة بالمصرف المركزي.

لجنة الاستعداد للأزمات المالية وإدارتها

استجابةً لمخاطر الأزمات المالية النظامية، تُنسّق هذه اللجنة استجابة المصرف المركزي وإجراءات إدارة الأزمات المالية بهدف ضمان معالجة المشاكل الخطيرة التي تؤثر على النظام المالي بشكلٍ فعّال.

التطورات الاقتصادية والتطورات في السوق المالية

01

الفصل الأول:

التطورات الاقتصادية الدولية

عاد الاقتصاد العالمي إلى تحقيق نمو بأرقام موجبة في عام 2021، وذلك بفضل سياسات الدعم العامة الاستثنائية، وإتاحة وإعطاء اللقاحات، وتخفيف القيود على الأنشطة الاقتصادية والسفر بوجهٍ عام. وكان لذلك أثرٌ إيجابي على آفاق النمو لاقتصاد دولة الإمارات الذي يتسم بالانفتاح. وفي هذه الأثناء، تجاوز التضخم المعدل المستهدف في الاقتصادات المتقدمة نتيجة للطلب المتزايد في وجه الاضطرابات المتواصلة في سلاسل القيمة العالمية وارتفاع أسعار الطاقة. وعليه، من المُتوقع أن يؤدي ذلك إلى تشديد السياسة النقدية وإلى ارتفاع أسعار الفائدة في دولة الإمارات.

1.1 النمو العالمي

شهد الاقتصاد العالمي عودةً إلى النمو بأرقام موجبة بمعدل بلغ 5.9% في عام 2021 وفقاً لصندوق النقد الدولي. ويرجع ذلك إلى تأثير الأساس (نمو سالب 3.1% في عام 2020)، وإعادة فتح الأنشطة كثيفة المُخالَطة التي تأثرت بشدة بعمليات الإغلاق في السنة السابقة، وعودة أنشطة السفر جزئياً بين دول العالم. ومع ذلك، ظلّ النمو العالمي مقيداً باضطرابات العرض المستمرة ونقص العمالة في الاقتصادات المُتقدمة، ومع ذلك، فإن معدلات البطالة انخفضت بشكل ملحوظ، وتمت ملاحظة تزايد أوجه عدم اليقين المرتبطة بالمتحورات الجديدة للفيروس. والتشديد النقدي الذي تجاوز التوقعات، فضلاً عن التوترات الإقليمية، وكلها عوامل من شأنها التأثير على الآفاق الاقتصادية المستقبلية.

1.1.1 الاقتصادات المتقدمة

نجحت الاقتصادات المتقدمة في دعم التعافي الاقتصادي الجاري، من خلال تقديم دعم مالي ونقدي كبير وحملات التطعيم المُكثفة، الأمر الذيّ أدى إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 5.0% في عام 2021.

وحققت الولايات المتحدة الأمريكية نمواً بمعدل 5.7% نتيجة لبرنامج التحفيز المالي الكبير الذي قدَّمته حكومة بايدن، والمقدَّر بنحو 2.5 تريليون دولار، أو ما يعادل 11% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021، بالتزامن مع التقدّم المُحرز في عمليات التطعيم وانتهاء عمليات الإغلاق. ومن ثم، تراجع مُعدّل البطالة من 6.7% في ديسمبر 2020 ليصل إلى 3.9% في نهاية عام 2021.

وشهدت منطقة اليورو نمواً بمعدل 5.2% خلال السنة، وجاء النمو الأقل (مُقارنة بمثيله في الولايات المتحدة) كنتيجة رئيسية لتأثر الخدمات بشكل أكبر والاضطراب الأكثر حدة في سلسلة التوريد في منطقة اليورو.

وسجلت المملكة المتحدة نمواً حقيقياً بلغ 7.5%، نتيجة لتأثير الأساس من بين عوامل أخرى، حيث انكمش الاقتصاد بنسبة 9.8% في العام السابق. وعلى الرغم من ذلك، تباطأ مُعدل نمو ناتجها المحلي الإجمالي في النصف الثاني من السنة نتيجة لضعف إنفاق المستهلكين واستثمارات الأعمال.

الجدول 1.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجموعات/بلدان مختارة (%)

	2020	2021
الناتج العالمي	-3.1	5.9
الاقتصادات المتقدمة	-4.5	5.0
الولايات المتحدة الأمريكية	-3.4	5.7
منطقة اليورو	-6.3	5.2
فرنسا*	-8.0	7.0
ألمانيا*	-4.6	2.7
المملكة المتحدة*	-9.8	7.5
اليابان	-4.6	1.6
اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية*	-2.1	6.8
الصين*	2.3	8.1
الهند*	-7.3	9.2
الشرق الأوسط وآسيا الوسطى	-2.8	4.2

المصدر: *صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، يناير 2022، وذلك بالنسبة للعالم والاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ومنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.*

**هيئات الإحصاء الوطنية للدول الأفراد. بالنسبة للهند، بناءً على تقديرات بنك الاحتياطي الهندي للأعوام المالية 2020-2021 و2021-2022.*

2.1.1 الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية

أشارت تقديرات الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية إلى تحقيق نمو بمعدل 6.8%، مدفوعةً بنمو بعض الاقتصادات الكبيرة مثل الصين (بمعدل نمو 8.1%) والهند (بمعدل نمو 9.2%). وعلى الرغم من ذلك، تباطأ النمو في العديد من البلدان النامية في عام 2021 نتيجة للصعوبات التجارية والاقتصادية المذكورة أعلاه.

3.1.1 دول مجلس التعاون الخليجي

بشكل مماثل للدول الرئيسية الأخرى المصدرة للسلع، فقد استفادت دول مجلس التعاون الخليجي من ارتفاع إيرادات المواد الهيدروكربونية في عام 2021، مما ساهم في زيادة الحيّز المالي المُتاح ومن ثم دعم زخم النمو. وحققت دولة الإمارات أعلى معدل نموٍ بين دول مجلس التعاون الخليجي (الجدول 2.1).

الجدول 2.1: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي (%)

	2020	2021
البحرين	-5.1	2.4
الكويت	-8.9	1.0
سلطنة عُمان	-2.8	2.5
قطر	-3.6	1.9
الإمارات العربية المتحدة*	-4.8	3.8
المملكة العربية السعودية	-4.1	2.8

المصدر: *صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، تقديرات أكتوبر 2021.*
**المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.*

2.1 التضخم

1.2.1 الاقتصادات المتقدمة

ارتفع التضخم الكلي سريعاً في الاقتصادات المتقدمة ليتجاوز المستهدف، مدعوماً بارتفاع أسعار الطاقة والقيود المتبقية على العرض. ففي الولايات المتحدة على سبيل المثال، أدّت برامج التحفيز وفرص العمل القوية والطلب المحتجز دوراً في استمرار التضخم الذي بدا أقل أمداً مما كان متوقعاً في بادئ الأمر[1].

الرسم البياني 1.1: التضخم السنوي في مؤشر أسعار المستهلك في اقتصادات مختارة (%)

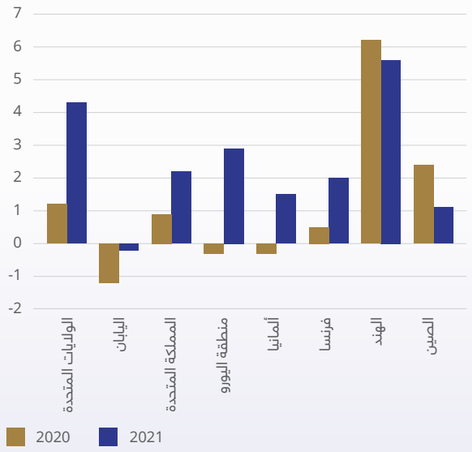

المصدر: *قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي"، أكتوبر 2021.*

الاقتصادات الناشئة والاقتصادات النامية

ارتفع التضخم في مُعظم اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية لأسباب مماثلة لما حدث في الاقتصادات المتقدمة، ذلك فضلاً عن تراجع سعر صرف العملة، مما أدى في بعض الحالات إلى زيادة حادة في التضخم المستورد.

2.2.1 دول مجلس التعاون الخليجي

تحوّل متوسط التضخم في مؤشر أسعار المستهلك إلى معدلات موجبة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2021 (الجدول 3.1)، وبلغ أعلى مستوياته في المملكة العربية السعودية والكويت (3.2% في كليهما)، وذلك نتيجة لتداعيات ارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي عالمياً على الأسعار المحلية وزيادة الطلب. في الوقت ذاته، بلغ التضخم أدنى معدلاته في دولة الإمارات العربية المتحدة.

الجدول 3.1: المتوسط السنوي للتضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي (%)

	2020	2021
البحرين	-2.3	1.0
الكويت	2.1	3.2
سلطنة عُمان	-0.9	3.0
قطر	-2.7	2.5
الإمارات العربية المتحدة*	-2.1	0.2
المملكة العربية السعودية	3.4	3.2

المصدر: *صندوق النقد الدولي، "آفاق الاقتصاد العالمي"، أكتوبر 2021.*
** **المصدر:** المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.*

1 *بلغ تضخم مؤشر أسعار المستهلك في الولايات المتحدة 7.9 % على أساس سنوي في فبراير 2022 و6.4 % عند استبعاد أسعار المواد الغذائية والطاقة.*

الدوافع الحالية للتضخم العالمي

يتزايد التضخم على مستوى العالم، مما يؤثر على الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حدٍ سواء. تشتمل الدوافع الرئيسية للتضخم على:

عراقيل التوريد

شهدت سلاسل القيمة العالمية اضطرابات متأثرةً بالسياسات التي تم وضعها لمكافحة انتشار فيروس كوفيد-19، ومنها عمليات الإغلاق، والعزل، والتأخر في حركة نقل البضائع، وانخفاض إمكانية الوصول إلى مرافق التصنيع. أدت هذه العوامل إلى زيادة صعوبة الحصول على الكثير من المنتجات وبالتالي ارتفاع تكلفتها. طبقاً لمكتب إحصاءات العمل في الولايات المتحدة، يرجعُ تقريباً نحو نصف التضخم الحالي في الولايات المتحدة إلى صعوبات في التوريد مرتبطة بالجائحة. ويزداد التضخم الكلي مع زيادة تكلفة الإنتاج.

زيادة الطلب

أجلَّت الأسر استهلاكها المخطط خلال فترة العزل المنزلي. ومع استئناف الأنشطة الاقتصادية، زاد الطلب إلى أكثر من المستويات الطبيعية (تأثير الأساس المنخفض) لاستعادة المشتريات المؤجلة سابقاً، مع قيام الأسر بالمبالغة في شراء بعض السلع توقعاً لجولات جديدة محتملة من الإغلاق. تؤدي الزيادة في الطلب إلى ارتفاع معدل التضخم، وخصوصاً في ظل الاضطرابات في العرض. وفي تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر في يناير 2022، يتوقع صندوق النقد الدولي تراجعاً تدريجياً للتضخم مع تلاشي الاختلالات بين العرض والطلب.

زيادة حادة في أسعار السكن

تشهدُ أسعار الإسكان زيادة حادة على مستوى العالم، ويُعد ذلك من العوامل المهمة في تحديد التضخم. وفي الاقتصادات المتقدّمة، تشتمل أسباب التضخّم على انخفاضٍ ملحوظٍ في استهلاك الأسر، نتيجةً لتدابير العزل التي أدت إلى زيادة المدخرات. وفي ظل عدم اليقين المُحيط بالأسواق الرأسمالية وربحية الشركات، بدأ المدخرون في اعتبار العقارات فرصة سانحة للاستثمار. علاوةً على ذلك، ساهمت أسعار الفائدة المنخفضة جداً في البنوك المركزية – وهو أحد التدابير لمجابهة الركود الناجم عن الجائحة في زيادة الطلب على شراء المساكن، كبديل استثماري. ومنعت إجراءات الإغلاق المقاولين من توفير المعروض اللازم للسوق، فأدت هذه العوامل إلى زيادة أسعار السكن والإيجارات؛ ومن ثم ارتفاع التضخم.

زيادة تكاليف الطاقة

أدت الزيادات في تكلفة النفط والغاز ومصادر الطاقة الأخرى، إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج والنقل، مما ساهم في زيادة التضخم (بشكل مباشر وغير مباشر). إلّا أن الزيادات في أسعار الطاقة عادةً ما تكون مؤقتة، وتخضع لعوامل سياسية ولعوامل مرتبطة بالمناخ، وهي بطبيعتها لا يمكن التنبؤ بها. كشفت دراسة أعدّها صندوق النقد الدولي عن الاقتصادات الناشئة والمتقدمة في عام 2017 أن تأثير صدمات أسعار النفط على التضخم قد تراجع بمرور الوقت على مستوى العالم، وهو ما يُعزَى في معظمه إلى تحسن إدارة السياسة النقدية. ووفقاً لتلك الدراسة تؤدي زيادة أسعار النفط العالمية بنسبة 10 بالمائة إلى زيادة التضخم المحلي - في المتوسط - بنحو 0.4 نقطة مئوية فقط، مع تلاشي التأثير بعد عامين.

المراجع:

مكتب إحصاءات العمل. *(14 يناير 2022)، ذا إيكونوميكس ديلي. مؤشر أسعار المستهلك: 2021 قيد المراجعة.*

كريستوفر جيه والر: *(24 مارس 2022) سوق الإسكان الساخن - الدور الذي تلعبه السياسة والتأثيرات على القدرة على تحمل تكاليف الإسكان. مجلس محافظي نظام الاحتياطي الفيدرالي.*

Choi, Sangyup, Davide Furceri, Prakash Loungani, Saurabh Mishra, Marcos Poplawski-Ribeiro. *(2017)، «أسعار النفط وديناميكيات التضخم: إثبات من الاقتصادات المتقدمة والنامية،» ورقة عمل صندوق النقد الدولي WP/17/196.*

صندوق النقد الدولي، *(يناير 2022)، آفاق الاقتصاد العالمي.*

بنك الاحتياطي الفيدرالي في دالاس: *(نوفمبر 2021)، تأثير ارتفاع أسعار النفط على التضخم في الولايات المتحدة وتوقعات التضخم للأعوام 2020 - 2023. ورقة عمل 2116.*

3.1 أسعار السلع

ارتفع سعر خام برنت من 49.9 دولاراً للبرميل في شهر ديسمبر 2020 ليصل إلى 74.2 دولاراً للبرميل في أواخر ديسمبر 2021، وشهد النشاط الاقتصادي تعافياً وتراجعت آثار كوفيد-19.

خلال الفترة ذاتها، زادت أسعار الغاز الطبيعي من 2.6 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في ديسمبر 2020، لتصل إلى ذروة بلغت 5.5 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في أكتوبر 2021، قبل التراجع إلى 3.8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية في ديسمبر 2021. وظلت أسعار السلع المرتبطة بالبناء مثل الألمنيوم والصُلب مرتفعة خلال هذه الفترة (الرسم البياني 2.1).

وأخيراً، فيما يتعلق بأسعار الذهب، أدت الزيادة المتوقعة في أسعار الفائدة إلى الحد من جاذبية الاستثمار في المعدن الأصفر، مما أدى إلى تراجع أسعاره من 1894 للأوقية في نهاية عام 2020 لتصل إلى 1834 للأوقية بنهاية عام 2021.

الرسم البياني 2.1: أسعار السلع

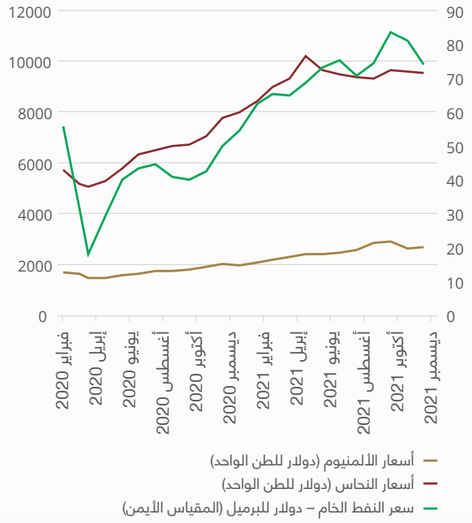

المصدر: *إدارة معلومات الطاقة الأمريكية وبلومبرغ.*

4.1 السياسة النقدية

أبقت البنوك المركزية الكبرى، ومنها نظام الاحتياطي الفيدرالي، والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك الشعب الصيني، على أسعار الفائدة دون تغيير في عام 2021. ومع ذلك، ولمواجهة التضخم المتزايد، أعلنت لجنة السوق المفتوحة التابعة لنظام الاحتياطي الفيدرالي في اجتماعها الذي عُقد في 15 ديسمبر 2021 أنها قررت خفض الوتيرة الشهرية لصافي مشترياتها من الأصول بنحو 20 مليار دولار للأوراق المالية للخزانة و10 مليار دولار للأوراق المالية المضمونة برهن عقاري[2]. كما أشار مسؤولو نظام الاحتياطي الفيدرالي إلى احتمالية حدوث الزيادة في أسعار الفائدة في مارس 2022، حيث من المتوقع أن تشهد الأسواق من أربع إلى ست زيادات إضافية قبل نهاية العام.

وبالمثل، أوقف البنك المركزي الأوروبي الزيادة في أسعار الفائدة، مشيراً إلى أن التيسير النقدي لا يزال مطلوباً، جنباً إلى جنب مع خفض تدريجي في وتيرة مشترياته من الأصول خلال الفترة القادمة.

وكان بنك إنجلترا استثناءً ملحوظاً في هذا الصدد، حيث قرر في اجتماعه الذي عُقد في 15 ديسمبر 2021 زيادة سعر الفائدة لديه من 0.10% إلى 0.25%، في محاولةٍ لمجابهة الضغوط المتزايدة التي يفرضها التضخم وتحقيق معدل التضخم المستهدف البالغ 2%.

الرسم البياني 3.1: أسعار الفائدة في اقتصادات مختارة (%)

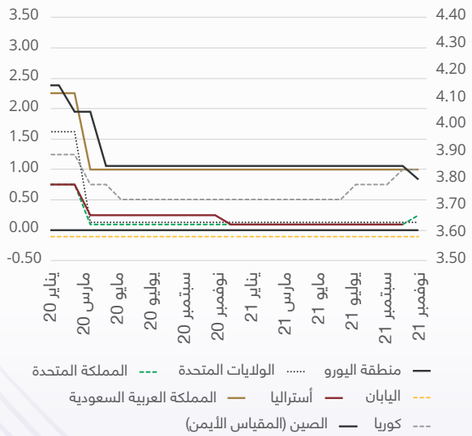

المصدر: *إحصائيات بنك التسويات الدولية.*

2 *بيان صحفي مُتاح على الإنترنت:*
https://www.federalreserve.gov/newsevents/pressreleases/monetary20211215a.htm

التطورات الاقتصادية والتطورات في السوق المالية

01

الفصل الثاني:

القطاع الخارجي في دولة الإمارات العربية المتحدة

ارتفع الفائض في الحساب الجاري لميزان المدفوعات نتيجة لزيادة الصادرات النفطية وغير النفطية على حدٍ سواء، هذا فضلاً عن ارتفاع الفائض في ميزان الخدمات نتيجة عودة أنشطة النقل والسفر.

أولاً: الشركاء التجاريون الرئيسيون لدولة الإمارات

توضح البيانات المتاحة حتى شهر سبتمبر 2021 أن القيمة الإجمالية للتجارة في دولة الإمارات (الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير وإجمالي الواردات) قد بلغت 1.29 تريليون درهم. وكان الشركاء الرئيسيون لدولة الإمارات بخصوص الصادرات غير النفطية هم الهند والسعودية وسويسرا وهونغ كونغ.

الجدول 1.2: الشركاء الرئيسيون لدولة الإمارات للصادرات غير النفطية

مليون درهم

الدول	2020		2021	
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)
الهند	12,278	6.70	36,366	14.70
السعودية	18,668	10.10	29,203	11.80
سويسرا	26,918	14.60	20,101	8.10
هونغ كونغ – المنطقة الإدارية الخاصة	12,643	6.90	18,972	7.70
عمان	8,247	4.50	11,445	4.60
الكويت	5,011	2.70	9,563	3.90
الصين	6,445	3.50	8,464	3.40
تركيا	14,619	7.90	8,007	3.20
الولايات المتحدة	4,270	2.30	7710.15	3.10
إيطاليا	11,367	6.20	6,430	2.60
إجمالي أعلى 10 دول	120,465	65.40	156,260	63.10
الإجمالي الكلي	191,322	100	247,923	100

بيانات الأرباع السنوية الثلاثة الأولى لعامي 2020 و2021.
المصدر: *المركزي الاتحادي للتنافسية والإحصاء.*

وفيما يتعلق بالواردات، كانت أكثر واردات الإمارات من الصين في عام 2021 متبوعة بالهند ثم الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

الجدول 2.2: شركاء الاستيراد الرئيسيين لدولة الإمارات*

مليون درهم

الدول	2020		2021	
	القيمة	الحصة (%)	القيمة	الحصة (%)
الصين	102,273	17.90	133,730	18.70
الهند	45,326	7.90	54,733	7.70
الولايات المتحدة	46,929	8.20	42,217	5.90
اليابان	25,851	4.50	28,988	4.10
تركيا	7,037	1.20	26,088	3.70
مالي	3,601	0.60	24,251	3.40
ألمانيا	19,947	3.50	23,134	3.20
فيتنام	15,774	2.80	21,341	3.00
إيطاليا	14,640	2.60	20,605	2.90
السعودية	17,228	3.00	19,461	2.70
إجمالي أعلى 10 دول	298,605	52.20	394,548	55.30
الإجمالي الكلي	572,888	100	714,262	100

بيانات الأرباع السنوية الثلاثة الأولى لعامي 2020 و2021.
المصدر: *المركزي الاتحادي للتنافسية والإحصاء.*

ثانياً: ميزان المدفوعات

تحوّل ميزان المدفوعات الكلي من عجز قدره 13.1 مليار درهم في عام 2020 إلى فائض قدره 85.0 مليار درهم في عام 2021، وهو ما انعكس في صورة زيادة في الاحتياطيات الرسمية لدى المصرف المركزي.

وتشير التقديرات إلى زيادة الفائض في الحساب الجاري لدولة الإمارات من 77.5 مليار درهم في عام 2020 إلى 176.2 مليار درهم في عام 2021 (11.8% من الناتج المحلي الإجمالي). وجاء ذلك مدفوعاً بصورة رئيسية بالفائض في الميزان التجاري والفائض في ميزان الخدمات.

الرسم البياني 1.2: رصيد الحساب الجاري لدولة الإمارات

مليار درهم

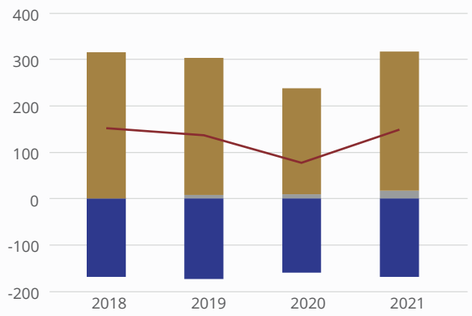

المصدر: *المصرف المركزي، مركز البيانات والإحصائيات .*

الرسم البياني 2.2: الصادرات الهيدروكربونية لدولة الإمارات

تشير التقديرات إلى زيادة الصادرات الهيدروكربونية بنسبة 41.1% في عام 2021، نتيجة للزيادة في سعر النفط الخام والمنتجات الأخرى.

مليار درهم

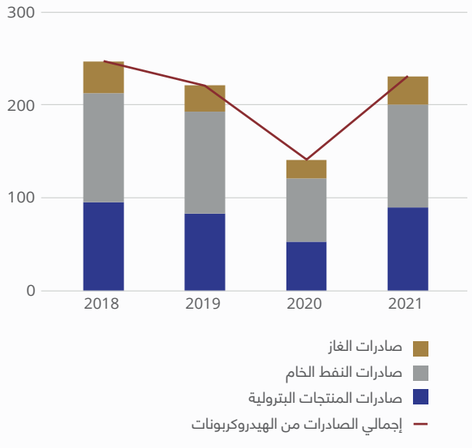

المصدر: *المصرف المركزي، مركز البيانات والإحصائيات.*

كما زادت الصادرات غير الهيدروكربونية بنحو 5.2% لتصل إلى 415.0 مليار درهم وهو ما يعادل 27.8% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين ارتفعت إعادة التصدير بنسبة 15.3%.

الرسم البياني 3.2: الميزان التجاري لدولة الإمارات

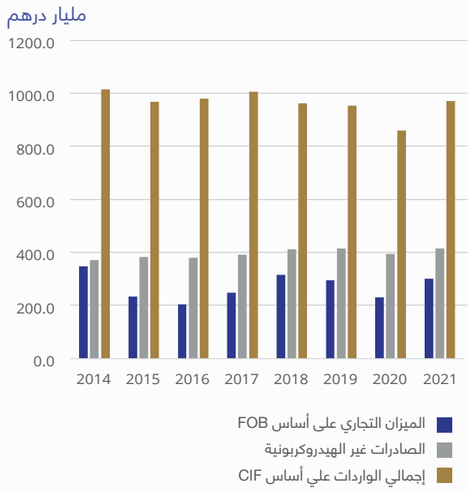

المصدر: *المصرف المركزي، مركز البيانات والإحصائيات.*

في ضوء الدور الذي تضطلع به دولة الإمارات كمركز للنقل والسفر، أدى استئناف هذه الأنشطة إلى الزيادة في الواردات والصادرات لهذه الخدمات على حدٍ سواء، حيث شكّلت الحسابات الفرعية لبنود السفر والنقل معاً 72.8% من التدفقات الداخلة و46.1% من التدفقات الخارجة في ميزان الخدمات.

وفي عام 2021، سجل السفر صافي تدفقات داخلة قدرها 40.2 مليار درهم، بينما سجل النقل صافي تدفقات داخلة قدرها 45.1 مليار درهم، وهو ما يرجع في معظمه إلى تراجع حدة الاضطرابات في سلسلة التوريد العالمية.

ومقارنة بالفائض في الحساب الجاري، انخفض العجز في الحساب المالي بشكلٍ طفيف إلى 96.8 مليار درهم. وجاءت التدفقات المالية الخارجة خلال عام 2021 في معظمها على شكل استثمار البنوك في الأوراق المالية والاستثمارات الأخرى للقطاع الخاص والقطاع العام.

الرسم البياني 4.2: رصيد الحساب المالي لدولة الإمارات

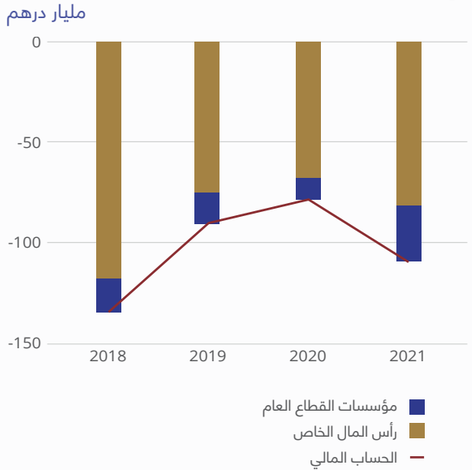

المصدر: *المصرف المركزي، مركز البيانات والإحصائيات.*

وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من البيئة الدولية غير المواتية، فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى دولة الإمارات بنسبة 4.1% في عام 2021 ليصل إلى 75.9 مليار درهم.

زادت التحويلات الشخصية الموجهة للخارج بنحو 11.4% أو 17.8 مليار درهم في عام 2021، لتصل إلى 174.6 مليار درهم. وكانت أكثر دولتين مستقبلتين للتحويلات الشخصية للخارج هما الهند وباكستان بنسب 28.0% و11.9% على التوالي. وقد تراجعت التحويلات الشخصية في عام 2021 إلى الهند بنسبة 15.3%، بينما زادت إلى باكستان بنسبة 3%.

ثالثاً: سعر الصرف

تراجع متوسط سعر الصرف الفعلي الاسمي للدرهم الإماراتي[3] بنحو 2.3% في عام 2021 على أساس سنوي.

الرسم البياني 5.2: أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية (على أساس سنوي %)

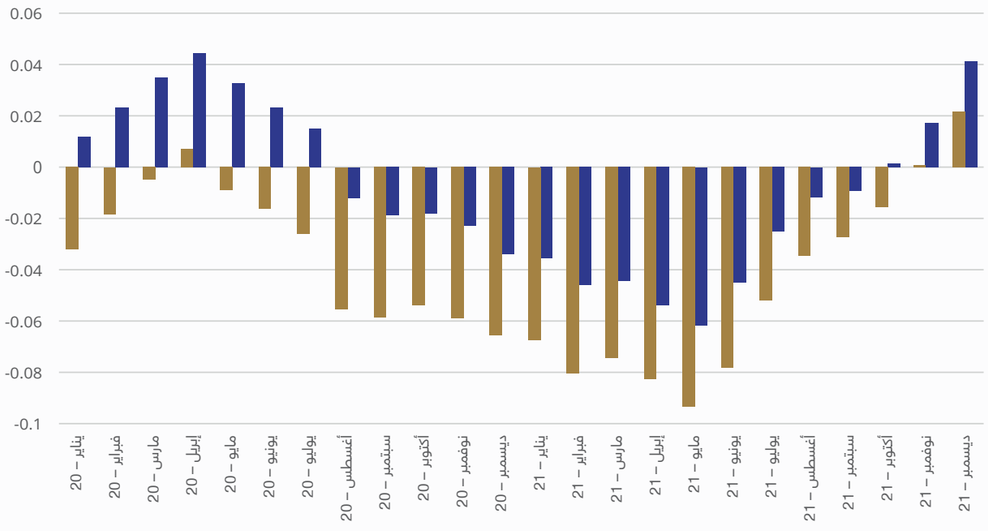

المصدر: *بنك التسويات الدولية، الإحصائيات.*

أما بالقيمة الحقيقية، أي بعد تعديل فروق التضخم بين دولة الإمارات وشركائها التجاريين الرئيسيين، فقد انخفض متوسط سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدرهم، بنسبة 4.9% على أساس سنوي في عام 2021، نتيجةً لانخفاض التضخم في دولة الإمارات مقارنة بشركائها التجاريين الرئيسيين.

3 *يأخذ سعر الصرف الفعلي الحقيقي بعين الاعتبار أسعار الصرف الثنائية للشركاء التجاريين لدولة الإمارات.*

التطورات الاقتصادية والتطورات في السوق المالية

01

الفصل الثالث:

التطورات الاقتصادية المحلية

سجّل النشاط الاقتصادي في دولة الإمارات نمواً بأرقام موجبة في عام 2021، مدعوماً بسياسة نقدية تيسيرية، ومبادرات الدعم المالي ومبادرات الدعم الأخرى والتعافي الاقتصادي العالمي. وسجّل السوق العقاري في كلٍ من أبوظبي ودبي زيادةً سنوية في الأسعار في نهاية السنة. وتحوّل التضخم في مؤشر أسعار المستهلك الكلي إلى أرقام موجبة بشكلٍ طفيف للمرة الأولى منذ عام 2018.

1.3 النمو الاقتصادي

سجّل الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً بأرقام موجبة في عام 2021، نتيجة لتعافي الطلب المحلي والعالمي، بينما استمرت الدولة في الاضطلاع بدورٍ ريادي في احتواء انتشار فيروس كورونا.

الجدول 1.3: معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سنوياً في دولة الإمارات (%)

	2019	2020	2021	المتوقع في 2022	المتوقع في 2023
الناتج المحلي الإجمالي الكلي	3.4	-4.8	3.8	5.4	4.2
الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي	3.8	-4.3	5.3	4.3	3.9
الناتج المحلي الإجمالي النفطي	2.6	-6.1	-0.1	8.0	5.0

المصدر: *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء للأعوام 2019-2021، وتوقعات المصرف المركزي لعامي 2022-2023.*

حافظت دولة الإمارات على مكانتها الرائدة عالمياً، التي حصلت عليها منذ بداية الجائحة، من حيث نصيب الفرد في عدد الفحوصات وإعطاء لقاحات كوفيد-19، حيث بلغ عدد الفحوصات 111.7 مليون فحص، وبلغ عدد اللقاحات الممنوحة 22.6 مليون بنهاية عام 2021. طبقاً للمركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء، تم إجراء أكثر من 1.1 مليون فحص لكل 100 ألف فرد، وإعطاء 229 لقاح لكل 100 فرد، حيث تم إعطاء نحو 92% من السكان المؤهلين للحصول على اللقاحات بالكامل، وتلقى 100% من السكان جرعة واحدة على الأقل[4].

وشهد سوق العقارات السكنية تحسناً في عام 2021، حيث سجلت أسعار المبيعات في أبوظبي ودبي أرباحاً على أساس سنوي في شهر ديسمبر بمعدل 1.8% و12.6% على التوالي.

وتشير البيانات التي سجلها نظام حماية الأجور[5] في المصرف المركزي فيما يتعلق بالتوظيف ومتوسط الأجور في عام 2021 إلى استعادة التعافي مقارنة بالعام السابق الذي شهد انخفاضاً في عدد الوظائف.

وزاد متوسط مؤشر مديري المشتريات لدولة الإمارات بنسبة 9.2% على أساس سنوي في عام 2021، ليسجل 55.6 في شهر ديسمبر 2021 (بمتوسط سنوي 53.1). وجاءت الزيادة في مؤشر مديري المشتريات مدفوعة بشكل جزئي بمعرض إكسبو 2020 دبي، الذي عزّز السفر والإنفاق والنمو القوي في طلبات الأعمال التجارية الجديدة.

الرسم البياني 1.3: مؤشر مديري المشتريات لدولة الإمارات

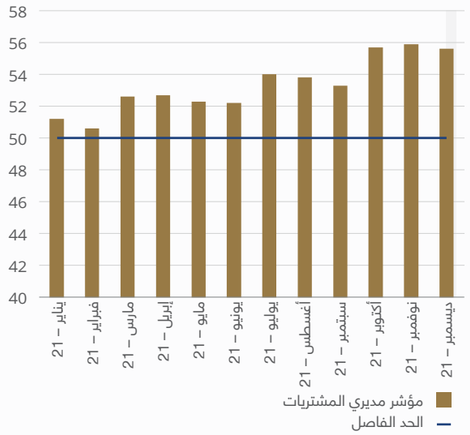

المصدر: *مؤسسة IHS MARKIT.*

واستعاد قطاع السياحة والضيافة نشاطه في الإمارات مع تخفيف عمليات الإغلاق وتحسُّن الثقة في قواعد السلامة الصحية. وتوضح البيانات المتوفرة بالنسبة لدبي تعافي معدل الإشغال في الفنادق من 54% في المتوسط في عام 2020 إلى 67% في عام 2021، والذي يظلُّ أقل من المستويات التي سبقت الجائحة.

وفي هذه الأثناء، تراجع مؤشّر[6] الصرامة الصادر عن جامعة أكسفورد من ذروته التي بلغت 90 في عام 2020 إلى 53 في المتوسط في عام 2021. كما سجل المؤشر 39 في الربع الثالث من عام 2021، قبل زيادته ليصل إلى 52 بنهاية السنة، بسبب متحوِّر أوميكرون. وجاءت أرقام المؤشر لعام 2021 أقل من العام السابق، نتيجةً لإعادة فتح الاقتصاد تدريجياً، الأمر الذي سيكون له تأثير إيجابي على دولة الإمارات، في ضوء دورها كمركز إقليمي للتجارة والنقل والسياحة.

نتيجةً لذلك، حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي نمواً بمعدل 5.3% في عام 2021 مقارنةً بانخفاض بنسبة 4.3% في عام 2020.

4 *المصدر: المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.*

5 *يشملُ ذلك الموظفين المُسجلين في وزارة الموارد البشرية والتوطين والمنطقة الحرة في جبل علي وبعض الموظفين في المؤسسات المالية المُرخّصة، إذ لا تُشارك الهيئة المعنية بالعمالة في نظام حماية الأجور.*

6 *مقياس يصدر عن جامعة أكسفورد يتراوح بين 0 و100، يُوضّح مستوى الإغلاق بسبب القيود، ويهدُف إلى الحد من انتشار كوفيد-19.*

الرسم البياني 2.3: متوسط إنتاج النفط الخام لدولة الإمارات (مليون برميل/يومياً)

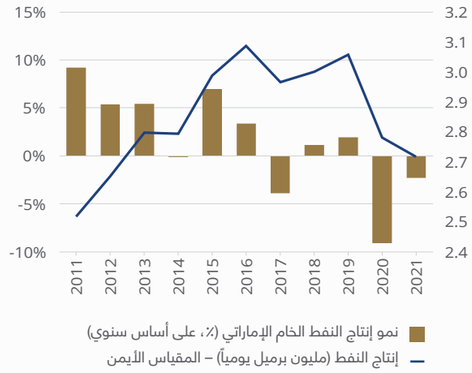

المصدر: *أوبك، تقارير سوق النفط الشهرية.*

ولاحقاً لانخفاضه بنسبة 6.1% في عام 2020، ظلّ نمو الناتج المحلي الإجمالي النفطي الحقيقي عند نسبة متغيرة بلغت 0.1-% في عام 2021، وهو ما يعادل متوسط إنتاج نفطي قدره 2.72 مليون برميل يومياً للعام بأكمله. وبالتالي، فقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نمواً بنسبة 3.8% خلال عام 2021.

أما بالنسبة لعام 2022، فقد عدّل المصرف المركزي توقعاته إلى 5.4% لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الكلي، حيث من المتوقع زيادة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنحو 4.3%، نتيجةً للإنفاق العام المستدام، والنظرة المستقبلية الإيجابية لنمو الائتمان، وزيادة معدل التوظيف وتحسُّن معنويات الأعمال التجارية، واستمرار معرض إكسبو 2020 دبي خلال الربع الأول من العام، هذا بالإضافة إلى التأثير الإيجابي لانطلاق بطولة كأس العالم لكرة القدم 2022 في قطر. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يصل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي النفطي إلى 8.0%، بسبب التعافي المتوقع في الطلب العالمي والانتعاش في أنشطة النقل والسفر، والزيادة في إنتاج الدول الأعضاء في منظمة أوبك+ نتيجةً للعقوبات المفروضة على روسيا.

وتعكس مخاطر التطورات المعاكسة في عام 2022 أوجه عدم اليقين بشأن المتحورات الجديدة من كوفيد-19 ومحدودية إمكانية الحصول على اللقاحات في الاقتصادات النامية والأزمة في أوكرانيا والتوترات الجيوسياسية في مناطق أخرى. وتظلّ جميع التوقعات خاضعة للتعديلات بسبب ارتفاع مستوى عدم اليقين.

2.3 المستجدات في سوق العقارات السكنية

سجّلت أسعار العقارات السكنية زيادةً على أساس سنوي في الفترة الأخيرة من عام 2021. وجاء ذلك نتيجةً لتعافي الطلب، شاملاً الطلب من خارج الدولة، حيث حافظت الإمارات على وضعها كملاذٍ آمن للسياحة والاستثمار العقاري.

سوق العقارات السكنية في دبي

طبقاً لأحدث البيانات من دائرة الأراضي والأملاك في دبي[7]، ارتفعت أسعار العقارات السكنية في دبي بنحو 12.6% على أساس سنوي في شهر ديسمبر 2021، بينما انخفضت الإيجارات بنحو 2.6% على أساس سنوي خلال الفترة الزمنية ذاتها.

الرسم البياني 3.3: متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي

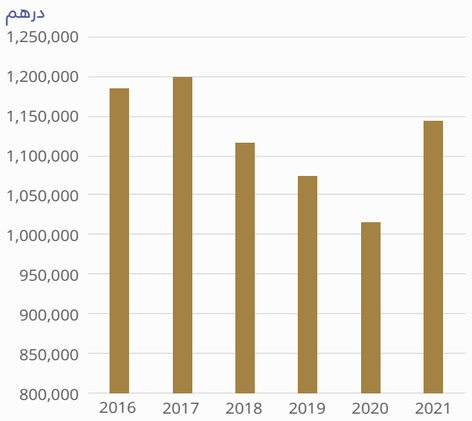

المصدر: *دائرة الأراضي والأملاك في دبي.*
ملاحظة: *جميع البيانات هي كما في شهر ديسمبر من السنة المعنية.*

7 *لا تزال بيانات دائرة الأراضي والأملاك في دبي تخضع للتعديلات.*

سوق العقارات السكنية في أبوظبي

طبقاً لمؤشر أسعار الإسكان الصادر عن «ريدين»، ارتفع سعر المتر المربع في سوق الإسكان في أبوظبي في شهر ديسمبر 2021 بواقع 1.8% على أساس سنوي، في حين سجل زيادة شهرية على أساس سنوي لجميع أشهر السنة فيما عدا شهر يناير. إلا أنه انخفضت الإيجارات بواقع 0.8% على أساس سنوي في شهر ديسمبر 2021.

الرسم البياني 4.3: أسعار العقارات السكنية في أبوظبي

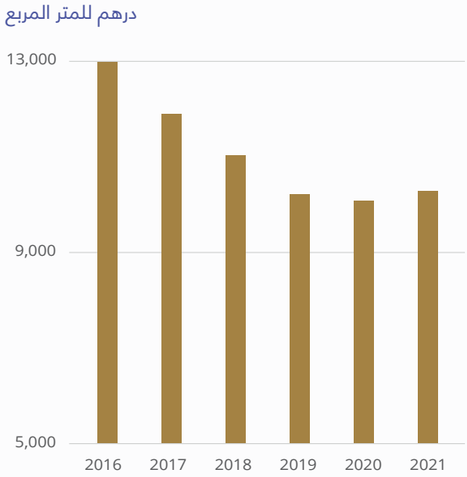

المصدر: *قاعدة بيانات صادرة عن "ريدين".*
ملاحظة: *جميع البيانات هي كما في شهر ديسمبر من السنة المعنية.*

3.3 التضخّم

شهد متوسط التضخم الكلي في مؤشر أسعار المستهلك تغيراً من الأرقام السالبة ليسجل زيادة بنسبة 0.2% في عام 2021، مدعوماً بالزيادة في أسعار مكونات قطاعات النقل والترفيه والثقافة، في حين استمر معدل التضخم سالباً في قطاعات الإسكان والمنسوجات والملابس والأحذية.

الجدول 2.3: التضخم في مؤشر أسعار المستهلك (على أساس سنوي %)

المكونات	الوزن النسبي	2020	2021
التضخم الكلي	100.0	-2.1	0.2
الأغذية والمشروبات الغازية	14.3	3.7	0.0
المرطبات والتبغ	0.3	5.9	0.0
المنسوجات والملابس والأحذية	3.2	4.8	-3.3
السكن والمياه والكهرباء والغاز	34.1	-3.7	-3.5
الأثاث والمعدات المنزلية	5.6	-2.6	0.4
الرعاية الصحية	1.4	0.0	0.4
النقل	14.6	-5.8	8.9
الاتصالات	5.4	-0.1	0.1
الترفيه والثقافة	3.2	-16.7	3.1
التعليم	7.7	0.9	1.0
المطاعم والفنادق	4.0	0.1	0.7
السلع والخدمات المتنوعة	6.3	-0.9	-1.3

المصدر: *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.*

أظهرت السلع غير التجارية، أي السلع والخدمات التي لا يتم تداولها عبر الحدود، والتي يتم تحديد أسعارها بشكل أساسي من خلال ظروف العرض والطلب المحلية، انخفاضاً بنسبة 0.5% في أسعارها. وارتفعت أسعار السلع التجارية[8]، التي تمثل 34% من سلة استهلاك مؤشر أسعار المستهلك، بنسبة 1.4% في عام 2021 بسبب الزيادة واسعة النطاق في الأسعار، باستثناء الأغذية والمشروبات الغازية والمنسوجات والملابس والأحذية والسلع والخدمات المتنوعة. وأدى الارتفاع الحاد في أسعار النفط بنسبة تزيد عن 69% خلال العام إلى الضغط على تكاليف النقل التي ارتفعت بنسبة 8.9%، وهي الأعلى بين مكونات سلة السلع التجارية.

وكان التراجع المستمر في أسعار مُكوِّن السكن (الذي يبلغ وزنه النسبي 34% في سلة الاستهلاك) بنسبة 3.5% الدافع الرئيسي للتراجع في تضخم السلع والخدمات غير التجارية خلال عام 2021. وفيما عدا سعر السلع والخدمات المتنوعة، سجّل تضخم جميع السلع والخدمات الأخرى غير التجارية أرقاماً موجبة خلال العام.

الرسم البياني 5.3: التضخم الكلي وتضخم أسعار السلع والخدمات التجارية وغير التجارية (على أساس سنوي %) في الإمارات

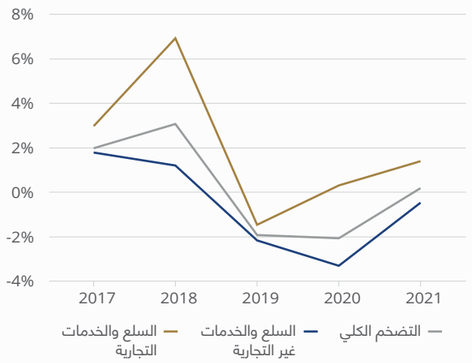

المصدر: *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء وحسابات المصرف المركزي.*

4.3 ماليات الحكومة الموحدة

زادت الإيرادات الحكومية في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021 – وهي أحدث فترة توفرت فيها البيانات - نتيجةً لتعافي النشاط الاقتصادي. وفي الوقت نفسه، زاد إجمالي الإنفاق الجاري دعماً للتعافي. وزاد الفائض الكلي بأربعة أضعاف تقريباً نتيجة للزيادة الأكبر في الإيرادات مقارنة بالمصروفات.

1.4.3 الإيرادات

زادت الإيرادات الحكومية على أساس سنوي في الأشهر التسعة الأولى من عام 2021 بنسبة 17.4% لتصل إلى 334.6 مليار درهم نتيجة للزيادة في الضرائب والإيرادات الأخرى.

الرسم البياني 6.3: الإيرادات الحكومية العامة

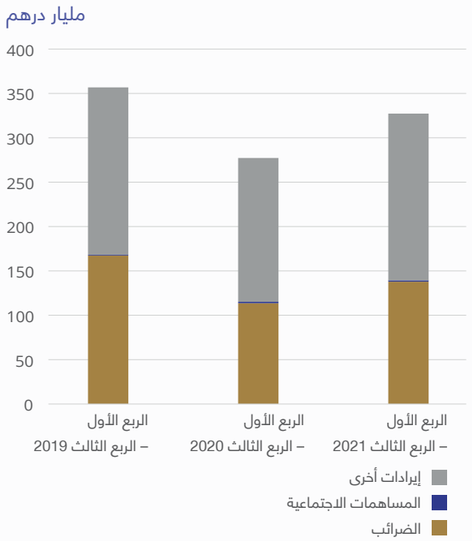

المصدر: *وزارة المالية في دولة الإمارات.*

8 *وفقاً لحسابات المصرف المركزي، تشمل السلع التجارية الفئات التالية من السلع والخدمات: الأغذية والمشروبات الغازية؛ المرطبات والتبغ، المنسوجات والملابس والأحذية؛ الأثاث والمعدات المنزلية؛ النقل؛ والسلع والخدمات المتنوعة.*

2.4.3 المصروفات

زادت النفقات الجارية بنحو 9.8% على أساس سنوي في الربعين الأول والثالث من عام 2021، لتصل إلى 257.0 مليار درهم، مقابل انخفاض بنحو 20.1% خلال نفس الفترة من العام السابق. ويمكن أن تُعزَى الزيادة في المصروفات إلى ارتفاع الإنفاق على السلع والخدمات.

علاوةً على ذلك، انخفض الإنفاق الرأسمالي، الذي تم قياسه بصافي اقتناء الأصول غير المالية، على أساس سنوي بنسبة 59.9% خلال السنة حتى شهر سبتمبر 2021، ليصل إلى 13.6 مليار درهم.

الرسم البياني 7.3: المصروفات الحكومية العامة

مليار درهم

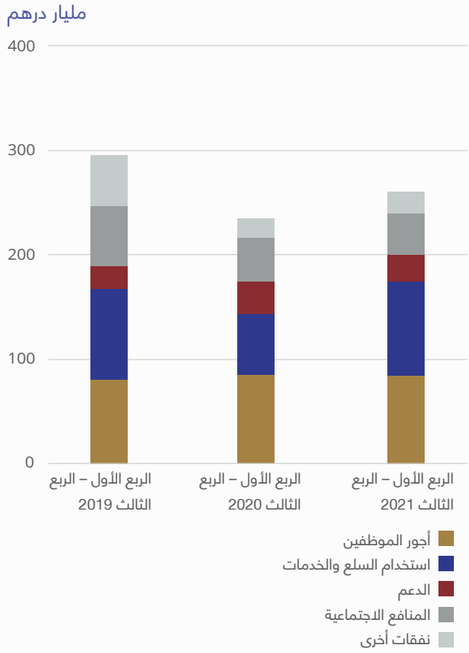

المصدر: *وزارة المالية في دولة الإمارات.*

نتيجة لذلك، سجل الميزان المالي الموحد فائضاً قدره 64.0 مليار درهم، مقابل 17.1 مليار درهم خلال نفس الفترة من عام 2020.

الرسم البياني 8.3: موقف المالية العامة

مليار درهم

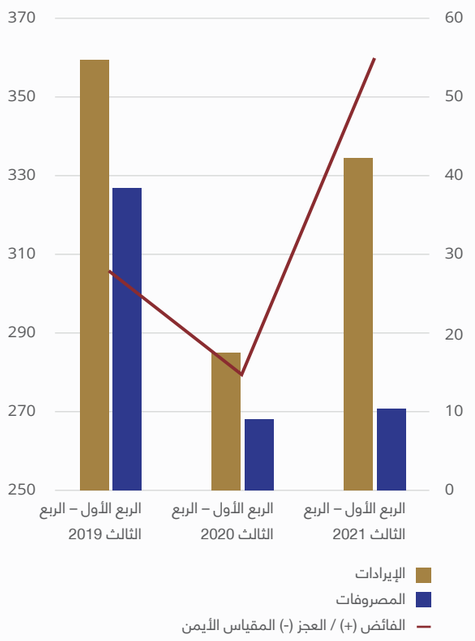

المصدر: *وزارة المالية في دولة الإمارات.*

الجدول 3.3: ماليات الحكومة الموحدة لدولة الإمارات

مليار درهم

	2020				2021			2020	2021	2020 (على أساس سنوي %)	2021 (على أساس سنوي %)
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الأول - الربع الثالث	الربع الأول - الربع الثالث	الربع الأول - الربع الثالث	الربع الأول - الربع الثالث
(أ) الإيرادات	**121.7**	**84.0**	**79.4**	**85.5**	**89.0**	**119.4**	**126.3**	**285.0**	**334.6**	**-20.6**	**17.4**
الضرائب	57.2	28.5	27.6	36.2	37.6	46.9	53.4	113.4	138.0	-32.0	21.7
المساهمات الاجتماعية	3.3	3.1	3.1	3.2	3.7	1.7	3.4	9.5	8.8	159.0	-7.0
الإيرادات الأخرى	61.1	52.4	48.7	46.1	47.7	70.7	69.5	162.2	187.8	-14.1	15.8
(ب) المصروفات (ج+د)	**92.9**	**90.5**	**84.6**	**135.7**	**77.8**	**101.0**	**91.8**	**267.9**	**270.6**	**-18.0**	**1.0**
(ج) النفقات الجارية	**80.8**	**80.9**	**72.2**	**119.3**	**73.1**	**96.6**	**87.3**	**233.9**	**257.0**	**-20.1**	**9.8**
أجور الموظفين	29.0	28.0	28.0	24.3	24.6	32.1	28.1	85.0	84.9	5.0	-0.1
استخدام السلع والخدمات	20.0	20.4	17.8	43.6	22.6	32.8	34.5	58.1	89.9	-32.9	54.6
استهلاك رأس المال الثابت	1.1	1.2	1.2	2.2	1.2	1.9	1.3	3.5	4.5	-2.3	26.6
الفائدة	1.3	1.4	1.2	2.5	2.0	1.7	2.0	3.9	5.7	25.7	44.8
إعانات الدعم	5.9	15.7	8.5	10.3	6.7	7.9	8.1	30.1	22.7	45.2	-24.8
المنح	0.3	0.2	0.1	3.3	0.1	0.3	0.4	0.5	0.8	-96.3	43.7
المزايا الاجتماعية	16.8	13.0	12.6	22.4	13.1	15.7	10.6	42.4	39.4	-25.9	-6.9
مصاريف أخرى	6.4	1.1	2.9	10.8	2.8	4.2	2.1	10.4	9.2	-59.9	-10.9
(د) الاستثمار في الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)	**12.1**	**9.5**	**12.3**	**16.4**	**4.8**	**4.4**	**4.5**	**34.0**	**13.6**	**0.5**	**-59.9**
صافي الرصيد التشغيلي (أ-ج)	**40.9**	**3.1**	**7.1**	**-33.7**	**15.9**	**22.7**	**39.0**	**51.1**	**77.6**	**-22.9**	**51.9**
صافي الإقراض/ الاقتراض (الفائض (+) / العجز (-)) (أ-ب)	**28.8**	**-6.5**	**-5.2**	**-50.1**	**11.1**	**18.4**	**34.5**	**17.1**	**64.0**	**-47.3**	**274.0**

المصدر: *وزارة المالية في دولة الإمارات.*

ملاحظات:

- الإيرادات لا تشمل تحويلات شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك) ودخل الاستثمار الحكومي.
- الإيرادات الأخرى تشمل: الدخل من الممتلكات (الفائدة، توزيعات الأرباح، الإيجارات)، ومبيعات السلع والخدمات (شاملة الرسوم الإدارية)، والغرامات والعقوبات والإيرادات الأخرى التي لم ترد في التصنيفات الأخرى.
- اعتباراً من الربع الأول من عام 2016، أضافت إمارة أبوظبي بعض تحويلات هيئات الاستثمار الهامة من حسابات التمويل إلى الإيرادات، مشمولة في عمليات حساب الأرباح الموزعة.
- تشمل المصروفات الأخرى مدفوعات أبوظبي المسددة نيابة عن الحكومة الاتحادية الإماراتية.
- تشمل إعانات الدعم التحويلات للشركات المملوكة للعامة والكيانات المرتبطة بالحكومة.
- تشمل المنح التحويلات الجارية أو الرأسمالية المقدمة من الحكومة إلى الوحدات الحكومية الأخرى والمنظمات الدولية والحكومات الأجنبية، باستثناء التحويلات ما بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية.
- تم تعديل بيانات عام 2020 مقارنةً بما ورد في تقارير المصرف المركزي، بناءً على التعديلات التي أجرتها وزارة المالية في دولة الإمارات.

التطورات الاقتصادية والتطورات في السوق المالية

01

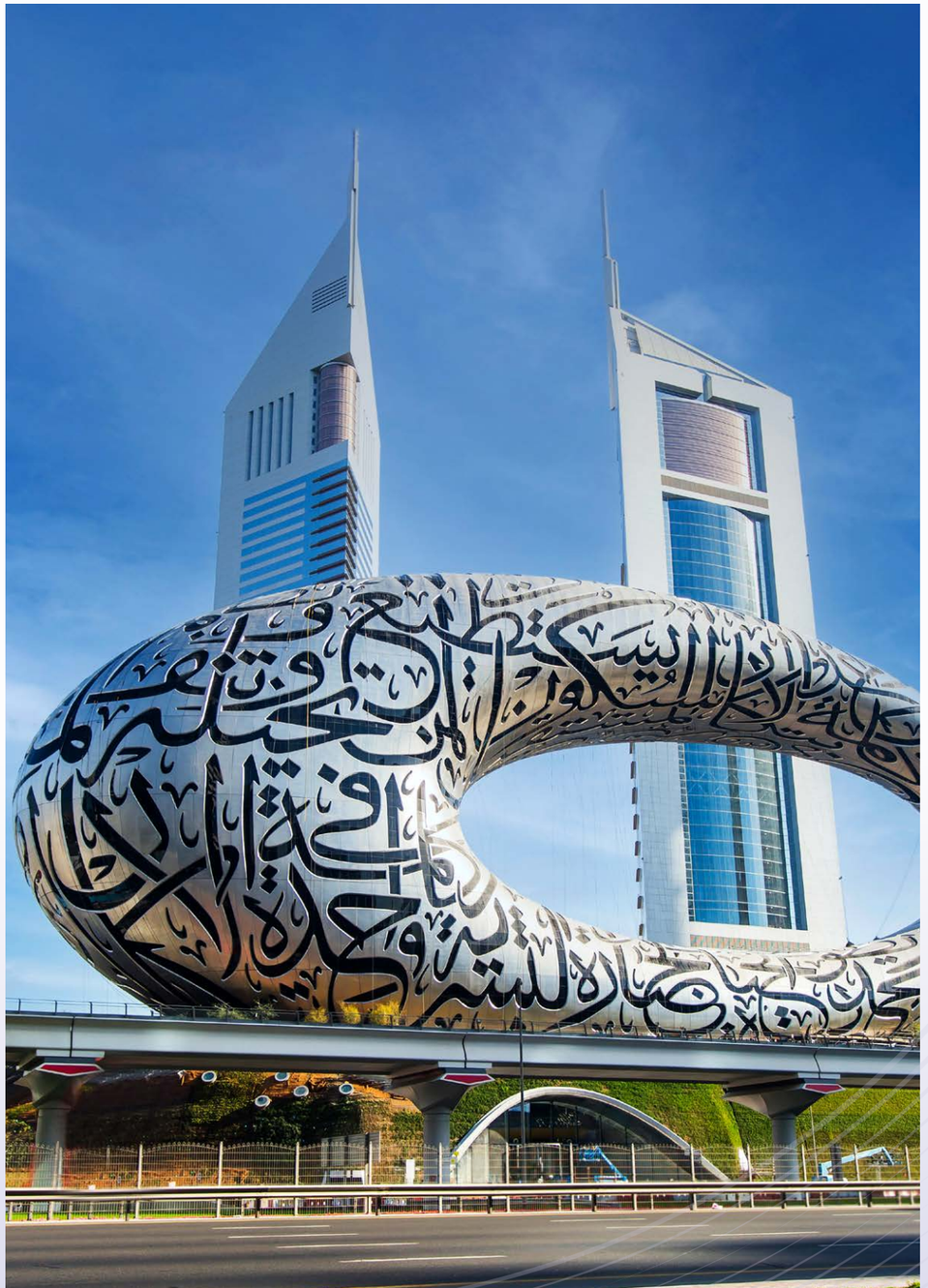

الفصل الرابع:

تطورات السوق المالية

زادت المجاميع النقدية خلال عام 2021 بفضل الزيادة في ودائع المقيمين، وظلّ الفرق بين سعر فائدة إيبور وسعر فائدة ليبور بالدولار ضمن نطاقٍ ضيق، وظلّت مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي جيدة، وحافظ قطاع التأمين على زخم النمو لديه، حيث زاد إجمالي الأقساط المكتتبة والاستثمارات والأصول وحقوق الملكية.

1.4 العرض النقدي

زاد المجموع النقدي ن3[9] خلال عام 2021 بنحو 4.9% (87.4 مليار درهم) ليبلغ 1,856.7 مليار درهم، نتيجةً لزيادة المكونين ن1 وn2، وزيادة الودائع الحكومية لدى البنوك والمصرف المركزي، حيث زادت الأخيرة (16.4% من ن3) بنسبة 1.0% لتصل إلى 293.6 مليار درهم.

الجدول 1.4: العرض النقدي في دولة الإمارات

مليار درهم

	ن1	ن2	ن3
ديسمبر 2020	600.0	1,478.5	1,769.3
يونيو 2021	659.5	1,488.5	1,772.6
سبتمبر 2021	668.5	1,485.9	1,786.9
ديسمبر 2021 *	701.9	1,563.1	1,856.7

**بيانات أولية.*

المصدر: *المصرف المركزي، مركز البيانات والإحصائيات.*

وفي الوقت نفسه، زاد المجموع النقدي ن2[10] بنسبة 5.7% ليصل إلى 1,563.1 مليار درهم، على الرغم من تراجع الودائع شبه النقدية (59.4% من ن2) بنسبة 2.0%، والتي أصبحت أقل جاذبية للمدخرين نتيجةً لانخفاض أسعار الفائدة.

وزاد العرض النقدي ن1[11] بمفهومه الضيق بنسبة 17.0% ليصل إلى 701.9 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2021، مدفوعاً بشكل رئيسي بزيادة الودائع النقدية (84.2% من ن1) بنسبة 20.3% ليصل إلى 607.8 مليار درهم.

الرسم البياني 1.4: المجاميع النقدية في عام 2021 (التغيّر على أساس سنوي)

مليار درهم

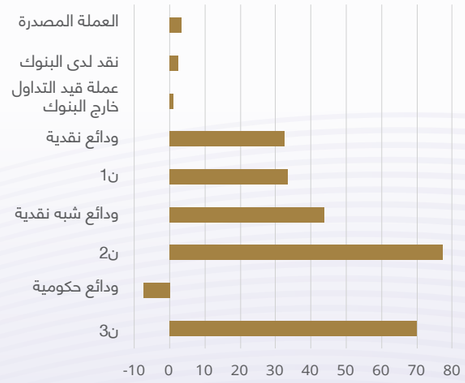

المصدر: *المصرف المركزي، مركز البيانات والإحصائيات*

9 *ن2 + الودائع الحكومية لدى البنوك والمصرف المركزي.*
10 *ن1 + الودائع شبه النقدية.*
11 *ن1 + الودائع شبه النقدية.*

2.4 أسعار الفائدة

1.2.4 أسعار الفائدة قصيرة الأجل

تراجع سعر فائدة الإيبور لأجل 3 أشهر في دولة الإمارات قليلاً من 0.41% في ديسمبر 2020 إلى 0.39% في ديسمبر 2021، بفضل كفاية السيولة في النظام المصرفي.

وتراجع سعر فائدة الليبور بالدولار لأجل 3 أشهر في عام 2021 من 0.23% في ديسمبر 2020 إلى مستوى منخفض بلغ 0.12% في سبتمبر، قبل أن يرتفع إلى 0.20% بنهاية العام، حيث أشار الاحتياطي الفيدرالي إلى نيته بدء التخفيف من برامجه لشراء الأصول وزيادة أسعار الفائدة بعد ذلك (انظر الفصل الأول، القسم 4.1).

الرسم البياني 2.4: أسعار فائدة إيبور وليبور (%)

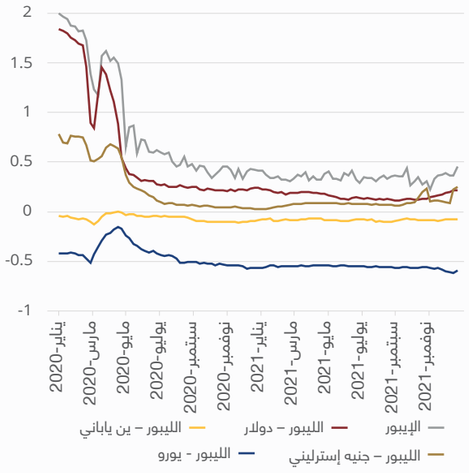

المصدر: *بلومبرغ.*

ملاحظة: *بناءً على متوسط البيانات الشهرية.*

ظلّ الفرق بين سعر الإيبور مقابل سعر الليبور بالدولار لأجل 3 أشهر ضمن نطاق ضيق، حيث زاد من 18.5 نقطة أساس في ديسمبر 2020 إلى ذروة بلغت 25.0 نقطة أساس في يونيو، قبل التراجع إلى 19.4 في ديسمبر 2021.

الرسم البياني 3.4: الفرق بين سعر الإيبور مقابل سعر الليبور بالدولار لأجل 3 أشهر (نقاط أساس)

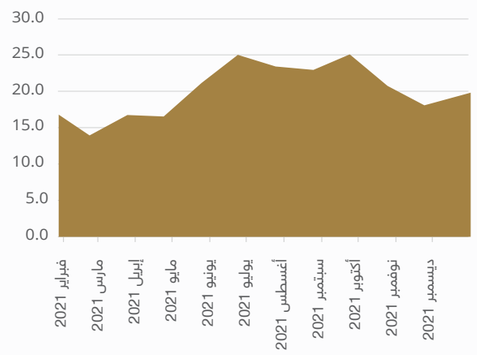

المصدر: *بلومبرغ*

ملاحظة: *بناءً على متوسط البيانات الشهرية*

2.2.4 أسعار الفائدة على المبادلات طويلة الأجل

زاد سعر فائدة المبادلات على الدرهم[12] لأجل 10 سنوات من 1.8% في الأسبوع الأخير من ديسمبر 2020 إلى 2.1% في الأسبوع الأخير من ديسمبر 2021.

الرسم البياني 4.4: أسعار الفائدة على المبادلات لأجل عشر سنوات (%)

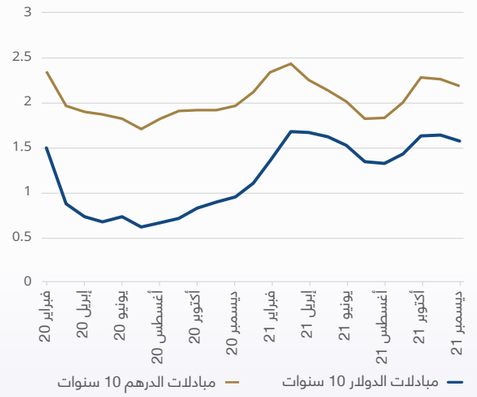

المصدر: *بلومبرغ*

ملاحظة: *بناءً على متوسط البيانات الشهرية*

تراجع الفرق بين سعر الفائدة على المبادلات لأجل 10 سنوات على الدرهم مقابل مثيله على الدولار من 99.0 نقطة أساس بنهاية عام 2020 إلى 59.6 نقطة أساس بنهاية عام 2021.

1.3.4 الهيكل المصرفي

بلغ عدد البنوك التجارية المُرخّصة في دولة الإمارات 59 بنكاً بنهاية عام 2021، منها 22 بنكاً وطنياً و37 بنكاً أجنبياً (بما فيها 10 بنوك أعمال). علاوةً على ذلك، نتيجة لتزايد الرقمنة، تراجع عدد فروع البنوك الوطنية بمقدار 28 ليصل إلى 513 فرعاً بنهاية عام 2021. وزاد عدد موظفي البنوك العاملة في دولة الإمارات قليلاً بمقدار 47 موظفاً في عام 2021 ليصل إلى 33,491 موظفاً.

1.1.3.4 الودائع المصرفية

زاد إجمالي الودائع المصرفية بنسبة 5.9% على أساس سنوي، بينما ارتفعت ودائع المقيمين (88.4% من إجمالي الودائع) بنحو 5.0% على أساس سنوي في عام 2021، وهو ما يُعزى أساساً إلى زيادة ودائع القطاع الخاص بنسبة 8.3%، في حين زادت ودائع غير المقيمين (11.6% من إجمالي الودائع) بنسبة 14.1%.

الجدول 2.4: إجمالي الودائع في بنوك الإمارات

مليار درهم

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
الودائع المصرفية	1,870	1,885	1,997
(التغير على أساس سنوي %)	6.5	0.8	5.9
ودائع المقيمين	1,649	1,682	1,766
(التغير على أساس سنوي %)	6.9	2.0	5.0
القطاع الحكومي	303	287	288
(التغير على أساس سنوي %)	4.4	-4.6	0.3
الكيانات المرتبطة بالحكومة	244	255	248
(التغير على أساس سنوي %)	17.7	3.9	-2.7
القطاع الخاص	1,058	1,100	1,191
(التغير على أساس سنوي %)	4.8	4.0	8.3
المؤسسات المالية غير المصرفية	44	40	38
(التغير على أساس سنوي %)	24.8	-9.9	-4.5
ودائع غير المقيمين	221	202	231
(التغير على أساس سنوي %)	3.7	-8.6	14.1

المصدر: *المصرف المركزي، مركز البيانات والإحصائيات.*

ملاحظة: *البيانات كما في نهاية الفترة. بيانات ديسمبر 2021 أولية.*

12 *تتوافق مبادلات أسعار الفائدة، بطبيعتها، مع مبادلة سعر فائدة ثابت بمدفوعات متغيرة مرتبطة بسعر فائدة، عادةً يكون سعر الفائدة السائد بين البنوك في لندن (ليبور).*

2.1.3.4 أصول البنوك والائتمان المصرفي

ارتفع إجمالي الأصول بنسبة 4.2% على أساس سنوي، بينما زاد إجمالي الائتمان بنسبة 0.8%. علاوةً على ذلك، زاد الائتمان المحلي بنحو 1.4%، ويرجع ذلك أساساً إلى الزيادة في الائتمان الممنوح إلى الكيانات المرتبطة بالحكومة بنحو 11.6% وإلى القطاع الخاص بنسبة 1.1%. وفي المقابل، تراجع الائتمان إلى الحكومة بنسبة 6.3%.

الجدول 3.4: الأصول والائتمان في بنوك الإمارات

مليار درهم

البند	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
إجمالي الأصول	**3,086**	**3,188**	**3,322**
(التغير على أساس سنوي %)	7.6	3.4	4.2
إجمالي الائتمان	**1,759**	**1,779**	**1,794**
(التغير على أساس سنوي %)	6.2	1.2	0.8
الائتمان المحلي	**1,594**	**1,597**	**1,619**
(التغير على أساس سنوي %)	5.6	0.3	1.4
الحكومة	**258**	**252**	**236**
(التغير على أساس سنوي %)	34.9	-2.1	-6.3
الكيانات المرتبطة بالحكومة	**185**	**220**	**245**
(التغير على أساس سنوي %)	9.9	18.7	11.6
القطاع الخاص	**1,135**	**1,108**	**1,121**
(التغير على أساس سنوي %)	0.4	-2.3	1.1
المؤسسات	**802**	**779**	**773**
(التغير على أساس سنوي %)	1.2	-2.9	-0.7
الأفراد	**332**	**330**	**348**
(التغير على أساس سنوي %)	-1.5	-0.9	5.5
المؤسسات المالية غير المصرفية	**16**	**16.6**	**16.8**
(التغير على أساس سنوي %)	-19.5	8.5	1.2
الائتمان الأجنبي	**165**	**182**	**175**
(التغير على أساس سنوي %)	12.6	9.8	-3.9

المصدر: *المصرف المركزي، مركز البيانات والإحصائيات.*
ملاحظة: *البيانات كما في نهاية الفترة. بيانات ديسمبر 2021 أولية.*

بالنسبة للإقراض إلى الاقتصاد المحلي، كانت أكبر الزيادات في قطاع التصنيع (12% على أساس سنوي)، متبوعاً بقطاع التعدين والمحاجر (9.8%)، والكهرباء والغاز والمياه (3%).

الجدول 4.4: الائتمان المحلي حسب النشاط الاقتصادي

مليار درهم

النشاط الاقتصادي	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
الإجمالي	1,593	1,597	1,619
(التغير على أساس سنوي %)	5.5	0.3	1.4
منه:			
التعدين والمحاجر	**11**	**15**	**16**
(التغير على أساس سنوي %)	-27.7	40.2	9.8
التصنيع	**80**	**74**	**82**
(التغير على أساس سنوي %)	4.5	-8.6	12
الكهرباء والغاز والمياه	**23**	**27**	**28**
(التغير على أساس سنوي %)	33.7	20.1	3
التشييد والعقارات	**311**	**328**	**327**
(التغير على أساس سنوي %)	-1.4	5.3	-0.2
التجارة	**153**	**139**	**132**
(التغير على أساس سنوي %)	-0.9	-9.2	-5.2
النقل والتخزين والاتصالات	**57**	**85**	**86**
(التغير على أساس سنوي %)	10.8	48.6	1.9
جميع القطاعات الأخرى	**143**	**146**	**158**
(التغير على أساس سنوي %)	-3.7	2.0	8.0

المصدر: *المصرف المركزي، مركز البيانات والإحصائيات.*
ملاحظة: *البيانات كما في نهاية الفترة. بيانات ديسمبر 2021 أولية.*

تراجع الإقراض المصرفي إلى المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنحو 1.8% خلال عام 2021.

2.3.4 مؤشرات السلامة المالية

استقرت نسبة السُلَف إلى الموارد المستقرة في النظام المصرفي على نطاقٍ واسعٍ عند 77.3% في نهاية ديسمبر 2021، لتبقى أقل كثيراً من الحد الأقصى الرقابي البالغ 100%. علاوةً على ذلك، ارتفعت نسبة الأصول السائلة المؤهلة[13]، كنسبةٍ من إجمالي الخصوم[14] إلى 19.6% في نهاية ديسمبر 2021، وهو أعلى بكثيرٍ من متطلبات الحد الأدنى الرقابي البالغ 10%. وبلغ إجمالي الأصول السائلة لدى البنوك 529.3 مليار درهم بنهاية ديسمبر 2021، بزيادةٍ نسبتها 11.6% على أساس سنوي، الأمر الذي شكّل سيولة وقائية كافية للنظام المصرفي.

وبوجهٍ عام، لا يزال النظام المصرفي في دولة الإمارات يتمتع بمستوى جيد من الرسملة، حيث بلغ متوسط نسبة كفاية رأس المال 17.2%، ونسبة الشق الأول من رأس المال 16.1%، وحصة حقوق الملكية العادية من الشق الأول من رأس المال 14.2%، أي أعلى كثيراً من متطلبات[15] الحد الأدنى الرقابي لرأس المال، وتراجعت نسبة القروض إلى الودائع للنظام المصرفي بأكمله إلى 89.9% بنهاية عام 2021، من 94.4% بنهاية عام 2020، وذلك نتيجة للزيادة الكبيرة في الودائع مقارنة بالقروض خلال الفترة.

الجدول 5.4: مؤشرات السلامة المالية لدولة الإمارات (%)

	ديسمبر 2019	ديسمبر 2020	ديسمبر 2021
نسبة السُلَف إلى الموارد المستقرة	81.0	77.6	77.3
نسبة الأصول السائلة المؤهلة	18.1	18.4	19.6
نسبة كفاية رأس المال	17.7	18.1	17.2
نسبة الشق الأول من رأس المال	16.5	17.0	16.1
حصة حقوق الملكية العادية من الشق الأول من رأس المال	14.7	14.8	14.2

المصدر: *المصرف المركزي، مركز البيانات والإحصائيات.*
ملاحظة: *البيانات كما في نهاية الفترة. بيانات ديسمبر 2021 أولية.*

4.4 قطاع التأمين

ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في عام 2021، بسبب الحاجة إلى التغطية التأمينية من المخاطر المتزايدة الناجمة عن الجائحة.

1.4.4 التراخيص الجديدة

بلغ عدد المهن المرتبطة بالتأمين 465 مهنةً بنهاية عام 2021، بينما ظلّ عدد شركات التأمين ثابتاً عند 62 شركة في عام 2021 (23 شركة تأمين تقليدي وطنية، و12 شركة تأمين تكافلي وطنية، و27 شركة تأمين أجنبية).

الجدول 6.4: عدد شركات التأمين المُرخصة والمهن المرتبطة بالتأمين

	2020	2021
1 شركات التأمين المُرخصة	**62**	**62**
شركات التأمين التقليدي الوطنية	23	23
شركات التأمين التكافلي الوطنية	12	12
شركات التأمين الأجنبية	27	27
2 المهن المرتبطة بالتأمين	**433**	**465**
شركات وسطاء التأمين	164	168
شركات وكلاء التأمين	25	30
مستشارو التأمين (الأفراد والشركات)	45	46
خبراء تقييم الخسائر والأضرار (الأفراد والشركات)	112	129
الاكتواريون (الأفراد والشركات)	64	67
شركات إدارة من الطرف الثالث	21	21
المواقع الإلكترونية لمقارنة أسعار وثائق التأمين	2	4
الإجمالي (1+2)	**495**	**527**

المصدر: *المصرف المركزي.*

13 *تشمل الأصول السائلة المؤهلة الاحتياطيات الإلزامية، التي يفرضها المصرف المركزي، وشهادات الإيداع والأذونات النقدية التي تحتفظ بها البنوك لدى المصرف المركزي، بالإضافة إلى السندات الحكومية المُربَّحة بمخاطر صفرية ودين القطاع العام والنقد لدى البنوك. ترتبط هذه الأصول السائلة فقط بعمليات البنوك في دولة الإمارات.*

14 *إجمالي الأصول في الميزانية العمومية ناقصاً (رأس المال والاحتياطيات + جميع المخصصات باستثناء مخصصات استحقاقات الموظفين + إعادة التمويل + القروض / الودائع الثانوية).*

15 *يبلغ الحد الأدنى الرقابي لنسبة كفاية رأس المال 13 % (10.5 % الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال و2.5 % مصد حماية رأس المال)، 8.5 % للشريحة الشق الأول من رأس المال، و7 % لحصة حقوق الملكية العادية من الشق الأول من رأس المال.*

2.4.4 إجمالي الأقساط المكتتبة

زاد إجمالي الأقساط المكتتبة على أساس سنوي بنسبة 4.2% في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021، حيث زاد إجمالي الأقساط المكتتبة لتأمين الأشخاص وعمليات تراكم الأموال بنسبة 11.7% في حين زاد إجمالي الأقساط المكتتبة للتأمين على الممتلكات والمسؤوليات بنسبة 1.7%، وإجمالي الأقساط المكتتبة للتأمين الصحي بنسبة 3.2%.

3.4.4 المُطالبات المسددة

تراجع إجمالي المُطالبات المسددة من قبلِ شركات التأمين في الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2021 ليصل إلى 19.8 مليار درهم، من 21.5 مليار درهم في نفس الفترة من عام 2020. وجاء ذلك أساساً نتيجةً للتراجع في مُطالبات التأمين على الممتلكات والمسؤوليات، ومنها التأمين ضد الحريق، والتأمين الهندسي، والانشاءات، والطاقة، والتأمين البحري، وتأمين الطيران.

4.4.4 الاستثمارات

بلغ حجم الأموال المُستثمرة من قبل القطاع 77.6 مليار درهم بنهاية الربع الثالث من عام 2021 (63.2% من مجموع الأصول) مقارنةً بـ 70.3 مليار درهم في نفس الفترة من عام 2020. وترجع الزيادة بشكلٍ رئيسي إلى تنوع فئات الاستثمار تماشياً مع الأنظمة المالية لشركات التأمين التقليدي وشركات التأمين التكافلي.

الجدول 7.4: المؤشرات المالية الرئيسية لقطاع التأمين

مليار درهم

	الشركات الوطنية		الشركات الأجنبية		الإجمالي	
	الربع الأول-الربع الثالث 2021	الربع الأول-الربع الثالث 2020	الربع الأول-الربع الثالث 2021	الربع الأول-الربع الثالث 2020	الربع الأول-الربع الثالث 2021	الربع الأول-الربع الثالث 2020
إجمالي الأقساط المكتتبة	**24.1**	**23.4**	**10.9**	**10.2**	**35.0**	**33.6**
تأمين الممتلكات والمسؤوليات	10.0	9.7	2.2	2.3	12.2	12.0
التأمين الصحي	12.1	12.0	4.0	3.6	16.1	15.6
تأمين الأشخاص وتراكم الأموال	2.0	1.7	4.7	4.3	6.7	6.0
إجمالي المُطالبات المسددة	**13.1**	**14.1**	**6.7**	**7.4**	**19.8**	**21.5**
تأمين الممتلكات والمسؤوليات	3.7	5.0	1.1	1.3	4.8	6.3
التأمين الصحي	8.7	8.4	3.0	2.7	11.7	11.1
تأمين الأشخاص وتراكم الأموال	0.7	0.7	2.6	3.4	3.3	4.1
إجمالي الاستثمارات *	37.8	34.6	39.8	35.7	77.6	70.3
إجمالي الأصول*	72.9	72.0	49.9	46.5	122.8	118.5
إجمالي حقوق الملكية*	22.1	21.7	6.2	5.9	28.3	27.6

المصدر: *المصرف المركزي، بيانات أولية لعام 2021.*
ملاحظة: **نهاية الفترة.*

5.4.4 كفاية رأس المال لشركات التأمين

ارتفعت نسبة الأموال الذاتية إلى متطلبات الحد الأدنى من رأس المال إلى 298.7% في الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بـ 287.6% في الربع الثالث من عام 2020، نتيجةً لزيادة الأموال الذاتية المؤهلة لتلبية متطلبات الحد الأدنى من رأس المال.

وارتفعت نسبة الأموال الذاتية إلى متطلبات رأس المال للملاءة المالية إلى 191.2% في الربع الثالث من عام 2021 مقارنةً بـ 187.8% في الربع الثالث من عام 2020، بسبب زيادة الأموال الذاتية المؤهلة لاستيفاء متطلبات رأس المال للملاءة المالية.

ووصلت نسبة الأموال الذاتية إلى الحد الأدنى من مبلغ الضمان إلى 312.6% في الربع الثالث من عام 2021 مرتفعة من 274.2% في الربع الثالث من عام 2020، بسبب ارتفاع الأموال المؤهلة لاستيفاء الحد الأدنى من مبلغ الضمان.

6.4.4 نسبة جودة الأصول

تراجعت نسبة صافي إجمالي الربح إلى صافي أقساط التأمين المكتتبة إلى 11.2% في الربع الثالث من عام 2021 مقارنةً بـ 16.2% في الربع الثالث من عام 2020.

كما زادت نسبة صافي ربح الاكتتاب إلى صافي أقساط التأمين المكتتبة إلى 13% في الربع الثالث من عام 2021 مقارنة بـ 8.2-% في الربع الثالث من عام 2020، نتيجةً لانخفاض المطالبات المسددة في عام 2021.

الجدول 8.4: نسب الإنذار المبكر لشركات التأمين، %

	الربع الثالث 2020	الربع الثالث 2021
نسب كفاية رأس المال		
الأموال الذاتية إلى متطلبات الحد الأدنى من رأس المال	287.6	298.7
الأموال الذاتية إلى متطلبات رأس المال للملاءة المالية	187.8	191.2
الأموال الذاتية إلى الحد الأدنى من مبلغ الضمان	274.2	312.6
نسبة جودة الأصول		
صافي إجمالي الربح إلى صافي الأقساط المكتتبة	16.2	11.2
صافي ربح الاكتتاب إلى صافي الأقساط المكتتبة	-8.2	13.0
العائد على متوسط الأصول	0.7	0.5

المصدر: *المصرف المركزي.*
ملاحظة: *بيانات أولية لعام 2021 .*

5.4 أسواق الأوراق المالية

أسعار الأسهم

ارتفع مؤشر أسعار الأسهم في سوق أبوظبي للأوراق المالية بنسبة 68.2% في عام 2021 على أساس سنوي، بينما ارتفع مؤشر سوق دبي المالي بنسبة 28.2%.

وفي سوق أبوظبي للأوراق المالية، جاءت الزيادة الحادة في كل من أسعار الأسهم والقيمة السوقية نتيجة لقوة الطلب والمعنويات الإيجابية في السوق، فضلاً عن تسع عمليات طرح عام أولي.

أعلنت اللجنة العليا لتطوير أسواق المال والبورصات في دبي عن عزمها لزيادة حجم سوق الأسهم إلى 3 تريليون درهم، فضلاً عن إدراج شركات مملوكة للدولة والحكومة في سوق دبي المالي كجزء من خططها لزيادة الإدراج في قطاعات متعددة.

الجدول 9.4: أسواق الأوراق المالية في دولة الإمارات

			2020	2021
أبوظبي	*مؤشر أسعار الأسهم	(على أساس سنوي %)	-0.6	68.2
	*القيمة السوقية	مليار درهم	742	1626
		(على أساس سنوي %)	39.8	119.0
	**القيمة المتداولة	مليار درهم	65	342
		(على أساس سنوي %)	46.5	423.2
دبي	*مؤشر أسعار الأسهم	(على أساس سنوي %)	-9.9	28.2
	*القيمة السوقية	مليار درهم	340	409
		(على أساس سنوي %)	-9.1	20.5
	**القيمة المتداولة	مليار درهم	65	70
		(على أساس سنوي %)	26.6	8.1

المصدر: *هيئة الأوراق المالية والسلع في دولة الإمارات.*
ملاحظة: ** توضح نهاية الفترة.*
*** توضح القيمة خلال العام ككل.*

مبادلات مخاطر الائتمان

شهدت مبادلات مخاطر الائتمان، وهي أقساط التأمين مقابل عجز المقترضين عن السداد، تراجعاً في غالبية الدول خلال عام 2021، بفضل تحسن الظروف الاقتصادية. وبالنسبة لحكومة أبوظبي، تراجع قسط مبادلات مخاطر الائتمان بنحو 21.4 نقطة أساس ليصل إلى 43.1 نقطة أساس، وهو أقل قسط لمبادلات مخاطر الائتمان في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مدعوماً بقوة الثقة في المركز المالي وصناديق الثروة السيادية لأبوظبي. بينما تراجعت مبادلات مخاطر الائتمان لإمارة دبي بنحو 75.6 نقطة أساس لتصل إلى 95.8 نقطة أساس.

الجدول 10.4: مبادلات مخاطر الائتمان للصناديق السيادية في دولة الإمارات

نقاط أساس

	2018	2019	2020	2021
أبوظبي	62.6	54.0	64.5	43.1
دبي	118.2	128.2	171.4	95.8

المصدر: *بلومبرغ.*
ملاحظة: *المتوسط للسنة.*

الجدول 11.4: إحصائيات ميزان المدفوعات لدولة الإمارات

مليار درهم

الأصول	2020	2021
رصيد الحساب الجاري (أ+ب+ج+د)	**77.5**	**176.2**
أ. الميزان التجاري (أ+ب)	**221.6**	**290.3**
أ- إجمالي الصادرات وإعادة التصدير - FOB (3+2+1)	**999.5**	**1,187.4**
1. إجمالي الصادرات الهيدروكربونية	**135.1**	**230.8**
1.1 صادرات النفط الخام	65.9	110.5
1.2 صادرات المنتجات البترولية	49.2	90.0
1.3 صادرات الغاز	20.0	30.3
2. إجمالي الصادرات غير الهيدروكربونية	**394.5**	**415.0**
1.2 صادرات المنطقة الحرة	251.8	259.9
2.2 الصادرات الأخرى[1]	142.7	155.1
3. إعادة التصدير[2]	**469.9**	**541.6**
ب. إجمالي الواردات (FOB)[3]	**-778.0**	**-897.1**
4. (إجمالي الواردات – CIF)*	-864.4	-996.8
1.4 الواردات الأخرى[4]	-536.1	-644.7
2.4 واردات المنطقة الحرة	-318.3	-340.0
3.4 واردات الغاز	-10.0	-12.1

مليار درهم

	2020	2021
ب. الخدمات (على أساس صاف)	**59.7**	**94.5**
5. القيود الدائنة	**286.9**	**374.0**
1.5 السفر**	90.4	126.5
2.5 النقل	60.0	90.9
1.2.5 المطارات والموانئ	59.3	90.1
2.2.5 البريد	0.7	0.8
3.5 الخدمات الحكومية	3.2	3.7
4.5 الشحن والتأمين	55.0	65.3
5.5 خدمات أخرى	78.3	87.6
1.5.5 التشييد والبناء	6.6	9.1
2.5.5 الملكية الفكرية	11.2	12.0
3.5.5 المعلومات – الكمبيوتر – الاتصالات	24.6	27.2
- الكمبيوتر	18.6	20.2
- المعلومات والاتصالات	6.0	7.0
4.5.5 الخدمات الصحية	8.5	10.4
5.5.5 خدمات قطاع الثقافة والابتكار	1.5	1.8
6.5.5 أخرى[5]	25.9	27.0
6. القيود المدينة	**-227.2**	**-279.5**
1.6 السفر	-58.4	-80.0
2.6 النقل	-32.5	-45.8
1.2.6 المطارات والموانئ	-32.0	-45.3
2.2.6 البريد	-0.5	-0.5
3.6 الخدمات الحكومية	-5.0	-5.0
4.6 الشحن والتأمين[3]	-86.4	-99.7
5.6 خدمات أخرى	-44.8	-49.0
1.5.6 التشييد والبناء	-7.4	-8.8
2.5.6 الملكية الفكرية	-6.9	-9.1
3.5.6 المعلومات- الكمبيوتر- الاتصالات	-15.8	-15.2
- الكمبيوتر	-5.8	-5.5
- المعلومات والاتصالات	-10.0	-9.7
4.5.6 الخدمات الصحية	-2.9	-3.3
5.5.6 خدمات قطاع الثقافة والابتكار	-0.2	-0.3
6.5.6 أخرى[5]	-11.6	-12.4

مليار درهم

	2020	2021
ج. دخل الاستثمار (على أساس صاف)	**-6.9**	**-2.7**
1. النظام المصرفي[6]	-4.0	-4.1
2. المؤسسات الخاصة غير المصرفية	-3.0	-4.2
3. مؤسسات القطاع العام	12.9	25.3
4. خدمات الدين الرسمي (الفوائد)	-3.4	-5.2
5. شركات الهيدروكربونات الأجنبية العاملة في دولة الإمارات	-9.4	-14.5
د. التحويلات (على أساس صاف)	**-196.9**	**-205.8**
1. العامة	-60.0	-65.3
- التدفقات الداخلة	0.0	0.0
- التدفقات الخارجة	-60.0	-65.3
2. الخاصة	-136.9	-140.5
- التدفقات الداخلة	22.3	34.1
- التدفقات الخارجة	-159.2	-174.6
الحساب الرأسمالي والمالي	**-97.1**	**-96.8**
الحساب الرأسمالي	**0**	**0**
الحساب المالي	**-97.1**	**-96.8**
أ. رأس المال الخاص	-75.0	-66.9
أ1- الاستثمار المباشر	3.4	-6.9
أ1--1 الموجه للخارج	-69.5	-82.8
أ1--2 الموجه للداخل**	72.9	75.9
أ2- استثمار المحفظة	4.0	4.5
أ3- البنوك	-42.4	-21.2
أ3--1 الأوراق المالية	-34.2	-18.5
أ3--2 استثمارات أخرى (قروض، ودائع)	-8.2	-2.7
أ4- المؤسسات الخاصة غير المصرفية	-40.0	-43.3
ب. مؤسسات القطاع العام	-22.1	-29.9
الخطأ والسهو	**6.0**	**5.3**
الرصيد الكلي (إجمالي التغيّر في الاحتياطيات الدولية)	**-13.1**	**85.0**
التغيّر في الاحتياطيات لدى المصرف المركزي***	13.6	-84.7
التغيّر في مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة***	-0.5	-0.3
إجمالي التغيّر في الاحتياطيات الدولية***	**13.1**	**-85.0**

مليار درهم

	2020	2021
مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي		
الأصول الأجنبية (بما في ذلك لدى صندوق النقد الدولي)	391.9	481.5
الأصول الأجنبية لدى المصرف المركزي	388.1	466.4
مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي وحقوق السحب الخاصة	3.8	15.1
مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي	3.0	2.9
حيازات حقوق السحب الخاصة	0.8	12.2
الخصوم الأجنبية (بما في ذلك صندوق النقد الدولي)	10.8	15.4
مخصصات حقوق السحب الخاصة	3.0	14.3
الخصوم الأجنبية للمصرف المركزي	7.8	1.1
صافي الأصول الأجنبية (بما في ذلك صندوق النقد الدولي)	381.1	466.1
صافي الأصول الأجنبية لدى المصرف المركزي (ما عدا صندوق النقد الدولي)	380.3	465.3
التغيّر في صافي الأصول الأجنبية (بما في ذلك صندوق النقد الدولي)	-13.1	85.0
التغيّر في صافي الأصول الأجنبية للمصرف المركزي (فيما عدا صندوق النقد الدولي)	-13.6	84.7
التغيّر في مركز الاحتياطي لدى صندوق النقد الدولي + حقوق السحب الخاصة	0.5	0.3

1) *بما في ذلك تقديرات الصادرات الأخرى من جميع الإمارات.*
2) *بما في ذلك إعادة تصدير الذهب غير النقدي.*
3) *تعديل الاستيراد (FOB) والشحن والتأمين (الجانب المدين من حساب الخدمات) كانت نتيجة للتغيرات في النسبة المفترضة لحساب قيم (FOB) للواردات بناءً على قيم (CIF). جرى تعديل النسبة في اتجاه الانخفاض من 15% إلى 10% بناءً على نتائج استطلاع حديث، مما يُظهر جميع مكونات التجارة لدولة الإمارات، بناءً على الهيكل الفعلي لواردات دولة الإمارات في عام 2017.*
4) *بما في ذلك تقديرات الواردات من جميع الإمارات وواردات الذهب غير النقدية.*
5) *يشمل تقديرات الخدمات المالية وخدمات البحوث والتطوير والخدمات المهنية والاستشارات الإدارية والخدمات الفنية والمرتبطة بالتجارة وخدمات الأعمال الأخرى، وبقية خدمات التأمين فيما عدا الشحنات.*
6) *المصرف المركزي وجميع البنوك.*

* *لأغراض المعلومات فقط.*

** ***المصدر:*** *المركز الاتحادي للتنافسية والإحصاء.*

*** *توضح الأرقام السالبة للاحتياطيات الدولية الزيادة، وتوضح الأرقام الموجبة الانخفاض.*

أبرز الإنجازات في عام 2021

02

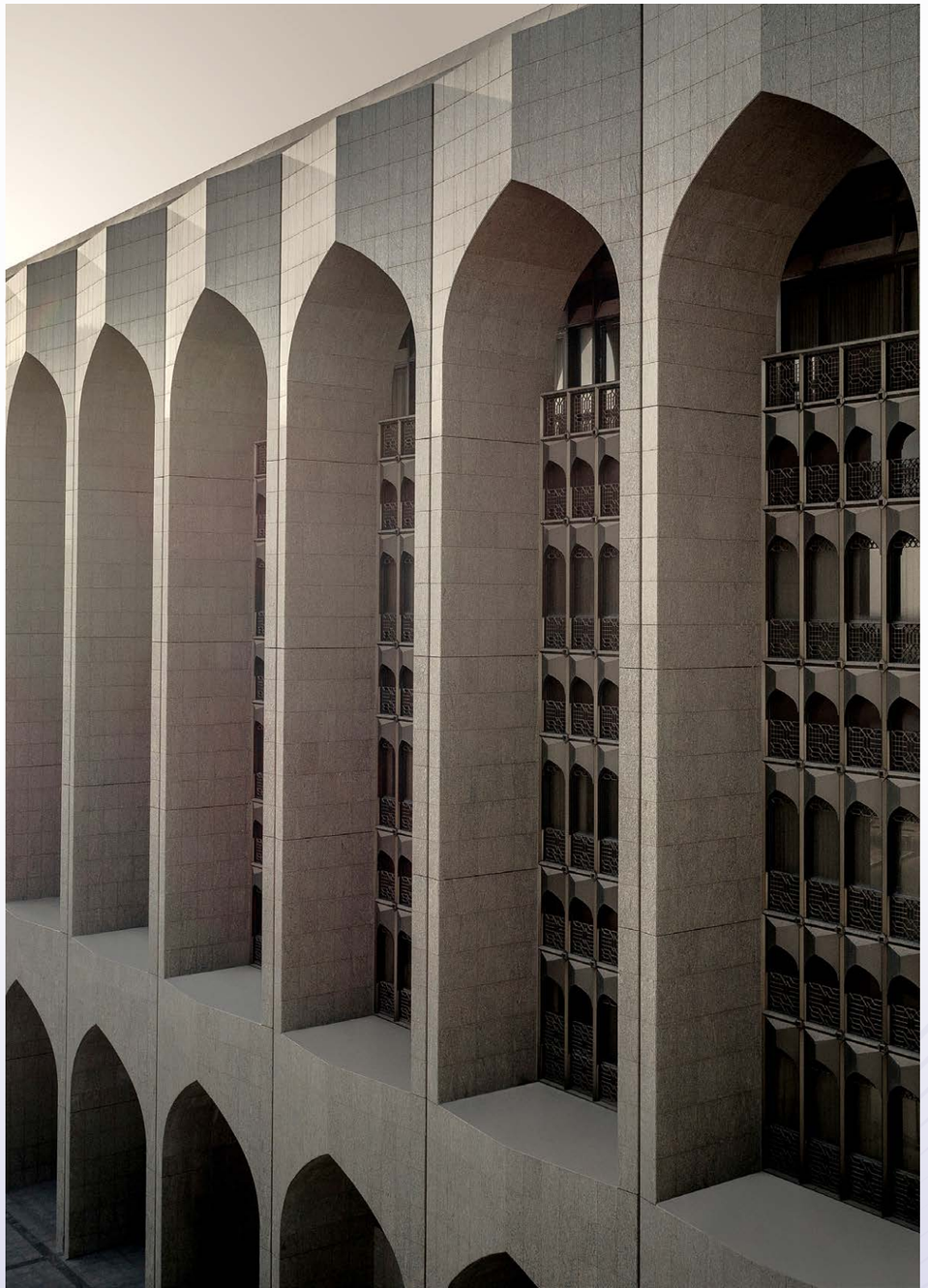

أبرز الإنجازات التنظيمية

وافق مجلس إدارة المصرف المركزي على هيكل تشغيلي معدّل، وهو نموذج التشغيل المستهدف، ليتمكن من إدارة عملياته ومهامه الرئيسية. يستند نموذج التشغيل المستهدف إلى ستة وظائف أساسية داعمة، يرأسُ كلٌّ منها مساعدٌ للمحافظ ولديه الصلاحية المفوضة المطلوبة، إضافةً إلى وحدتين تتمتعان بالاستقلالية من الناحية الوظيفية، وتتبعان مباشرةً لمعالي المحافظ: وهما وحدة التدقيق الداخلي للمصرف المركزي ووحدة المعلومات المالية.

وخلال العام 2021، حقّق المصرف المركزي اندماجاً ناجحاً مع هيئة التأمين، فأصبحت مهام الرقابة والإشراف على جميع قطاعات الخدمات المصرفية وخدمات التأمين تندرجُ ضمن جهةٍ واحدة، كما حصل المصرف المركزي على خمس شهادات "آيزو"، وهي المعيار العالمي لضمان الجودة في أنظمة الإدارة والعمليات والخدمات، وشملت تلك الشهادات نظام الإدارة المتكامل التابع للمصرف المركزي وأربعة عناصرٍ أخرى، بما فيها أمن المعلومات واستمرارية الأعمال. وعلى صعيدٍ رأس المال البشري، أطلق المصرف المركزي نظام إدارة الأفكار لجميع الموظفين (نظام نبتكر)، ووصل مستوى توطين الموظفين إلى 65.2%.

1. أحدث التطورات في خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة

لقد كانت دولة الإمارات من الدول الرائدة عالمياً في معدلات التطعيم ضد فيروس كوفيد-19، وفي تنفيذ تدابير طارئة فعّالة أثناء فترة الجائحة، كما ساعدت الإجراءات التي اتخذها المصرف المركزي على نطاقٍ واسع في إطار خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة في حماية النظامين المالي والاقتصادي للدولة خلال الجائحة، الأمر الذي حقق دعماً لتعافي الدولة طوال العام 2021.

أدى تنفيذ الخطة إلى تحقيق أهدافها، والمتمثلة في المساعدة على ضمان مرونة النظام المالي في الدولة، وتخفيف ضغوط التدفق النقدي للجهات المقترضة المتأثرة من الأفراد والشركات، والحفاظ على أوضاع السيولة المناسبة، وتخفيف التحديات التشغيلية المرتبطة بالجائحة، كما حافظ النظام المصرفي الإماراتي على أسسه القوية وقدرته التمويلية للاقتصاد.

وكان لبرنامج تأجيل دفع القروض بموجب خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة دوراً مهماً في مجتمع الإمارات من خلال توفير الدعم إلى 322 ألف مقترض، ممن يواجهون قيوداً مؤقتة نظراً للتأثير السلبي للجائحة على التدفقات النقدية للأسر والشركات. ووصل مبلغ القروض والتمويل الذي استفاد من برنامج تأجيل القروض بموجب خطة الدعم إلى 15% من إجمالي محافظ قروض البنوك في ذروة الجائحة.

الرسم البياني 5: المستفيدون من برنامج تأجيل القروض ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة

*حظيت استجابة المصرف المركزي لجائحة كوفيد-19 بالتقدير من قبل مكتب فخر الوطن**

وذلك لقيامه بحماية استقرار النظام المالي والاقتصادي في دولة الإمارات خلال جائحة كوفيد-19.

** يُعنى مكتب "فخر الوطن" الذي تأسس في يوليو 2020 بموجب مرسوم رئاسي برئاسة صاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، بتقديم التقدير الواجب للعاملين في الخطوط الأمامية وتعزيز التوعية بالأطراف المشاركة الرئيسية خلال فترات الأزمات والحالات الطارئة.*

استراتيجية الإيقاف التدريجي لخطة الدعم بشكلٍ متوازنٍ

تحوّل تركيز إدارة الأزمات في المصرف المركزي خلال العام 2021 نحو دعم الانتعاش الاقتصادي، مع مواصلة حماية الاستقرار المالي. ووضع المصرف استراتيجيةً شاملةً للإيقاف التدريجي لخطة الدعم اشتملت على مجموعة واسعة من التدابير الطارئة التي تم تنفيذها أثناء فترة الجائحة، لتحقيق التوازن بين إنهاء إجراءات خطة الدعم مع الالتزام بدعم التعافي.

وتمكّن المصرف المركزي من إعادة موازنة خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة خلال العام 2021، حيث استبدل التدابير المصممة للتخفيف من الآثار السلبية الفورية للجائحة بخطوات مستهدفة لدعم التعافي. وفي إطار هذا النهج المتوازن، تم خفض برنامج تأجيل سداد القروض ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة، والمصمّم لتوفير الإعانة المؤقتة للتدفق النقدي، إلى النصف بحلول 30 سبتمبر 2021، ليتم إلغاؤه بالكامل في 31 ديسمبر 2021.

وحافظ المصرف المركزي على تدابير الإعانة الاحترازية الخاصة بخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة فيما يتعلق بمصدات حماية رأس المال والسيولة ومتطلبات التمويل المستقر لدى البنوك، لكي تتمكّن البنوك من الحفاظ على المرونة المعززة، في الوقت الذي يواصل فيه التعافي اكتساب المزيد من الزخم، ليتم إيقاف تلك التدابير بحلول 30 يونيو 2022. تشمل تدابير الدعم الإضافية التي تبقى قائمة مؤقتاً، خفض متطلبات الاحتياطي ومتطلبات الدفعة المقدمة لقروض الرهن العقاري الجديدة.

الرسم البياني 6: استراتيجية الإيقاف التدريجي لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة الخاصة بالمصرف المركزي

تهدُف الاستراتيجية الفعالة لإدارة الأزمات لدى المصرف المركزي إلى تحقيق التوازن بين الإيقاف التدريجي للتدابير الطارئة ومواصلة دعم التعافي الاقتصادي.

المرحلة الأولى من استراتيجية إيقاف خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة (31 ديسمبر 2021)

- الإعفاء من رسوم المعاملات في نظم الدفع الخاصة بالمصرف المركزي
- برنامج تأجيل دفع القروض بموجب خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة
- الإرشادات الخاصة بمعيار تصنيف القروض حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 9

المرحلة الثانية من استراتيجية إيقاف خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة (30 يونيو 2022)

- خفض متطلبات السيولة الوقائية
- خفض متطلبات التمويل المستقر
- خفض متطلبات مصدات حماية رأس المال
- برنامج التعافي ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة
- تسهيلات سيولة بتكلفة صفرية ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة
- تنفيذ متطلبات بازل 3 تدريجياً

المرحلة الثالثة من استراتيجية إيقاف خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة

- خفض متطلبات الاحتياطي الإلزامي
- زيادة نسبة القرض إلى القيمة بالنسبة لمشتري المنازل لأول مرة
- المعايير الاحترازية

الجدول الزمني المحدد من قبل إدارة الأزمات بخصوص خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة الخاصة بالمصرف المركزي

التواصل بشكل استباقي وبشفافية خلال جائحة كوفيد-19

حرصاً على ضمان أعلى مستوى من الشفافية في ظل حالة عدم التيقن، أصدر المصرف المركزي أكثر من 20 بياناً لاطلاع جمهور العامة على التطورات والتدابير المتعلقة بالجائحة. وسلّطت بعثة مشاورات المادة الرابعة في صندوق النقد الدولي إلى الإمارات في العام 2021 الضوء على أهمية "استجابة السياسة السريعة والجوهرية والتواصل الواضح والاستباقي من قبل مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي".

2. الخطة الاستراتيجية الجديدة للأعوام 2023-2026

وضع المصرف المركزي في العام 2021 خطته الاستراتيجية الجديدة للأعوام 2023-2026، استناداً إلى خمسة مجالات للتركيز هي: الامتثال للمعايير الدولية ذات الصلة، الاستدامة، الابتكار والتكنولوجيا، التعاون والشراكة والشفافية، وتحقيق أداء عالٍ للمصرف المركزي. تهدُف الاستراتيجية الجديدة إلى أن يصبح المصرف المركزي أحد أبرز البنوك المركزية عالمياً من حيث تعزيز الاستقرار النقدي والمالي، ودعم القدرة التنافسية للدولة.

تتكون الاستراتيجية الجديدة من ثمانية أهداف: اثنان استراتيجيان، وأربعة أساسية وقانونية، واثنان يندرجان ضمن المُمكنات العامة، كما هو موضح في الرسم البياني (7) أدناه.

الرسم البياني 7: أهداف المصرف المركزي

الأهداف الاستراتيجية	الأهداف الرئيسية	المكنات الحكومية
1 دعم تنافسية القطاع المالي وتنوّعه ونموه تماشياً مع الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية	3 تعزيز الاستقرار النقدي والمالي	7 استقطاب وتمكين أفضل المواهب البشرية، وتقديم خدمات مؤسسية وبنية رقمية كفؤة وفعالة
2 إنشاء بنية تحتية مالية قوية وابتكارية وتعزيز مستقبل التكنولوجيا المالية والتحول الرقمي لدولة الإمارات	4 تطوير إطار العمل الرقابي والإشرافي للمؤسسات المالية المرخصة	8 تعزيز ممارسات الابتكار القائمة على المرونة والاستباقية والجاهزية ضمن منظومة العمل في المصرف المركزي
	5 تعزيز الثقة في الخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة	
	6 تعزيز دور قطاع التأمين في توفير الحماية المجتمعية والاقتصادية	

سيواصل المصرف المركزي دعم مكانة الدولة في المؤشرات الرئيسية للتنافسية العالمية، وفق ما حددته الحكومة لتحقيق أهداف رؤية مئوية الإمارات 2071 المتمثلة في أن تصبح أفضل دولة في العالم بحلول العام 2071. وتحقيقاً لهذه الغاية، وضع المصرف المركزي قائمة جديدة من المؤشرات الاستراتيجية لقياس وإجراء مقارنة معيارية لأدائه في المجالات الرئيسية، وتحديداً الاستقرار النقدي والمالي والابتكار والتكنولوجيا.

وفي إطار مساعيه الرامية لتحقيق هذه الأهداف الاستراتيجية الطموحة، وضع المصرف المركزي خطة عمل شاملة تُحدّدُ الأولويات والمشاريع والنتائج المرجوة للفترة المشار إليها. وستُشكّل المشاريع التالية التي يُعتبر بعضها قيد الإنجاز بالفعل، معالم مهمة في رحلة التحول التي يشهدها المصرف المركزي في الفترة من 2023 وحتى 2026:

- تعزيز النمو الوطني المستدام من خلال التمويل الأخضر؛
- التأكد من الجاهزية لبرنامج تقييم القطاع المالي (FSAP)؛
- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لأنظمة الدفع (NPSS)؛
- إصدار عملة رقمية للمصرف المركزي (CBDC)؛
- تنفيذ برنامج التكنولوجيا الرقابية (supTech)؛
- الاستمرار في دفع عجلة التحوُّل الرقمي في القطاع المالي من خلال مشاريع، مثل منصة اعرف عميلك الإلكترونية e-KYC على مستوى الدولة، وتنفيذ استراتيجية ومنصة التمويل المفتوح، وإنشاء منصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة مع الشركاء الرئيسيين في دولة الإمارات.

3. الإشراف على إجراءات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب

يتمثّلُ أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للمصرف المركزي في ضمان الالتزام بالإطار القانوني والرقابي لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب في الدولة، وتحديد التهديدات ذات الصلة ونقاط الضعف والمخاطر الناشئة في القطاع المالي الإماراتي. وخلال العام 2021، نسّق المصرف المركزي عن كثب مع اللجنة الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، لتنفيذ الجوانب ذات الصلة في الاستراتيجية الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، إضافةً إلى وضع خطة العمل الوطنية لتوفير الدعم المطلوب.

حقق المصرف المركزي خلال السنوات الأخيرة تقدماً كبيراً في تعزيز القدرة القانونية والرقابية للدولة في مجال مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، من خلال مبادرات، مثل إنشاء وظيفة للإشراف على مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، مع تعزيزها بالكوادر الوظيفية الكافية المؤهلة، وتكليفها بمهام عمل ومسؤوليات واضحة طبقاً لتوقعات مجموعة العمل المالي (فاتف)، بالإضافة إلى وضع مذكرات توجيهية رئيسية للقطاعات التي تخضع للإشراف، (البنوك وشركات التمويل وشركات الصرافة ووسطاء الحوالة). يتم أيضاً تطبيق منهجية إشراف قائمة على المخاطر، مدعومةً بأداة آلية لتقييم مخاطر مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب (AMLex)، وفحص المؤسسات المالية المرخصة طبقاً لدرجات ومستوى المخاطر الناتجة. عمل المصرف المركزي على تعزيز التعاون مع الوكالات المحلية والدولية بهدف مشاركة المعلومات المالية وإجراء التدريب، كما قام بتنظيم عقد ورش عمل مع المؤسسات المالية المرخصة، لتعزيز معرفتها بتوقعات المصرف المركزي فيما يتعلق بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، وقام بتدريب موظفيه وفقاً للمعايير الدولية، للارتقاء بكفاءاتهم العامة في مجال مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

تطبيق التكنولوجيا للنهج القائم على المخاطر

بعد توجيهات مجموعة العمل المالي، اتخذ المصرف تدابيراً لتعزيز منهجيته الرقابية القائمة على المخاطر، وذلك من خلال تفعيل أداة تحليل البيانات، من أجل تحديد أولويات العمليات الإشرافية، وتطوير أجندته الإشرافية لعام 2021. تُمكّن الأداة الجديدة من تصنيف المخاطر للمؤسسات المالية المرخصة بناءً على درجات المخاطر الكامنة، بالاعتماد على البيانات الشاملة من المؤسسات المالية المرخصة عبر القطاعات المستهدفة، إضافةً إلى قياس درجات فاعلية الرقابة المحددة من خلال مهام العمل الإشرافية. أشاد المصرف بالتعاون الممتاز من قبل جميع القطاعات الخاضعة لإشرافه.

عمليات التفتيش والإحالات للإنفاذ

أجرى المصرف المركزي في عام 2021 مجموعة من المهام الرقابية، بما في ذلك عمليات تفتيش على كامل نطاق العمل، ومراجعات موضوعية، ومتابعة أوجه القصور في الرقابة، والتدريب الموجه على موضوعات مختلفة لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب بما يتناسب مع حجم تعرض المؤسسات المالية المرخصة للمخاطر. اشتملت هذه المهام على أربع مراجعات موضوعية حول الأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية، والعقوبات المالية المستهدفة، وطرق غسل الأموال التي تعتمد على التجارة، والتدابير المضادة (الدول عالية المخاطر والنقد بالنسبة لمجموعة العمل المالي)، والتي تم تحديدها وفقاً للتقييم الوطني للمخاطر، واتبع المصرف المركزي إجراءات رادعة في أي وقت يتم فيه تحديد أوجه قصور كبيرة لدى المؤسسات المالية المرخصة أثناء قيامه بمهام العمل الإشرافية.

الرسم البياني 8: نظرة عامة على إجراءات الإشراف القائمة على المخاطر المتخذة من قبل المصرف المركزي

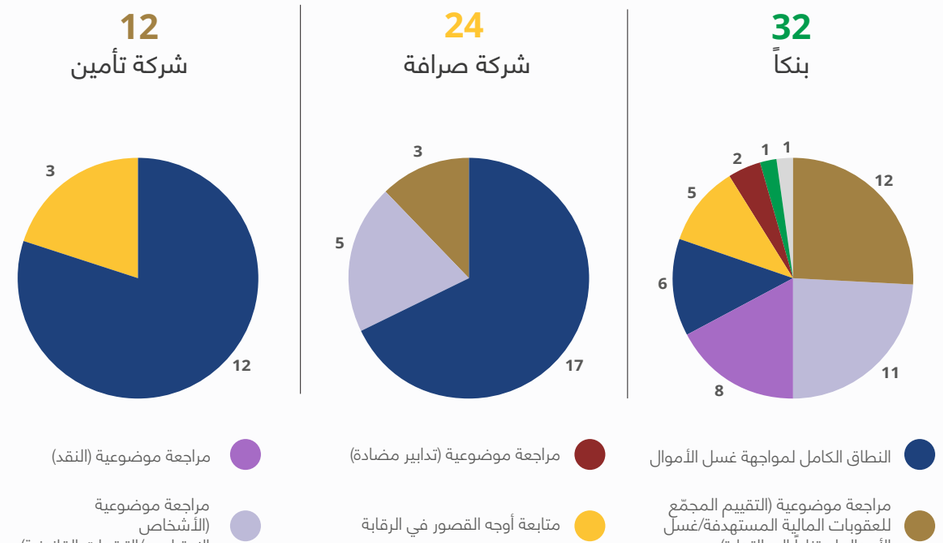

تم إجراء التفتيش على 3 وسطاء تأمين إضافةً لشركات التأمين.

زيادة التعاون للإشراف على المؤسسات المالية المرخصة

تبنى المصرف المركزي نهجاً استباقياً في تعزيز الجهود الوطنية لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب، من خلال التعاون مع العديد من الشركاء الرئيسيين والسلطات المحلية المعنية. ومن ذلك على سبيل المثال، إبرام عددٍ من مذكرات التفاهم مع السلطات الإشرافية المحلية والدولية، حيث تهدُف هذه المذكرات إلى توفير أساسٍ رسمي للتعاون، بما في ذلك تبادل المعلومات الرقابية والاحترازية بشكل سري، والمساعدة في التحقيق في طرح الاستفساراتٍ وإجراء عمليات التفتيش، والمساعدة المتبادلة في تحديد المخاطر ومجالات التعاون اللازم لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب للإشراف الفعّال على المؤسسات المالية المرخصة.

إصدار إرشادات توجيهية رسمية للمؤسسات المالية المرخصة

تماشياً مع المخاطر المحددة الواردة في تقرير التقييم المتبادل الصادر عن مجموعة العمل المالي في عام 2020، طوّر المصرف المركزي مجموعة من الإرشادات المستهدفة للمساعدة في فهم المخاطر، وتنفيذ التزامات البنوك وشركات الصرافة وشركات التمويل ووسطاء الحوالة المسجلين وشركات التأمين والوكالات والوسطاء. أصدر المصرف المركزي جميع الإرشادات إلى المؤسسات المالية المرخصة، وتلا ذلك تنظيم جلسات توعية مخصصة، ونشرها على موقعه الإلكتروني (https://www.centralbank.ae/en/cbuae-amlcft).

الإرشادات التوجيهية المتعلقة بمواجهة جرائم غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب الصادرة عام 2021

إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن المعاملات المشبوهة (9 يونيو 2021)	تساعد هذه الإرشادات المؤسسات المالية المرخصة في فهم التزاماتها المتعلقة بتقارير المعاملات المشبوهة والأطر الزمنية للإبلاغ عنها، بما في ذلك طرق تنفيذ الضوابط الداخلية المناسبة لتحديد الأنشطة والمعاملات المشبوهة، وتقديم تقارير بأعلى مستويات الجودة إلى وحدة المعلومات المالية في الدولة من خلال بوابة GoAML.
إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات للشخصيات الاعتبارية والترتيبات القانونية (9 يونيو 2021)	توفير إرشادات موجهة للمؤسسات المالية المرخصة بشأن مخاطر غسل الأموال/ تمويل الإرهاب المحددة المرتبطة بالأشخاص الاعتباريين والترتيبات القانونية والأنماط الشائعة، ومساعدتها في تطبيق تدابير وقائية للتخفيف من المخاطر المرتبطة بها كجزء من إطار الامتثال الخاص بها.
إرشادات للمنشآت المالية المرخصة التي تقدم خدمات لقطاع العقارات وقطاع المعادن والأحجار الكريمة (20 يونيو 2021)	تحدد هذه الإرشادات مخاطر وأنماط غسل الأموال/ تمويل الإرهاب المرتبطة بقطاعات العقارات والمعادن الثمينة والأحجار الكريمة، والمخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات لهذه القطاعات، وتوقعات المصرف المركزي بشأن كيفية تطبيق التدابير الوقائية ذات الصلة.
إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة (8 يوليو 2021)	تم تطوير هذه الإرشادات بالتعاون الوثيق مع المكتب التنفيذي للجنة السلع والمواد الخاضعة لرقابة الاستيراد والتصدير، وهو الجهة الوطنية الرائدة، لتنسيق تنفيذ العقوبات المالية المستهدفة. تساعد هذه الإرشادات المؤسسات المالية المرخصة في فهم وتنفيذ التزاماتها المتعلقة بالعقوبات المالية المستهدفة، ومتطلبات الفحص والإبلاغ وتطوير برنامج الامتثال للعقوبات.
إرشادات لوسطاء الحوالة المسجلين والمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدماتها إلى وسطاء الحوالة المسجلين (18 أغسطس 2021)	تصف هذه الإرشادات نقاط الضعف في نشاط الحوالة بهدف الاستغلال من قبل جهات غير مشروعة، والمخاطر التي قد يتعرض لها وسطاء الحوالة المسجلون والمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم الخدمات لهم، وتوفير إرشادات لتطبيق التدابير الوقائية وتنفيذ التزاماتها المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.
إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة بشأن مراقبة المعاملات وفحص العقوبات (13 سبتمبر 2021)	توفير إرشادات حول تطبيق التدابير الوقائية وتنفيذ التزامات مواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب من قبل المؤسسات المالية المرخصة، فيما يتعلق بتصميم وتنفيذ وصيانة برامج فحص المعاملات والعقوبات.
إرشادات للمؤسسات المالية المرخصة التي تقدم خدمات للأعمال التي تستخدم النقد بكثافة (28 سبتمبر 2021)	تصف هذه الإرشادات نقاط الضعف الخاصة بالتعاملات النقدية وبدائل النقد وميزات الأعمال التي تستخدم النقد بكثافة، وتوفر مؤشرات المخاطر المحتملة لكل من هذه الميزات، وتساعد في تطبيق التدابير الوقائية.
إرشادات لشركات الصرافة المرخصة (17 نوفمبر 2021)	تساعد هذه الإرشادات في فهم المخاطر والتخفيف من حدتها، وكذلك التنفيذ الفعال من قبل شركات الصرافة المرخصة لالتزاماتها القانونية المتعلقة بمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

التواصل المستمر مع المؤسسات المالية المرخصة

طور المصرف المركزي برنامج توعية شامل لتعزيز وعي المؤسسات المالية المرخصة بالإرشادات الصادرة عنه، وفهم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتنفيذ التزاماتها المتعلقة بهذا الشأن. تم تطوير البرنامج بمشاركة تلك المؤسسات بناءً على عمليات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي تم إجراؤها ضمن المصرف المركزي على مستوى المؤسسات والقطاعات، وتحديد الاتجاهات من خلال نتائج العمليات الإشرافية أثناء عمليات التفتيش الميدانية، والمعلومات التي تم جمعها من خلال التعاون المحلي. وبالإضافة للفعاليات التي تم تنظيمها كجزء من البرنامج السنوي الذي يتضمن منتدى مخصصاً لمسؤولي الامتثال في البنوك، عقد المصرف المركزي جلسات توعية بعد إصدار كلٍ من الإرشادات للمؤسسات المالية المرخصة.

4. الرقابة على قطاع البنوك ونظم الدفع وشركات الصرافة

"يتمكّنُ المصرف المركزي من خلال الرقابة القائمة على المخاطر من إجراء تقييم وتفتيش على المجموعات المصرفية على أساس موحد. لقد واصلنا مناقشاتنا مع القطاع المصرفي لوضع التوقعات الرقابية، وقمنا بإنجاز مبادرات رقابية جديدة في عام 2021، ونهدُفُ لأن تُصبح المؤسسات المالية العاملة في دولة الإمارات ذات مرونةٍ أكثر، تماشياً مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات"

أحمد سعيد القمزي

مساعد المحافظ – الرقابة على البنوك والتأمين

واصل المصرف المركزي خلال عام 2021 عمله لضمان وجود إشراف قوي وقطاع مالي سليم، طبقاً لخطته الاستراتيجية والتشغيلية. إن الاعتماد على الإشراف القائم على المخاطر منذ عام 2019، أدى إلى ضمان قيام المصرف المركزي تقييم أي مجموعة مصرفية تعمل في الدولة على أساس متكامل، إلى جانب قيامه بمراقبة امتثال البنوك المؤسسة في الدولة للمعايير الاحترازية.

الإشراف على المؤسسات المالية المرخصة

خلال الوضع غير المسبوق نتيجةً لتفشي جائحة كوفيد-19 ، وتداعياتها على الاقتصاد على نطاقٍ واسعٍ، والآثار المترتبة على النظام المالي، قام المصرف المركزي بمواصلة مراقبة الوضع الرقابي المتغيّر، كما قام بإعادة تقييم أولويات عمليات التفتيش كل ربع سنوي على الأقل، على نحو يضمنُ تخصيص الموارد وترتيبها حسب الأولوية للمسائل التي تتطلب أكبر قدرٍ من الاهتمام. وبناءً على ذلك، ظلّت خطط التفتيش تتسم بالديناميكية، لضمان استجابة المصرف المركزي للمسائل التي تظهر داخل نظامه المالي وفقاً للضرورة، وأداء مهمته القانونية بشأن الإشراف الفعّال.

أجرى المصرف المركزي عمليات مراجعة ومتابعة أساسية إلى جانب مراجعات موضوعية قائمة على المخاطر للمؤسسات المالية المرخصة لقياس الأداء المالي، والتحقق من المتطلبات الرقابية، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) الحوكمة ورأس المال والسيولة والأرباح وجودة الائتمان وتدابير الرقابة على الخدمات والمرونة التشغيلية، وستظلّ جودة وتوافق عملية التفتيش مجال تركيزٍ رئيسي، حيث تم وضع إجراءات تشغيل قياسية لتبسيط جودة واتساق عملية التفتيش.

العمليات الخارجية للبنوك المحلية

في إطار عملية الإشراف المعززة القائمة على المخاطر بشكل موحّد، فقد أدرك المصرف المركزي مدى الحاجة إلى تعزيز الشفافية والنظرة الثاقبة للعمليات الخارجية للبنوك التي تم تأسيسها محلياً، لذلك استحدث متطلبات تقرير التدقيق المطول لضمان تطبيق رقابة كافية على أنشطة البنوك ضمن مناطق مختلفة، ولوضع الحد الأدنى من المتطلبات مع التركيز على تقييم مدى تطبيق معايير احترازية على جميع جوانب العمل. يعتبر التقرير بمثابة أداة إشرافية إضافية لممارسة رقابة مجمّعة على أساس مستمر على العمليات الأجنبية والعمليات عبر الحدود للبنوك المحلية. وبعبارة أخرى، وبما أنه لا تتم مراجعة جميع العمليات الخارجية للبنوك في كل عام بناءً على النهج القائم على المخاطر، سيوفّرُ التقرير معلومات إضافية لتمكين المصرف المركزي من تقييم أية مخاطر ناشئة على أساس مجمّع. خلال العام 2021، قام المصرف المركزي بمراجعة 23 تقريرا تدقيق مطوّل من مناطق مختلفة تعمل فيها البنوك المحلية عبر فروعٍ أو شركاتٍ تابعة لها.

التفتيش الموضوعي المتقدم على جودة الأصول

أجرى المصرف المركزي مراجعةً موضوعية متقدمة على مستوى النظام لجودة الأصول بخصوص الانكشافات التي تتجاوز على مستوى النظام حد 500 مليون درهم، حيث تم عرضُ النتائج على لجنة الإشراف والرقابة. تمت مراجعة المقترضين بما يخص انكشافاتهم وأدائهم عبر جميع المقرضين الرئيسيين. تتمثل الأهداف الرئيسية من هذه المراجعة الموضوعية فيما يلي:

- تعزيز توافق التصنيفات لنفس المقترضين عبر البنوك؛
- ضمان كفاية المخصصات للقروض المتعثرة؛
- تحديد أي انكشاف قد يتطلّبُ مراقبة ومراجعة بشكل وثيق.

الإشراف الموحّد والتعاون الرقابي

بهدف تعزيز الرقابة الإشرافية الفعالة، نظّم المصرف المركزي مجموعات إشرافية للبنوك التي تمتلك عمليات جوهرية عبر الحدود، مع الأخذ في الاعتبار درجات ومستوى المخاطر والأهمية النظامية على مدى السنوات الثلاث الماضية. بالإضافة لذلك، شارك مشرفون من المصرف المركزي في المجموعات الإشرافية التي تم تنظيمها من خلال مشرفين على أساس موحد (داخل الدولة) لمشاركة المعلومات، والتعاون في الإشراف الفعال على المجموعات والكيانات التابعة لها. قام المصرف المركزي بتنفيذ العديد من الطلبات المقدمة من

جهات رقابية أخرى، على الصعيدين المحلي والخارجي، بما فيها هيئة الأوراق المالية والسلع.

التنسيق مع البنوك بشأن انكشاف القطاع العقاري

عمل المصرف المركزي بشكل وثيق مع اتحاد مصارف الإمارات لتطوير معايير الإقراض للقطاع العقاري. وكان الهدف الأساسي من هذا الإجراء فهم المخاطر بشكل أفضل وتحديدها في الإقراض للقطاع العقاري، لكي يتم وضع توقعات لقياس ومراقبة التعرّض ومستويات التركيز للإقراض للقطاع العقاري.

برنامج قروض المواطنين

وفّر برنامج قروض المواطنين الدعم لأكثر من 4,710 مقترضٍ من مواطني الدولة وأسرهم منذ إطلاقه في العام 2019. وكان الهدف من إطلاق هذه المبادرة المميزة تخفيف عبء تراكم الديون، وإدارة تسويتها.

تحسين مهارات الإشراف القائمة على المخاطر

شهد برنامج التدريب للإشراف القائم على المخاطر تخريج 36 مواطناً إماراتياً خلال العام 2021، ويُعدّ البرنامج، والذي يُركّز بشكل خاص على المفتشين من مواطني الدولة، مبادرةً للتعاون مع معهد المصرفيين في إيرلندا والمصرف المركزي.

المراجعة الرقابية وعملية التقييم

تم إعداد أربعة تقارير للمراجعة الرقابية وعملية التقييم، والعمل على تحديثها بعد القيام بالتفتيش على بنوك محلية ذات أهمية نظامية وبنوك كبرى أخرى. تم تطوير المراجعة الرقابية وعملية التقييم كإطار يحدد مفهوم إجراء تقييم شامل لنموذج عمل عام لأحد البنوك، وحوكمة الشركات، ومخاطر وكفاية رأس مال البنك وموارد السيولة.

بالإضافة لذلك، استحدث المصرف المركزي، كبديل للمراجعة الرقابية وعملية التقييم، تقارير "الوضع المؤسسي" وهو (ملخص موجز وتقييم للمخاطر)، ولا يزال في مرحلة التطوير والاختبار للبنوك الأخرى. تم الانتهاء من تقارير "الوضع المؤسسي" لبنكين خلال مرحلة الاختبار في العام 2021.

شركات التمويل

أنجز المصرف المركزي 17 عملية تفتيش قائمة على المخاطر لشركات التمويل، وقام بمراجعة جودة الأصول بشكل موضوعي. وعلى ضوء ذلك، تمت ترقية قاعدة بيانات مخاطر شركات التمويل خلال العام 2021، ومن ثم تحديثها على أساس ربع سنوي.

شركات الصرافة والحوالات

يمارس قطاع الصرافة في الدولة دوراً رئيسياً في توفير الوصول إلى الخدمات المالية للأشخاص غير القادرين على المشاركة في القطاع المصرفي الرسمي. هذا من شأنه أن يضمن حصول الوافدين، وخاصة ذوي الأجور المنخفضة منهم، على رواتبهم بشكل آمن، وتحويل الأموال إلى بلدانهم الأصلية على أساس منتظم.
قام المصرف المركزي خلال عام 2021 بتنفيذ 28 عملية تفتيش رقابية و20 عملية تفتيش لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب على شركات الصرافة.

حوالة دارز

أصدر المصرف المركزي في العام 2019 أنظمة تخُصّ مزودي الحوالة المسجلين، حيث استحدث عملية تسجيل رسمية لهم في دولة الإمارات، ويهدف النظام إلى حماية العملاء بالاستعانة بمزودي الحوالة المسجلين، من أجل تعزيز الشفافية في سوق التحويلات، وتحسين الخدمات للوافدين الذين يرغبون بتحويل الأموال إلى بلدانهم، حيث تكون فرص الوصول إلى الخدمات المالية محدودة.

تم إصدار أول شهادة تسجيل رسمية في العام 2021، ومع حلول نهاية العام، وافق المصرف المركزي على 55 مزوداً لخدمات الحوالة (حوالة دارز) مع الموافق من حيث المبدأ على ست شركاتٍ أخرى. نفّذ المصرف المركزي عشرين عملية تفتيش على حوالة دارز لمواجهة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب.

الإشراف على نظم الدفع

واصلت الجائحة فرض التحديات وتوفير الفرص لنظم الدفع في دولة الإمارات. تهدُفُ البنية التحتية للسوق المالي في المصرف المركزي لتوفير إمكانية دفع موثوقة، مع القدرة على مواصلة العمليات عند وجود ظروفٍ صعبة – ويُعتبر ذلك عاملاً أساسياً في ضمان الاستقرار المالي. تم اختبار نظم البنية التحتية للسوق المالي، والتي يديرها المصرف المركزي، للتحقق من كفاءة خطط استمرارية العمل لديه والعمليات السليمة، وذلك من خلال تطبيق المعايير الدولية لمبادئ البنية التحتية للأسواق المالية[16]. ومع قيام المصرف المركزي بإجراء عمليات تقييم قائمة على المخاطر سنوياً على الأقل، فقد تمكّن من الاستعداد للأوضاع التي من المحتمل أن تُؤثر على إمكانية الوثوق بالعمليات التشغيلية طبقاً للمبادئ المذكورة بشكل سلبي مستقبلاً.

يتم إجراء مقارنة معيارية لنظم البنية التحتية للسوق المالي لضمان مستوىً عالٍ من الامتثال، لذلك فقد صمّم المصرف المركزي هذه النظم لتصبح ذات أهمية نظامية. علاوةً على ذلك، يضمنُ المصرف المركزي أيضاً قيام مزودي وموردي الخدمات الرئيسية التي تعد على قدرٍ متساوٍ من الأهمية بتحقيق هدف المصرف المركزي المتمثل بالاستقرار المالي من خلال تقييم دوري وفق المبادئ المعمول بها وأفضل الممارسات.

16 *المعايير الدولية للبنية التحتية للأسواق المالية، بما في ذلك نظم الدفع، وودائع الأوراق المالية المركزية، ونظم تسوية الأوراق المالية، والأطراف المقابلة المركزية والمستودعات التجارية.*

5. الرقابة على قطاع التأمين

تولى المصرف المركزي خلال العام 2021 الدور الرقابي على قطاع التأمين في الدولة، مع الحرص على مواءمة عمله الرقابي مع الأهداف الاستراتيجية للمصرف المركزي. وجاء ذلك في أعقاب قرار الحكومة في العام 2020 بدمج هيئة التأمين في المصرف المركزي ضمن هدف الدولة على نطاق واسع لتحويل المصرف المركزي إلى واحد من أبرز 10 بنوك مركزية في العالم.

طوّر المصرف المركزي خطة عمل لتحقيق الامتثال الكامل لمبادئ التأمين الأساسية (ICP) الخاصة بالجمعية الدولية لمراقبي أعمال التأمين "IAIS".

خطة عمل الملاءة المالية

ركّز المصرف المركزي على الأهداف الأساسية للرقابة الفعالة القائمة على المخاطر (ضمان سلامة وقوة شركات التأمين وحماية حاملي وثائق التأمين) وتطوير قطاع التأمين بما يتماشى مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. قام المصرف المركزي باعتماد خطة عمل تضمن إكمال الشركات لبرامجها الخاصة بتعزيز الملاءة المالية خلال العام 2022، وتسوية عجز الملاءة المالية عقب الأنظمة المالية الإضافية حيز التنفيذ في أواخر العام 2017.

إجراء الزيارات التفتيشية الميدانية

إن أحد المبادرات الرئيسية للمصرف المركزي للرقابة على قطاع التأمين هو تنظيم زيارات ميدانية للكيانات المرخصة باستخدام نهج القائم على المخاطر، لتأكيد قدرة الكيانات على إدارة جميع المخاطر، وضمان حماية حقوق حاملي وثائق التأمين. في هذا الخصوص، أجرى المصرف المركزي 83 زيارة تفتيشية خلال العام 2021، غطت شركات التأمين وكيانات أخرى مرتبطة بالتأمين.

جاهزية القطاع لتطبيق "المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17"

أكمل المصرف المركزي تقييمه لجاهزية القطاع لتنفيذ المعيار الدولي الجديد لإعداد التقارير المالية لعقود التأمين (المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17، بناءً على تقييمات الأثر المالي والتشغيلي المُقدمة في مارس 2021. وفي يونيو 2021، تم إبلاغ القطاع بنتائج التقييم، وإبلاغه بالإجراءات الموصى بها، وعلى وجه التحديد الحاجة إلى مشاركة المدقق في وقت مبكر للتخفيف من مخاطر تسليم نشاط العمل.

وفي ديسمبر 2021، أعلن المصرف المركزي عن نهجه لاعتماد المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 1 في دولة الإمارات، وذلك من أجل إعداد التقارير المالية للأغراض العامة والرقابية. وفي هذا الصدد، توجد هناك نقطتان مهمتان:

- سوف تستند التقارير المالية للأغراض العامة إلى المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 17، وذلك اعتباراً من 1 يناير 2023، لتنفيذ متطلبات قانون دولة الإمارات؛
- استمرارية تقديم التقارير الرقابية في ظل الظروف الحالية في الوقت الحاضر، وسيراقب المصرف المركزي جودة إعداد التقارير وفقاً للمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 في السنوات الأولى لتنفيذ المعيار، بهدف اعتماد المعيار ذاته للأغراض الرقابية، عندما يتم فهم تنفيذ المعيار بشكل أفضل، ويتم دعم تنفيذ المعيار بالضوابط الداخلية القوية على التقارير المالية.

المنصة الإشرافية الرقمية

أطلق المصرف المركزي مشروع المنصة الإشرافية الرقمية للإشراف على قطاع التأمين على أساس كلي. وتهدُفُ المنصة إلى التأكد من أن الرقابة على التأمين تقوم على المعايير والممارسات المعاصرة، باستخدام أحدث التقنيات المتاحة للمشرفين حول العالم. وتُعدّ النماذج الإلكترونية جوهر هذا المشروع، الذي يُعتبر أداةً رقابية لجمع البيانات المقدمة من شركات التأمين. سيتم دمج المنصة مع الأنظمة الأخرى في المصرف المركزي، حتى تتمكن جميع الكيانات المرخصة من تقديم بياناتها في مكان واحد.

يُغطي إطار إعداد تقارير البيانات التقارير الإشرافية والتحليل والقدرة على الإنذار المُبكر، على نحو يُمكّن المصرف المركزي من الحصول على البيانات والوثائق والتقارير من قطاع التأمين، وتحليل اتجاهات السوق والمخاطر الناشئة، لاعتماد نهج مستقبلي. من بين العناصر الرئيسية للمنصة الإشرافية الرقمية وحدة بيانات المعاملات التي ستعمل على تزويد المصرف المركزي ببيانات قطاع التأمين الرئيسية في الدولة على مستوى المعاملات، لكل وثيقة من وثائق التأمين ولكل مطالبة من مطالبات التأمين.

مراقبة تأثيرات كوفيد-19

واصل المصرف المركزي مراقبة تأثير جائحة كوفيد-19 على قطاع التأمين في الدولة على أساس شهري. وبلغ إجمالي المطالبات المدفوعة المتعلقة بالجائحة 800 مليون درهم (2.0% من إجمالي المطالبات المتكبدة) في العام 2020 مقارنة بـ 790 مليون درهم (2.6% من إجمالي المطالبات المتكبدة) في العام 2021. وجاء هذا الانخفاض في المطالبات رغم زيادة مستوى الانكشاف نتيجةً لاستئناف الأنشطة الاقتصادية والسفر الدولي والحد الأدنى من عمليات الإغلاق، مقارنة بالعام 2020.

الضوابط الداخلية على التقارير المالية

بدأ المصرف المركزي تطبيق الضوابط الداخلية على التقارير المالية في قطاع التأمين في الدولة، وسيؤدي ذلك إلى السماح بمشاركة معلومات عالية الجودة مع جمهور العامة والشركاء الرئيسيين الآخرين من خلال التأكيد على موثوقية التقارير المالية لشركات التأمين وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

- تطلبت المرحلة الأولى من الشركات تقييم واختبار تصميم وتنفيذ الضوابط الداخلية على التقارير المالية في الوقت الحالي؛
- أما المرحلة الثانية فقد تطلبت من الشركات اتخاذ أي إجراء تصحيحي ضروري لإصلاح الثغرات المحددة في المرحلة الأولى.

إن متطلبات هذه الضوابط للحصول على رأي تدقيق خارجي منفصل بحلول نهاية العام 2023 بناءً على ملاحظات قطاع التأمين وتوقعات المصرف المركزي بأن تنفيذ المعيار الدولي للتقارير المالية 17، ستؤدي إلى إعادة هيكلة كبيرة، وإعادة تصميم العمليات والضوابط الداخلية للشركات.

المشاورات والتواصل مع مؤسسات القطاع

عقد المصرف المركزي سلسلة من ورش العمل مع القطاع في العام 2021 لإلقاء الضوء على أولوياته الرقابية ومتطلبات المعلومات للعام 2022. وقد اشتملت الفئات المستهدفة على شركات التأمين والخبراء الاكتواريين والمدققين الخارجيين، حيث أوضح المصرف المركزي متطلبات البيانات وإعداد التقارير، إلى جانب مشاركته استشارتين رئيسيتين في:

- قطاع التأمين التكافلي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، والذي سيتمّ أخذه بعين الاعتبار في التطورات الرقابية مستقبلاً؛
- التأمين على الحياة. ناقش المصرف المركزي أثر تنفيذ قرار مجلس إدارة هيئة التأمين رقم (49) لسنة 2019 بشأن تعليمات التأمين على الحياة والتأمين التكافلي الأسري ("BOD49").

سيواصل المصرف المركزي مراقبة أثر هذه الأنظمة.

6. التطورات الجديدة في التمويل الإسلامي

يواصل المصرف المركزي تشجيعه للتمويل الإسلامي ليحقق ازدهاراً في الدولة من خلال إصدار أنظمة احترازية متوافقة، وتطوير الأدوات النقدية للمؤسسات المالية الإسلامية. يشمل ذلك تعزيز المعايير وابتكار المنتجات، والإشراف على الامتثال لقواعد الشريعة، وحماية المستهلكين، والمشاركة في الأحداث الدولية لتعزيز أجندة التمويل الإسلامي على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

تتضمن استراتيجية المصرف المركزي لتعزيز تطوير التمويل الإسلامي اعتماد المعايير الاحترازية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية. بما أن نموذج أعمال البنوك الإسلامية يؤدي لانكشافها علي أنواع مختلفة من المخاطر، فقد أصدر المصرف المركزي معياراً محدداً يتعلق بمتطلبات إدارة المخاطر الخاصة بها. قد يؤدي الإخفاق في الحوكمة واستراتيجية الأعمال والعمليات، وخاصة الإخفاقات المتعلقة بعدم الامتثال للشريعة، إلى تعريض البنوك الإسلامية لسمعة تؤثر على مكانتها وربحيتها وسيولتها في السوق بشكل سلبي. تتضمن استراتيجية المصرف المركزي إصدار المتطلبات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة، وكفاية رأس المال والمتطلبات الخاصة بالإفصاحات. قامت أيضاً الهيئة العليا الشرعية بمراجعة الأنظمة المتعلقة بقطاع التامين التكافلي المتوافق مع الشريعة الإسلامية، للتأكد من مدى ملاءمتها لقطاع التأمين الإسلامي.

طوّر المصرف المركزي أيضاً أدوات نقدية للمؤسسات المالية الإسلامية، بالتعاون مع الهيئة العليا الشرعية، والتي عززت جودة الأدوات النقدية الحالية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، والتي تم تصميمها لتلبية احتياجات توزيع السيولة واحتياجات المؤسسات المالية الإسلامية، تماشياً مع المعايير الموضوعة في الشريعة الإسلامية.

اعتمدت الهيئة العليا الشرعية قرارات ومعايير لتعزيز توحيد العمليات والابتكار في التمويل الإسلامي في الدولة، ويشمل ذلك معيار الشريعة بشأن تطبيقات بطاقات الخصم والائتمان في المؤسسات المالية الإسلامية. أصدرت الهيئة العليا الشرعية إرشادات بشأن المنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية الإسلامية، لتشجيع الحلول المبتكرة بما يتماشى مع أرقى المعايير المعمول بها في هذ القطاع. وبدعم من لجنة الصيرفة الإسلامية في اتحاد مصارف الإمارات، تبنت الدولة عدداً من الهياكل والحلول المبتكرة في التمويل المشترك والصكوك (السندات الإسلامية)، والتي ستعزز ثقة السوق من خلال توفير يقين قانوني متوافق مع الشريعة الإسلامية لهذه الادوات.

وخلال فترة التعافي من كوفيد-19، مددت الهيئة العليا الشرعية فترة السماح لبعض المعايير لمنح المؤسسات المالية المرخصة مزيداً من الوقت لتطبيقها كما أصدرت الهيئة ذاتها إرشادات حول الانتقال من الليبور إلى معايير مقارنة بديلة لتسعير المنتجات والخدمات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية. قامت الهيئة العليا الشرعية بدورها الرقابي في لجان الرقابة الشرعية الداخلية من خلال مراجعة التقارير الشرعية السنوية للمؤسسات المالية الإسلامية، واعتماد منتجات وخدمات موحدة جديدة مقدمة لجمهور العامة، وإصدار إيضاحات حول تطبيق معايير معينة، بما في ذلك قضايا الحوكمة والشريعة المتعلقة بإدخال "نوافذ" إسلامية في البنوك التقليدية.

ودعا المصرف المركزي إلى اتخاذ سياسات يكون الهدف منها تسهيل وتحسين التمويل الإسلامي، وذلك من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات الإقليمية والدولية، حيث ترأس المصرف المركزي اجتماع مجلس الخدمات المالية الإسلامية للعام 2021، والمكلّف بتوجيه تطوير الوضع الاحترازي لقطاع التمويل الإسلامي. وبالتزامن مع اجتماع مجلس الخدمات المالية الإسلامية الذي عُقد في أبوظبي في شهر ديسمبر 2021، شارك المصرف المركزي في تنظيم محاضرة عامة حول الاستدامة والأمن السيبراني للمؤسسات المالية الإسلامية. استضاف المصرف المركزي أيضاً فعالية مجلس الخدمات المالية الإسلامية لبناء قدرات الجهات العاملة في السوق في كل من قطاعي البنوك والتأمين، مع التركيز بشكل أساسي على إدارة المخاطر والسيولة للبنوك الإسلامية وشركات التكافل. نظّم المصرف المركزي جلسة خاصة حول مستقبل التمويل الإسلامي والقيمة المضافة التي يحققها خلال مؤتمر مستقبل التمويل الذي عقده المصرف المركزي في إكسبو 2020 دبي في أكتوبر 2021، كما شاركت الهيئة العليا الشرعية في الفعالية الثالثة للهيئات الاستشارية الشرعية المركزية التي استضافها بنك نيجارا ماليزيا لتعزيز التعاون في الامتثال للشريعة والحوكمة الشرعية.

7. التمويل الأخضر والمستدام: المصرف المركزي يحقق إنجازات مهمة لدعم الاقتصاد الأخضر

اتخذت دولة الإمارات العربية المتحدة سلسلة من التدابير تماشياً مع التزامها للتخفيف من آثار تغير المناخ والتمويل المستدام، بما في ذلك التصديق على اتفاقية باريس في العام 2016، وتطوير رؤية الإمارات 2021، والأجندة الخضراء 2015-2030، والخطة الوطنية لتغير المناخ 2017-2050، إلى جانب تنفيذ مجموعة من المبادئ التوجيهية لقطاعات محددة. أصدرت وزارة التغير المناخي والبيئة إطار عمل الإمارات للتمويل المستدام 2021-2031، كما أعلنت اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ عن انعقاد الاجتماع الثامن والعشرين (مؤتمر الدول الأطراف COP28) في شهر نوفمبر 2023 في أبوظبي.

التطورات الرقابية

تشتمل مبادرات التمويل المستدام الخاصة بالمصرف المركزي عبر مختلف المجالات الوظيفية على الجوانب البيئية والاجتماعية وجوانب الحوكمة للأنشطة المالية التي تقع ضمن نطاق عمل ومهام المصرف المركزي. يُعدّ المصرف المركزي عضواً في مجموعة عمل التمويل المستدام في دولة الإمارات، والتي أصدرت مبادئ توجيهية بشأن التمويل المستدام في العام 2020، إلى جانب بيان رفيع المستوى بشأن التمويل المستدام في العام 2021. يُخطط المصرف المركزي لإصدار إرشادات مفصلة بشأن التمويل المستدام وإدارة المخاطر المناخية خلال العام 2022، والتي تغطي الحوكمة المؤسسية ذات الصلة بالمناخ وإدارة المخاطر والإفصاحات.

الاستثمارات في الأصول المالية التي تستوفي المتطلبات البيئية والاجتماعية ومتطلبات الحوكمة

دمج المصرف المركزي الأصول المالية الخضراء والمستدامة كاستثمارات مؤهلة ضمن سياسته الاستثمارية التي اعتمدها في العام 2020، بما يتماشى مع الاعتماد المتزايد لأطر الاستثمار بحسب المتطلبات البيئية والاجتماعية ومتطلبات الحوكمة من قبل المستثمرين المؤسسيين على مستوى العالم.

مبادرة مراقبة القطاع المالي بحسب المتطلبات البيئية والاجتماعية ومتطلبات الحوكمة

يقوم المصرف المركزي بمراقبة مستمرة لتطورات الأسواق المالية الخضراء والمستدامة، وبإجراء مقارنة معيارية لحوكمة المؤسسات الوطنية بحسب المتطلبات البيئية والاجتماعية ومتطلبات الحوكمة مقابل نظيراتها العالمية. يتمُّ من خلال هذه المبادرة تقييم الثغرات والتطورات على مستوى الدولة وعلى مستوى المؤسسة للتمويل بحسب المتطلبات البيئية والاجتماعية ومتطلبات الحوكمة، بناءً على مقارنات معيارية دولية ومؤشرات السوق طبقاً للمتطلبات البيئية والاجتماعية ومتطلبات الحوكمة.

جلسات خاصة

يعقدُ المصرف المركزي جلسات داخلية يترأسها معالي المحافظ، ويتم خلالها مراجعة مبادرات التمويل الأخضر والمستدام الخاصة بالمصرف المركزي والتقدّم المُحرز، بما في ذلك جوانب الاستدامة لمجموعة العشرين، ودور دولة الإمارات في استضافة مؤتمر الدول الأطراف COP28.

مسح مخاطر المناخ واختبار القدرة على تحمّل الضغط

نفّذ المصرف المركزي عملية مسح حصرية لإدارة المخاطر المتعلقة بالمناخ لبنوك الدولة، بما في ذلك البنوك الوطنية وبنوك أجنبية كبيرة مختارة عاملة في الدولة، وشملت عملية المسح حوكمة البنوك وبيانات المخاطر والقياس واختبار القدرة على تحمّل الضغط والإفصاحات. سيبدأ المصرف المركزي في اختبار القدرة على تحمّل ضغط المخاطر المناخية للنظام المالي الإماراتي في العام 2022.

مبادرة التمويل الإسلامي المستدام

أجرى المصرف المركزي أيضاً تقييماً لأوجه التكامل بين التمويل الإسلامي والتمويل المستدام، ويعتزم المبادرة لعقد اجتماع طاولة مستديرة مع المؤسسات المالية الإسلامية حول التمويل الإسلامي المستدام خلال العام 2022.

تقييم مخاطر تغير المناخ في قطاع التأمين

قام المصرف المركزي بتقييم مخاطر تغير المناخ في قطاع التأمين، والتي ستؤثر على شركات التأمين كجهات تأمين وكمستثمرين في الأدوات المالية. يأخذ تأقلمُ قطاع التأمين في الدولة مع تغير المناخ في الحسبان تقييم مخاطر المناخ وتحليل الفجوات وتدابير التخفيف من مخاطر المناخ وتحديد فرص النمو.

ورقة نقدية من البوليمر تؤكد خطط الاستدامة للمصرف المركزي

احتفل المصرف المركزي باليوبيل الذهبي للدولة من خلال إصدار ورقة نقدية جديدة بقيمة 50 درهماً يظهرُ عليها مؤسسو الدولة ومعالم إماراتية بارزة، لتكون أول ورقة نقدية تطبع على مادة البوليمر. تُعدّ هذه المادة القابلة لإعادة التدوير بالكامل أقوى مرتين من الأوراق النقدية السابقة، مع إدخال المزيد من سمات الأمان وميزات سهولة الاستخدام، مثل علامات برايل لمساعدة ضعاف البصر.

"ساعدتنا أنشطة عملنا في العام 2021 الهادفة لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي في دولة الإمارات في دعم القدرة التنافسية والتنّوع والنُّمو في قطاعنا المالي، وإلى تعزيز بنيتنا التحتية من خلال الإطار النقدي للدرهم، لتحسين إدارة السيولة والتوقعات، وتقوية الثقة في النظام المالي الإماراتي"

سعادة إبراهيم عبيد الزعابي

مساعد المحافظ – قطاع السياسة النقدية والاستقرار المالي

8. تدابير لتعزيز مرونة النظام المالي الإماراتي

تقع على عاتق المصرف المركزي مهام تعزيز الاستقرار المالي في الدولة، لاسيما وأن النظام المالي المستقر والموثوق يعد شرطاً أساساً للنمو الاقتصادي المستدام. لقد فرضت تأثيرات جائحة كوفيد-19 تحديات كبيرة على النظام المالي والاقتصاد على نطاق أوسع. وأجرى المصرف المركزي عمليات تقييم للمخاطر، واختبار للقدرة على تحمّل الضغط بناءً على سيناريوهات مختلفة، إضافة إلى تحليل مالي كلي يغطي النظام المالي الإماراتي بأكمله، وقام المصرف المركزي بمعالجة نقاط الضعف المحددة من خلال اتخاذ التدابير المناسبة. لقد أبرزت الجائحة أهمية التدابير الوقائية لتعزيز مرونة النظام المالي، ومدى استعداد المصرف المركزي للأزمات للاستجابة السريعة لأي أزمات محتملة.

مراقبة النظام المالي

أجرى المصرف المركزي عمليات تحليل لمخاطر الاستقرار المالي العالمية والمحلية، واتّخذ العديد من التدابير للتخفيف من تلك المخاطر. تضمّنت عملية المراقبة المالية هذه تحليلاً شاملاً للقطاع المصرفي الإماراتي والمؤسسات المالية غير المصرفية. وبصفةٍ عامة، حافظ النظام المصرفي الإماراتي على مرونته، حيث شهدت مؤشرات السلامة الرئيسية انتعاشاً وعادت إلى مستويات ما قبل الجائحة.

لقد أدى التركيز على جودة الأصول في القطاع المصرفي والتوصيات ذات الصلة إلى دعم استقرار القروض المتعثرة خلال النصف الثاني من العام. وغطت عمليات التقييم الإضافية تداعيات الجائحة على النظام المالي الإماراتي، ووضع معايير لاستراتيجية إيقاف التدابير الطارئة بشكل تدريجي ومتوازن، والتي كان المصرف المركزي قد نفّذها خلال فترة الجائحة.

سيؤدي إطار العمل المعزّز الذي تم تنفيذه خلال العام لمراقبة انكشاف البنوك على القطاع العقاري إلى زيادة تحسين قياس التمويل العقاري في الدولة ومراقبته.

اختبار القدرة على تحمّل الضغط ووضع النماذج

أنهى المصرف المركزي في العام اختباراً لتحمّل الضغط التصاعدي، مع التركيز على استكشاف نقاط الضعف المحتملة في القطاع المصرفي الإماراتي في ظل جائحة كوفيد-19.

وارتكز السيناريو المعاكس الافتراضي على حدوث ركودٍ مزدوجٍ ناجم عن موجات جديدة من فيروس كوفيد-19، والتي أدت لانتقال مخاطر الهبوط إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وأسعار النفط، وأسواق رأس المال والإسكان.

وكجزء من القدرة على تحمّل الضغط، بدأ المصرف المركزي بإجراء مسح للمخاطر المناخية لزيادة الوعي بالمخاطر في القطاع المصرفي الإماراتي، وإجراء مسح لمخاطر السيولة، لتقييم وتعزيز منهجيات اختبار القدرة على تحمّل الضغط لمخاطر السيولة. سيتم نشر نتائج عمليتي الاختبار والمسح ضمن تقرير الاستقرار المالي للعام 2022.

بالإضافة لذلك، واصل المصرف المركزي إجراء اختباراته المتكررة للقدرة على تحمّل الضغط من الأعلى إلى الأسفل لتقييم تأثير صدمات جائحة كوفيد-19 على اقتصاد الدولة والقطاع المصرفي. وكان الهدف من تلك الاختبارات قياس الانقطاع المحتمل الناجم عن موجات جديدة للجائحة، وتأثير ذلك على مصدّات حماية رأس المال والسيولة في بنوك الدولة. وأظهرت النتائج أن القطاع المصرفي الإماراتي سيكون قادراً على تحمل السيناريوهات المدروسة، مع الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال والسيولة، وذلك بفضل المرونة المالية التي تم تعزيزها قبل الجائحة.

الإطار الاحترازي الكلي

لقد أبرزت الجائحة أهمية السياسة الاحترازية الكلية للمصرف المركزي، ويقصد بذلك سياسة تعزيز مرونة النظام المالي والتصدي للمخاطر النظامية من خلال تجميع رأس المال والسيولة الوقائية لاستخدامها في أوقات الشدة. واشتمل التركيز على التصنيف السنوي للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية.

وقام المصرف المركزي بتصنيف نفس البنوك الأربعة للعام السابق على أنها ذات أهمية نظامية - بنك أبوظبي الأول، بنك الإمارات دبي الوطني، بنك أبوظبي التجاري، بنك دبي الإسلامي. ولضمان مستوى أعلى من القدرة على استيعاب الخسائر، تخضع البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية لمتطلبات رأسمال أعلى (مصدات حماية رأس المال للبنوك المحلية ذات الأهمية النظامية)، إضافةً إلى المزيد من التدقيق الرقابي المكثف. واستجابةً للجائحة، تم السماح لهذه البنوك باستخدام 100% من مصدات حماية رأس المال لهذه البنوك ذات الأهمية النظامية، وذلك ضمن الإجراءات التي يستهدفها المصرف المركزي لدعم النظام المالي والاقتصاد الوطني.

9. إجراءات الإنفاذ الصادرة عن المصرف المركزي عبر القطاعات

اتخذ المصرف المركزي تدابير صارمة بشأن الإنفاذ في العام 2021. وركزت التدابير على أوجه القصور في مواجهة غسل الأموال وإطار الامتثال للعقوبات عبر قطاع الخدمات المالية، وإخفاق بعض وسطاء تحويل الأموال (حوالة) في التسجيل في أنظمة الإبلاغ المطلوبة في الوقت المناسب. وفرض المصرف المركزي أيضاً عقوبات إدارية ومالية بخصوص المسائل المتعلقة بالملاءة المالية والسيولة وحماية المستهلك والتوطين[17].

بدأ المصرف المركزي أيضاً في إدخال إجراءات جديدة لفرض الامتثال لمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للعام 2014، من خلال فرض عقوبات على المؤسسات المالية المبلغة وعملائها (أصحاب الحسابات والأشخاص المسيطرون في حالة الصناديق الاستئمانية). ويلتزم المصرف المركزي بالامتثال الصارم لمعيار الإبلاغ المشترك، تماشياً مع قرار مجلس الوزراء المعمول به في الدولة للعام 2016 بشأن مكافحة التهرب الضريبي.

بالإضافة لذلك، تم الانتهاء من نظام المخالفات القانونية الصارمة في العام 2021، مما يتيح للمصرف المركزي فرض عقوبات ثابتة بصورة تلقائية عند الإبلاغ بشكل متأخر أو عدم الإبلاغ.

إجراءات الإنفاذ في دولة الإمارات: 2021

نوع المؤسسة	العقوبات (بالدرهم)	عدد المؤسسات الخاضعة للعقوبات	عقوبات إضافية غير نقدية
البنوك	45,758,332	12	برنامج تصحيحي واحد
شركات الصرافة	19,863,000	14	إلغاء 3 تراخيص
حوالة دارز	300,000	5	إصدار 4 تحذيرات
شركات الوساطة المالية	لايوجد	1	إلغاء رخصة واحدة

17 *يُلزم القانون الإماراتي المؤسسات المالية بضمان توظيف نسبة معينة من المواطنين ضمن كوادرها العاملة، وحصولهم على التدريب المناسب من خلال البرامج التي تديرها وزارة الموارد البشرية والتوطين، وتفرض عقوبات في حال عدم الامتثال.*

10. أدوات جديدة في إدارة السوق النقدي الإماراتي

تسارعت وتيرة إطلاق الإطار النقدي الجديد للدرهم خلال العام 2021، تماشياً مع أهداف السياسة النقدية للمصرف المركزي، بهدف تعزيز تطوير سوق النقد في الدولة. ويهدُف هذا الإطار لعمليات المصرف المركزي في أسواق النقد بالدرهم لتحقيق هدف السياسة النقدية الأشمل، والمتمثل في الحفاظ على ربط الدرهم الإماراتي بالدولار الأمريكي، إلى جانب تعزيز تطوير سوق رأس المال في دولة الإمارات.

ولتحقيق هذا الهدف، يعمل هذا الإطار على توحيد تسهيلات السيولة لضمان توافق أسعار سوق النقد المحلية مع المستويات السائدة في الولايات المتحدة، لدعم ربط صرف العملات الأجنبية. ويوفّر هذا النهج تمييزاً واضحاً بين التسهيلات الدائمة وعمليات السوق المفتوحة لتحسين قدرة المصرف المركزي على إدارة السيولة، وإيجاد حوافز للبنوك لإدارة وضع السيولة اليومية بشكل استباقي، ولدعم تطوير سوق النقد والضمانات في دولة الإمارات.

تم اتخاذ الخطوات التالية لتنفيذ الإطار النقدي الجديد للدرهم خلال العام:

الأذونات النقدية (M-BILLS)

أطلق المصرف المركزي برنامجاً جديداً لإصدار الأوراق المالية في أوائل العام 2021 للمؤسسات المالية المرخصة والمستثمرين المؤهلين، والمعروف باسم الأذونات النقدية *(M-BILLS)*.

ويُحقق هذا البرنامج ثلاثة أغراض رئيسية ضمن الإطار النقدي الجديد للدرهم هي:

- استيعاب السيولة الهيكلية الزائدة في النظام المصرفي؛
- تزويد البنوك بأداة قابلة للتداول عالية الجودة مقوّمة بالعملة المحلية؛
- توفير الأساس لتحديد النهاية القصيرة لمنحنى العائد المقوّم بالعملة المحلية.

حقق هذا البرنامج حتى تاريخه تقدماً جيداً، حيث حلّت الأذونات النقدية حالياً محل برنامج شهادات الإيداع السابق. وفي 31 ديسمبر 2021، بلغ إجمالي قيمة الأذونات النقدية المستحقة 108.3 مليار درهم، في حين ظهرت سوق ثانوية ناشئة، حيث يقوم المتعاملون بهذه الأذونات النقدية بتسعير ثنائي الاتجاه، والتداول من خلال إجراء الصفقات خارج التوزيع الأولي. ويتوقع المصرف المركزي أن تستمر هذه الاتجاهات في اكتساب المزيد من الزخم مع انتشار الجوانب الأخرى للإطار النقدي الجديد للدرهم.

تسهيلات السيولة خلال اليوم الواحد

أطلق المصرف المركزي تسهيلات جديدة للتأمين على السيولة ولتوفيرها، مع تحسين التسهيلات الحالية. وشمل ذلك إدخال تسهيلات السيولة خلال اليوم الواحد، لتزويد الأطراف النظيرة المؤهلة بإمكانية الحصول على السيولة بالدرهم، لضمان التسوية الفورية للمدفوعات، وزيادة كفاءة الدفع من خلال نظام الإمارات للتحويلات المالية.

المساعدات الفنية من صندوق النقد الدولي في إدارة السيولة وأدوات التنبؤ بها

استعان المصرف المركزي بصندوق النقد الدولي للحصول على المساعدة الفنية بشأن إدارة السيولة والتنبؤ بها. ونتج عن بعثة صندوق النقد وضع إطار عمل حديث للتنبؤ بالسيولة تم تطويره للمصرف المركزي، باستخدام أحدث التقنيات في العمليات الإحصائية، وتطوير نهج أكثر قوةً لمعايرة فائض السيولة الهيكلية الأمثل للنظام المصرفي. وقدّمت البعثة توصياتٍ أخرى مرتبطة بتنفيذ إطار نقدي للدرهم أكثر فعالية بشأن عمليات السوق المفتوحة، والمتطلبات والعمليات التنظيمية، ولا يزال التنفيذ العملي لتوصيات بعثة المساعدة الفنية جارياً، ما سيسهم في تعزيز نهج المصرف المركزي لتنفيذ السياسة النقدية بشكل كبير خلال السنوات القادمة.

متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة

عمل المصرف المركزي على تعزيز شفافية أسواق النقد المحلية من خلال تطوير ونشر متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة. يُساعد النشر اليومي لمتوسط الإقراض، استناداً إلى المعاملات الفعلية بين البنوك لليلة واحدة، في تزويد المشاركين بالسوق ببيانات بشأن الحالة العامة للسوق بين البنوك، كما أنه يُوفر أساساً متيناً للبنوك في تحديد السعر المعروض بين البنوك في الإمارات (الإيبور). بدأ نشر مؤشر متوسط الإقراض اعتباراً من 7 ديسمبر 2021 خلال أيام العمل بالدولة بحلول الساعة 09:30 بتوقيت الإمارات على الموقع الإلكتروني للمصرف المركزي، ومن خلال "بلومبرغ" و "ريفينيتيف إيكون". ينشُر المصرف المركزي أيضاً بيانات الحجم المقابلة للمعاملات المؤهلة المستخدمة في إنشاء متوسط الإقراض بالدرهم لليلة واحدة.

وإلى جانب التدابير المتخذة خلال العام 2020، أدت هذه التدابير إلى تحقيق تحسن كبير في تنفيذ السياسة النقدية وتطبيقها داخل الدولة. وسيواصل المصرف المركزي تنفيذ الإطار النقدي للدرهم خلال العام المقبل، من أجل تعزيز أهداف السياسة النقدية بشكل أكبر، وتعزيز تطوير سوق رأس المال في دولة الإمارات.

11. إجراءات جديدة لإدارة احتياطي النقد الأجنبي

إن ضمان الإدارة الرشيدة لاحتياطيات النقد الأجنبي يمثل أحد الأهداف الاستراتيجية الرئيسية للمصرف المركزي. ويتطلّبُ ذلك قيام المصرف المركزي باستثمار احتياطياته من العملات الأجنبية في أصول آمنة وسائلة من الدرجة الاستثمارية التي تفي بالمتطلبات القانونية لتغطية ما لا يقل عن 70% من القاعدة النقدية. ولضمان اتباعه أفضل الممارسات الدولية، يلتزمُ المصرف المركزي بإرشادات صندوق النقد الدولي لإدارة احتياطي النقد الأجنبي الصادرة.

وتتمثل أهداف سياسة المصرف المركزي للاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي فيما يلي:

- دعم الثقة في سياسة سعر الصرف الخاصة بالمصرف المركزي؛
- تخفيف الاضطرابات الناشئة عن ميزان المدفوعات والنظام المصرفي المحلي؛
- تسهيل المعاملات بالعملة الأجنبية مع الكيانات الحكومية والنظام المصرفي المحلي؛
- زيادة العائد إلى الحد الأقصى عند مستوى مقبول من المخاطر.

تم تسجيل أربعة تطورات رئيسية خلال العام 2021:

- قام المصرف المركزي بتطبيق نظام التخصيص الاستراتيجي للأصول الذي وافق عليه مجلس إدارته في شهر نوفمبر 2020، إلى جانب سياسة الاستثمار الجديدة. وأدى تطبيق هذا النظام إلى تنويع واسع للأصول في معظم أسواق السندات الرئيسية، مع تحويل الأصول إلى محافظ ذات أطر زمنية وأهداف استثمارية مختلفة.
- وضع مجلس الإدارة ميزانية للمخاطر تُبينُ الحد الأقصى من المخاطر والمحافظ المرجعية التي يتم قياس الأصول واستثمارها على أساسها.
- إدخال إطار جديد لتقييم كفاية الاحتياطيات في العمليات، وهذا يتوافق مباشرةً مع قابلية مخاطر السيولة التي حددها مجلس الإدارة لضمان امتلاك المصرف المركزي دائماً لأصولٍ سائلة في أوقات الأزمات.
- يهدُفُ تنويع تخصيص سندات من جانب المصرف المركزي إلى الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات البيئية والاجتماعية ومتطلبات الحوكمة.

وتتمثل خطط المصرف المركزي للعام 2022 في تكليف مدراء صناديق خارجيين، وسيواصل إدارة احتياطياته طبقاً لهدفه الأساسي المتمثل في ضمان التميّز التشغيلي والإدارة الرشيدة للاحتياطيات، استناداً لأفضل الممارسات الدولية.

12. تحسين نظم الدفع الوطنية

يمتلك المصرف المركزي معظم نظم الدفع ذات الأهمية النظامية في دولة الإمارات ويتولى إدارتها، ويُشارك المصرف المركزي في مشاريع متعددة لتعزيز وتنويع قنوات الدفع المحلية، ووضعها في طليعة التطورات التكنولوجية في هذا المجال. تم تنفيذ هذه المشاريع بالتعاون مع بنوك في دول أخرى.

التدابير المتخذة خلال فترة الجائحة

اتخذ المصرف المركزي تدابيراً خلال فترة الجائحة لضمان استمرارية عمل نظم الدفع التي يتولى تشغيلها أو إدارتها، وقام بتعزيز قناة تعليمات الدفع الفوري، مما يُتيح تحويل الأموال على مدار ساعات اليوم، وتوفير نافذة لمعالجة الشيكات من خلال نظام مقاصة صور الشيكات. وكان الهدف من ذلك توفير إمكانية الوصول للبنية التحتية للدفعات خلال فترة القيود على الحركة بموجب برنامج التعقيم الوطني أثناء فترة الجائحة. وقام المصرف المركزي بالإعفاء من رسوم المعاملات لنظم الدفع، وبزيادة حد المعاملات اللاتلامسية في نقاط البيع من 300 إلى 500 درهم للسماح بإجراء معالجة سهلة، وتقليل وقت الانتظار، وتفادي انتشار الفيروسات. وخفض المصرف المركزي رسوم استرداد التكاليف بالنسبة للمعاملات التي تتم ببطاقات الخصم في نقاط البيع، سعياً منه لاستفادة المحلات التجارية من تخفيض التكاليف، وفي نهاية المطاف عملاء تلك المحلات التجارية، كما سمح المصرف المركزي لمكاتب الصرافة بإجراء الحوالات الدولية للعملاء بموجب نظام حماية الأجور.

تطوير الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع

اتخذ المصرف المركزي خطوتٍ لإطلاق المنصة الوطنية للدفع الفوري ضمن الاستراتيجية الوطنية لنظم الدفع التي تم تطويرها لضمان مدفوعات إلكترونية آمنة ومريحة، وعلى نحو يسهم في تعزيز مكانة الدولة كاقتصاد رائد في التعاملات غير النقدية. تضع هذه المنصة الأساس المطلوب لتحويل النظام البيئي للخدمات المالية في الدولة، وتوفّر المرونة اللازمة للاستجابة لسوق الدفع الذي يشهد تغيرات بوتيرة سريعة، والامتثال لأفضل الممارسات والمعايير الدولية (بما في ذلك ISO20022). قام المصرف المركزي خلال مؤتمر مستقبل التمويل الذي نظّمه في دبي في شهر أكتوبر 2021، بالتوقيع على اتفاقية مع مجموعة من الشركاء الذين تم اختيارهم لقيادة تنفيذ منصة الدفع الفوري، ومن المتوقع أن يكون الإصدار الأول لهذه المنصة في أواخر العام 2022.

"لقد ركّزنا في العام 2021 على بناء وتعزيز القدرات لمعالجة متطلبات السوق التي تشهدُ تغيراً بوتيرةٍ سريعة، وصولاً إلى نظام للدفعات الوطنية يتّسمُ بتطوره وقوته. بالإضافة لذلك، قمنا بتعزيز الإطار الرقابي للمدفوعات لدى المصرف المركزي لتحقيق رؤيتنا الطموحة المتمثلة في تحديث نظام بيئي للمدفوعات وتطوير خيارات الدفع عبر الحدود.

سنواصل الاستثمار في التكنولوجيا لتوفير منصات تتسم بمرونتها لنظام الدفعات الوطنية، والتي تُعزز تجربة العملاء والشمول المالي وتساعدُ على تطوير مجتمع غير نقدي."

الدكتور صبري حامد العزعزي

مساعد المحافظ – شؤون قطاع العمليات التشغيلية

إطار السياسة الرقابية لنظم الدفع الوطنية

أنشأ المصرف المركزي إطاراً للسياسة الرقابية يغطي نظم ومنتجات وخدمات الدفع الحالية والمتطورة. وقام المصرف المركزي تحديداً بإصدار أربعة أنظمة (تغطي تسهيلات القيمة المخزنة، ونظم الدفع للتجزئة، ونظم الدفع ذات القيمة العالية، وخدمات الدفع للتجزئة، وبرامج البطاقات). تتمثل الأهداف الرئيسية لهذه الأنظمة فيما يلي:

- تعزيز نظام الترخيص لتسهيلات القيمة المخزنة؛
- وضع نظام تصنيف لأنظمة المقاصة والتسوية ذات القيمة العالية، ونظم الدفع للتجزئة، مما يُتيحُ للمصرف المركزي تصنيف الأنظمة التي يجب أن تخضع لرقابته؛
- تطوير نظام اعتماد قائم على النشاط بخصوص أنشطة الدفع الأخرى للتجزئة، مثل إصدار بطاقات الدفع، وأنشطة الاستحواذ للتُجار وأنشطة التشفير، مما يُتيح للمصرف المركزي تنظيم هذه الأنشطة بطريقة مناسبة.

الاستعدادات للانضمام إلى نظام "التسوية الإجمالية الآنية لدول مجلس التعاون الخليجي" ومنصة "بُنى"

أكمل المصرف المركزي في العام 2021 جميع المراحل لضمان استعداده للانضمام إلى النظام الخليجي للتحويلات المالية السريعة المؤتمتة، المعروف باسم "آفاق". ويعمل هذا النظام الذي تم إطلاقه في ديسمبر 2020 على ربط أنظمة المدفوعات للبنوك المركزية في دول مجلس التعاون الخليجي، مما يُتيح معالجة المعاملات العابرة للحدود بعملات دول مجلس التعاون. عمل المصرف المركزي أيضاً بشكل وثيق مع منصة صندوق النقد العربي "بُنى" التي تتيح للبنوك المركزية والتجارية في المنطقة العربية معالجة وإجراء مقاصة وتسوية معاملاتها العابرة للحدود باستخدام عملاتها المحلية. سيتمُّ استخدام الدرهم الإماراتي في نهاية المطاف كعملة تسوية في كلا النظامين، ما سيؤدي لزيادة الاعتماد على الدرهم خارج الدولة. سيؤدي استخدام الدرهم في الأعمال الإقليمية والدولية إلى تخفيف الضغط على الجهات المشغلة الاقتصادية في دولة الإمارات لتأمين سيولة كبيرة بالعملات الأجنبية لمعاملاتهم عبر الحدود.

الامتثال للمعايير الدولية في نظم الدفع

نفّذ المصرف المركزي في العام 2021 تقييمه السنوي لنظم الدفع الخاصة به لضمان الامتثال للمعيار الدولي لمبادئ البنى التحتية للأسواق المالية، حيث أخذ في الاعتبار نظم الدفع ذات القيمة العالية ونظام الدفع للتجزئة الصادر في الربع الأول من العام 2021. وأشار التقرير إلى أن تنفيذ تدابير الامتثال يسيرُ بشكل جيد، بما يتماشى مع خطة عمل المصرف المركزي.

تعاون المصرف المركزي مع البنوك المركزية الأخرى

وقع المصرف المركزي في العام 2021 مذكرة تفاهم مع بنك إندونيسيا لتعزيز التعاون في نظم الدفع والابتكار المالي الرقمي.

وأبرم المصرف المركزي أيضاً في العام 2021 اتفاقية مبادلة العملات مع بنك كوريا، وجدّد اتفاقية مبادلة العملات مع بنك الاحتياطي الهندي. تُسهم هذه الاتفاقيات في تسهيل المعاملات التي تنطوي على عمليات شراء وبيع وإعادة الشراء والبيع لاحقاً للعملة الأجنبية مقابل الدرهم الإماراتي، والدرهم الإماراتي مقابل العملة الأجنبية. يتمثّل الهدف من ذلك في تعزيز نطاق أوسع للتجارة المتبادلة وفرص الاستثمار للجهات المشغلة الاقتصادية في البلدين، ودعم تطوير عمليات السوق المالية الثنائية.

13. التحول الرقمي: مبادرات قطاع التكنولوجيا المالية

يقوم المصرف المركزي حالياً بتنفيذ خطوات للتحول الرقمي من أجل تعزيز النظام المالي والبنية التحتية الرقمية المرتبطة به، لتسهيل الابتكار وتحسين التنافسية في دولة الإمارات. قام المصرف المركزي بتحديد العديد من مبادرات التحول الرقمي التي سيتم تنفيذها خلال العامين 2022-2023، علماً أن بعضها قيد التنفيذ في الوقت الحالي، وفيما يلي أدناه أهم هذه المبادرات.

إنشاء عملة رقمية متعددة للبنوك المركزية (mBridge)

يعملُ المصرف المركزي بنشاط لاستكشاف إمكانية إنشاء عملة رقمية للبنوك المركزية، ويُشارك في البحوث المتعلقة بهذا الشأن، وإثبات المفهوم على مدار العامين الماضيين. ويعمل حالياً مع سلطة النقد في هونغ كونغ، ومركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية في هونغ كونغ، وبنك تايلاند، ومعهد العملات الرقمية التابع لبنك الشعب الصيني لتطوير عملة رقمية متعددة للبنوك المركزية – المعروف باسم مشروع "الجسر"، لمعالجة النقاط الإشكالية في المدفوعات التقليدية العابرة للحدود.

وقام الشركاء في العام 2021 بتطوير منصة تجريبية لمشروع الجسر، مما يدلُّ على تحقيق تحسّن كبير في تنفيذ تحويلات الأموال عبر الحدود بمتوسطٍ من 3 إلى 5 أيام حتى الإنجاز الفوري تقريباً، مع انخفاض كبير في تكاليف تنفيذ التحويلات والمعاملات المرتبطة بهذا الشأن.

يضمُّ المشروع حالياً 22 مشاركاً من القطاع الخاص، وأصدر ثلاثة تقارير في العام 2021 حول البنية الفنية ونموذج التشغيل، مع 15 حالة استخدام محتملة للأعمال. وقد شجّع مشروع الجسر الذي حقّق تقدماً ممتازاً المصرف المركزي ومركز الابتكار التابع لبنك التسويات الدولية، والبنوك المركزية المشاركة لاختبار المنصة التجريبية من خلال حالات استخدام حقيقية للأعمال، من أجل تحسين النتائج بشكل أكبر 2022.

الرسم البياني 9: مشروع الجسر للعملات الرقمية المتعددة

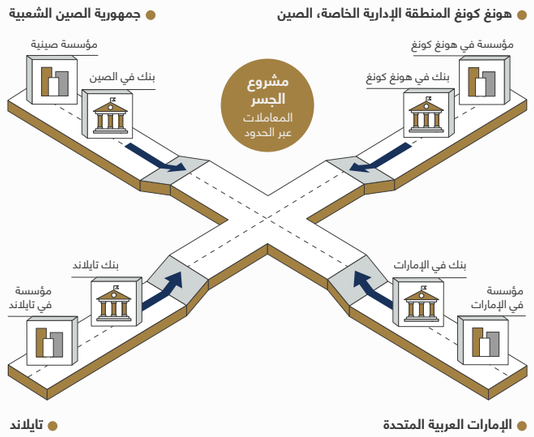

المبلغ الإجمالي الذي تم اختباره في المنصة التجريبية لمشروع الجسر*

10 مليار بات تايلاندي	OR	مليار درهم إماراتي	OR	**2** مليار رنمينبي صيني	OR	**2** مليار دولار هونغ كونغ
---	---	---	---	---	---	---

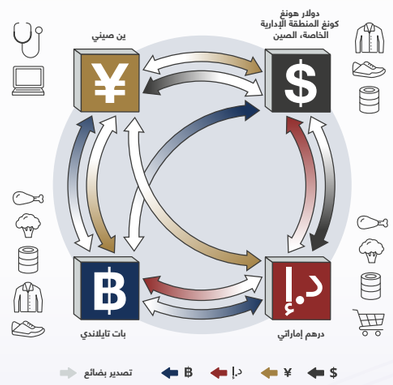

مشاركة
4
دول

11
صناعة فريدة
شملت أشياء الموصلات والمعدات الطبية والملابس

* استناداً إلى بيانات البنك الدولي 2019. * تم تقريب قيم المعاملات لأقرب مليار.

التمويل المفتوح: إنشاء بيئة آمنة لمشاركة البيانات

طور المصرف المركزي استراتيجية تمويل مفتوح لضمان بيئة فعالة وآمنة للتعاون والابتكار المالي، وابتكار المنتجات والتشغيل البيني ومشاركة البيانات بين المؤسسات المالية والجهات المصرّح لها من الطرف الثالث.

الرسم البياني 10: إطار التمويل المفتوح الخاص بالمصرف المركزي

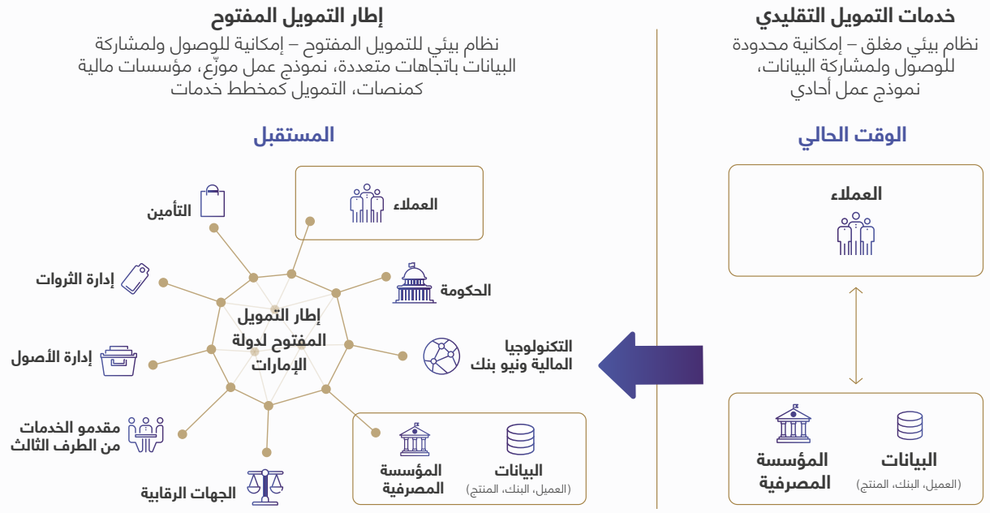

تهدُف المكونات الرئيسية لاستراتيجية التمويل المفتوح للمصرف المركزي إلى:

- إنشاء هيكل حوكمة قوي لضمان سلامة البيئة التشغيلية للتمويل المفتوح؛
- تطوير معايير منصة التمويل المفتوح المطلوبة، فضلاً عن التوصل إلى إطار رقابي قوي لضمان الكفاءة وقابلية التشغيل البيني، والأهم من ذلك، تحقيق الإدارة المناسبة، والتخفيف من جميع المخاطر ذات الصلة؛
- بناء منصة عالمية ومرنة وآمنة للسماح للمشاركين بالتبادل والتعامل والتعاون بطريقة آمنة ومنخفضة التكلفة؛
- وضع إجراءات وأنظمة عادلة للتعامل مع المنازعات لضمان الحماية الكافية للمستهلكين والمشاركين.

"تسارعت وتيرة عملنا نحو تشكيل مستقبل القطاع المالي في دولة الإمارات في العام 2021، وقمنا بتعزيز بنيتنا التحتية الرقمية، مما يؤدي لتحسين تجربة العملاء والنظام المالي من خلال تسهيل الابتكار وتحسين كفاءة التكلفة. سوف تعمل مبادرات التكنولوجيا المالية الإضافية في العام 2022 على تسريع الشمول المالي، وتطوير عملياتنا المصرفية على مدار الساعة، والتمويل المفتوح والبنية الأساسية السحابية. سيؤدي الدعم من عمليات التحليل المتطورة القائمة على المخاطر والتكنولوجيا الإشرافية القائمة على الذكاء الاصطناعي إلى تعزيز دور الإمارات باعتبارها مركزاً رائداً للأعمال الإقليمية والعالمية"

سيف حميد حمد الظاهري

مساعد المحافظ – الاستراتيجية والبنية التحتية المالية والتحوّل الرقمي

البنية التحتية السحابية للخدمات المالية

بهدف مساعدة قطاع الخدمات المالية لاعتماد أحدث التقنيات الأكثر تقدماً، سوف يعملُ المصرف المركزي مع القطاع المالي لإنشاء بنية تحتية سحابية للخدمات المالية. تهدُفُ هذه المبادرة إلى تسهيل تطوير وتشغيل بنية سحابية قوية وآمنة لدعم النمو والابتكار في القطاع المالي، مع ضمان الامتثال لأفضل الممارسات ومتطلبات سرية البيانات المعمول بها في القطاع. سيسهمُ نجاح المبادرة في أن تصبح دولة الإمارات مركزاً للتميز في الخدمات السحابية المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في المستقبل.

إرشادات للمؤسسات المالية التي تعتمد التكنولوجيا التمكينية

أصدر المصرف المركزي بالتعاون مع هيئة الأوراق المالية والسلع وسلطة دبي للخدمات المالية وسلطة تنظيم الخدمات المالية، ويُشار إليها مجتمعة باسم "السلطات الإشرافية"، إرشادات في شهر أكتوبر 2021 للمؤسسات المالية التي تعتمد تكنولوجيا تمكينية، لتوفير مجموعة من المبادئ والمعايير للمؤسسات المالية التي تقوم بتطوير مثل هذه الابتكارات. تتمثّلُ المبادئ الرئيسية في تلبية النماذج التشغيلية ونماذج الأعمال المختلفة، والخدمات المالية التي تقدمها المؤسسات الحالية في قطاع الخدمات المالية، فضلاً عن الشركات الجديدة. تُوفّر هذه المبادئ والمعايير أيضاً إرشادات أكثر تفصيلاً للمؤسسات، وتغطي واجهات برمجة التطبيقات، والحوسبة السحابية، والقياسات الحيوية، وتحليلات البيانات الضخمة، والذكاء الاصطناعي، وتقنية السجلات الموزعة.

منصة اعرف عميلك الإلكترونية على المستوى الوطني

يعتزمّ المصرف المركزي تطوير منصة اعرف عميلك الإلكترونية على المستوى الوطني لأتمتة وتبسيط وتحسين العمليات الجديدة والمستمرة، والقيام بعمليات العناية الواجبة للمؤسسات المالية وغير المالية، ولتعزيز الشمول المالي. تشتمل أهداف وفوائد منصة اعرف عميلك الإلكترونية على المستوى الوطني المقترحة على ما يلي:

- خفض التكاليف التشغيلية من خلال الأتمتة وزيادة كفاءة العمليات الجديدة؛
- تعزيز الامتثال الرقابي من خلال توحيد النماذج والعمليات الأساسية لمبدأ اعرف عميلك، بما في ذلك التحقق والمصادقة باستخدام مصادر البيانات الأولية (أي معلومات المصدر الذهبي)؛
- تحسين سرية العملاء وأمن البيانات من خلال التخلص من الحاجة إلى مشاركة المعلومات الخاصة على قنوات متعددة غير آمنة.

منصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة

نظراً لصعوبة حصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة على التمويل، عمل المصرف المركزي مع العديد من الشركاء لتطوير نموذج تشغيل لمنصة توفير التمويل لربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة بجهات توفير التمويل، سعياً منه لدعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتسريع النمو الاقتصادي. وتشمل أهداف منصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ما يلي:

- توفير قناة منخفضة التكلفة وفعالة وقوية وآمنة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتلبية احتياجاتها من التمويل؛
- ربط البنوك بالمقترضين المحتملين من المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛
- توفير المعلومات الأساسية لمخاطر الائتمان للبنوك؛
- تسهيل عمليات تقييم الائتمان؛
- ضمان الامتثال الرقابي في عملية الإقراض.

التكنولوجيا الإشرافية وإدارة البيانات

وضع المصرف المركزي استراتيجيته بشأن التكنولوجيا الإشرافية في العام 2021 لتحسين عمليات الترخيص والإشراف، ولتحقيق الامتثال للمعايير والمتطلبات الدولية. تتضمن الاستراتيجية التطوير الشامل للمؤسسات المالية المرخصة، واستخدام أدوات متطورة لتحليل البيانات لتحديد وتحليل جميع البيانات المجمعة لأغراض الإشراف وإدارة المخاطر على المدى المنظور، وإنشاء مستودع بيانات قوي.

التعاون في مجال التكنولوجيا المالية

وقع المصرف المركزي مذكرة تفاهم مع هيئة النقد في هونغ كونغ، والتي تُشكّل أساساً قوياً للدولتين بهدف استكشاف العديد من مجالات الاهتمام بشكل مشترك، مثل العملة الرقمية المتعددة للبنوك المركزية والتكنولوجيا الإشرافية، والخدمات المصرفية المفتوحة. نظّم المصرف المركزي أيضاً العديد من ورش العمل مع البنوك المركزي والسلطات الرقابية، مثل مصرف البحرين المركزي والبنك المركزي البرازيلي وهيئة النقد في هونغ كونغ وهيئة مراقبة السلوكيات المالية في المملكة المتحدة.

وعلى الصعيد المحلي، وقّع المصرف المركزي مذكرات تفاهم مع مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي خلال انعقاد مؤتمر مستقبل التمويل الذي نظمه المصرف المركزي في شهر أكتوبر 2021. وتهدفُ هذه المذكرات إلى تعزيز التعاون في أنشطة التكنولوجيا المالية والمشاريع المشتركة وتنمية المواهب، وتعزيز المزايا التنافسية للدولة، ودعم التحول الرقمي للقطاع المالي في دولة الإمارات.

لقد ساهم تطوير وتطبيق إطار حماية المستهلك إلى حد كبير في تحقيق رسالة المصرف المركزي من خلال إرساء ثقافة تُركّز على المستهلك في قطاع الخدمات المالية في دولة الإمارات. إن مشاركتنا في هذا القطاع في العام 2021 والاستجابة السريعة للمصرف المركزي لجائحة كوفيد-19، أدى إلى دعم المتأثرين بتداعيات الجائحة. مرةً أخرى، حدّد هذا المنهج المصرف المركزي باعتباره طرفاً رئيسياً في تحقيق رؤية القيادة

فاطمة الجابري

مساعد المحافظ – شؤون قطاع مكافحة الجرائم المالية، سلوك السوق وحماية المستهلك

14. تعزيز حماية المستهلك

حرصاً منه على تحقيق الهدف الأساسي المتمثل في تعزيز ثقة المستهلك في النظام المالي، وضع المصرف المركزي أنظمة تستندُ إلى مبادئ حول حماية المستهلك في شهر يناير من العام 2021. تُحدّد هذه الأنظمة التوقعات الرقابية بشأن الإفصاح، والإشراف على المنتجات، وسلوك السوق، واختيار العملاء، والمديونية، والسرية التي يجب على المؤسسات المالية المرخصة الامتثال لها، كما أنها تُحدّدُ مجموعة من الالتزامات المؤسسية لحماية المستهلكين. تقع على عاتق المصرف المركزي من الناحية القانونية بموجب المرسوم بالقانون الاتحادي رقم (14) لسنة 2018 مهمة وضع هذه الأنظمة لحماية عملاء المؤسسات المالية المرخصة.

معايير حماية المستهلك وأنظمة سلوك السوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

بعد إصدار أنظمة حماية المستهلك في شهر يناير من العام 2021، أصدر المصرف المركزي وثيقة معايير حماية المستهلك، والتي تُوضّحُ بالتفصيل متطلبات النظام بشأن الإفصاح والشفافية، والإشراف المؤسسي، وسلوك السوق، وحماية بيانات المستهلك وأصوله، وممارسات التمويل، وعمليات الشكاوى وحلها، وتثقيف المستهلك وتوعيته، والشمول المالي والامتثال للشريعة الإسلامية. تُشكّل المعايير جزءاً من أنظمة حماية العملاء، وبالتالي تُعدُّ إلزامية لجميع المؤسسات المالية المرخصة.

وأصدر المصرف المركزي أيضاً في شهر يناير من العام 2021 نظامه بشأن سلوك السوق للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهو عبارة عن مجموعة من المعايير التي تهدُف لتعزيز ثقافةٍ ضمن المؤسسات المالية المرخصة، لتحسين إمكانية وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة للتسهيلات المصرفية، كما تضمنُ ممارسات عادلة وملائمة لسلوك السوق. تشتمل هذه الأنظمة على مواضيع معينة، مثل تعزيز الإشراف على تصميم وبيع المنتجات والخدمات المالية، مما يضمنُ قيام المؤسسات المالية المرخصة بتقديم إفصاحات تتسم بفعاليتها لعملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة حول الأمور التي تُؤثر على قراراتهم لشراء منتجاتٍ وخدماتٍ، وتُوفّر آليات لمعالجة الشكاوي، وتضمنُ كذلك إمكانية حصول عملاء المنشآت الصغيرة والمتوسطة على استشارات ملائمة بشأن الديون.

الامتثال لسلوك السوق

أنشأ المصرف المركزي وحدة مخصصة للإشراف على تطوّر أنظمة حماية المستهلك، بما في ذلك المراقبة والتوجيه بشأن سلوك السوق، مما أتاح للمصرف المركزي إجراء العديد من المراجعات الموضوعية حول مخاوف المستهلكين، إلى جانب معالجة عدد من حالات عدم الامتثال.

نظام إدارة قضايا المحاكم

أصدر المصرف المركزي كتيب مفصّل حول نظام إدارة القضايا المحاكم في العام 2021، ويُحدّد أدوار ومسؤوليات جميع الأطراف المشاركة (المحاكم والمؤسسات المالية المرخصة والمصرف المركزي). يهدُف النظام إلى ضمان عمل النظام بطريقة كفؤة وانسيابية، بحيث يتم إصدار أوامر المحكمة إلى المؤسسات المالية المرخصة، بما يعود بالنفع على المؤسسات المالية المرخصة والعملاء. تم أيضاً دمج النظام المذكور مع دائرة القضاء في أبوظبي، ومن المتوقع أن يكون بمثابة نموذج لربط الكيانات الأخرى بالدوائر القضائية في جميع أنحاء الدولة. ساعدت عملية الدمج هذه في تقليل الوقت والموارد المطلوبة في معالجة الحالات، بما في ذلك التخلص من الأخطاء الطباعية التي تظهر نتيجةً للإدخالات اليدوية.

15. إدارة الأمن السيبراني والمخاطر التشغيلية الأخرى

نفّذ المصرف المركزي مبادرات لتحسين الاستعداد للمخاطر في العديد من القطاعات، بما في ذلك أمن المعلومات والأمن السيبراني والمخاطر التشغيلية الأخرى نتيجةً لتهديدات الجائحة لصحة الموظفين، وتوفير قنوات سرية للمبلغين للتعبير عن مخاوفهم.

أول تدريب على الهجمات السيبرانية

أجرى المصرف المركزي واتحاد مصارف الإمارات أول تدريب على الهجمات السيبرانية، وهو تدريب محاكاة مصمم لاختبار المرونة السيبرانية للقطاع المصرفي في الدولة، فضلاً عن تعزيز قدرته على التعامل مع الهجمات السيرانية المعقدة التي تشهد تزايداً.

استجابت البنوك المشاركة خلال التدريب لمحاكاة هجوم سيبراني، مع وضع تصوّراتٍ واقعية للهجوم السيبراني. واجه أعضاء الفريق الفني من مختلف البنوك تحدياً للاستجابة لسيناريوهات واقعية، وذلك من خلال اكتشاف التهديدات المختلفة والاستجابة لها. وتطلّب ذلك تعاون أعضاء فريق الإدارة والإدارة التنفيذية، وتطبيق استراتيجياتهم بشأن الاستجابة للهجمات السيبرانية، واتخاذ قرارات سريعة في اللحظات الحرجة. نتج عن التدريب مراجعة التدابير والعمليات الحالية لضمان الاستعداد، وتحديث الوثائق المهمة، ورفع مستوى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات وقدرات الأمن السيبراني، وأسهم على نطاق أوسع في زيادة الوعي على مستوى القطاع حول كيفية الاستجابة في مجال علاقات التواصل تحديداً.

حماية المرونة التشغيلية للمصرف المركزي أثناء جائحة كوفيد-19

أفلح المصرف المركزي في التعامل مع المخاطر الناجمة عن جائحة كوفيد-19 على صحة موظفيه والشركاء المتعاونين والزوار، مع الاستمرار في أداء جميع وظائفه الحيوية. استندت استجابة المصرف المركزي إلى خطط استمرارية الأعمال وإدارة الأزمات، لضمان حماية المرونة الداخلية للمصرف المركزي. أجرى المصرف المركزي أيضاً تدريبات سنوية لمعالجة كوارث تكنولوجيا المعلومات وتمارين محاكاة خطط استمرارية الأعمال عن بُعد، وتم اختيار تطبيقات الاختبار المهمة وفقاً لذلك.

بوابة الإبلاغ عن المخالفات

أطلق المصرف المركزي بوابةً جديدةً للإبلاغ عن المخالفات في العام 2021، تأكيداً على الالتزام بالتمسك بأعلى معايير النزاهة والشفافية. تسمحُ هذه القناة المشفرة للشركاء الرئيسيين الداخليين والخارجيين القيام بطرح أي مخاوف تتعلق بسوء السلوك أو انتهاكات السياسة من قبل موظفي المصرف المركزي والمتعاقدين معه وممثليه.

يُعدُّ إطلاق بوابة الإبلاغ عن المخالفات جزءاً من جهود المصرف المركزي الرامية لتعزيز الامتثال لمدونة قواعد السلوك الصادرة عنه، وأعلى معايير الحوكمة، حيث أنها تهدُف إلى معالجة الممارسات غير القانونية وغير الأخلاقية المزعومة من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة والفورية. تتيحُ هذه البوابة الموجودة على الموقع الإلكتروني للمصرف المركزي للموظفين والشركاء الرئيسيين الخارجيين (مثل المؤسسات المالية ومزودي الخدمات والجمهور) التعبير عن مخاوفهم من دون الشعور بالخوف من الانتقام. وتسمحُ أيضاً بمشاركة المعلومات الشاملة حول المسائل ذات الصلة، بما في ذلك إرفاق الملفات والوثائق لدعم مطالبة معينة.

رابط بوابة الإبلاغ عن المخالفات:
https://eservices.centralbank.ae/wb

نظام تحليلات المخاطر والأداء لدعم إدارة الاحتياطيات الأجنبية

بدأ المصرف المركزي تطبيق نظام قوي لتحليلات المخاطر وقياس الأداء والإسناد لدعم سياسته الجديدة لاستثمار الاحتياطيات. يهدفُ النظام إلى تمكين مديري المخاطر ومديري المحافظ من مراقبة تحليلات المخاطر، لضمان بقاء محفظة الاحتياطيات ضمن الإرشادات المصرح بها. إضافةً إلى ذلك، يشتمل النظام على قياس الأداء وتحليل الإسناد لمساعدة مديري المحافظ على فهم مصادر عوائد المحفظة المُطلقة منها والنسبية على حد سواء، كما يُوفّر إحصاءات مختلفة لاحقة ومسبقة لدعم المصرف المركزي في تحقيق أغراض المصرف المركزي من الاحتياطيات.

أداة الامتثال لحوكمة المخاطر كمستودع مركزي للمخاطر غير المالية

قام المصرف المركزي بتطبيق أداة حديثة ومتكاملة لحوكمة المخاطر والامتثال، وذلك في إطار رؤيته لتعزيز إطار عمل إدارة المخاطر وأتمتة أنشطته لإدارة المخاطر اليومية.

ويهدفُ المشروع إلى أتمتة أنشطة حوكمة المخاطر والامتثال في مختلف عمليات المصرف المركزي بطريقة أكثر كفاءة وسلاسة وتكاملاً، والاعتماد على مصدر آلي واحد للمعلومات المتعلقة بالمخاطر غير المالية في المجالات التالية:

- العمليات المصرفية وعمليات التأمين؛
- أمن المعلومات؛
- الامتثال؛
- استمرارية الأعمال.

يهدُفُ المشروع أيضاً إلى توفير تحديثات فورية، والإخطار بالحوادث المهمة، والمراقبة المتقدمة والإبلاغ عن المخاطر غير المالية في جميع عمليات المصرف المركزي.

شهادات الآيزو

نجح المصرف المركزي في تنفيذ إطار عمل آيزو 27001، لتعزيز وتحسين كفاءة الوظائف الأساسية ووظائف الدعم في المصرف المركزي.
وحصل المصرف على شهادة الآيزو في خمسة مجالات:

- نظام إدارة أمن المعلومات (ISMS) استناداً إلى ISO 27001: 2013
- إدارة الجودة ISO 9001:2015
- استمرارية الأعمال ISO 22301:2019
- خدمات تكنولوجيا المعلومات ISO / IEC 20000-1: 2018
- نظام الإدارة المتكاملة PAS 99:20

16. الاستثمار في الموارد البشرية: إرساء ثقافة قائمة على الأداء

يلتزم المصرف المركزي بإرساء ثقافة عمل تقوم على عدد من المحاور، ومنها المواهب والشفافية والاستباقية بمعايير عالمية، يمكن لجميع الموظفين من خلالها تحقيق قدراتهم الكاملة. ويعتمد المصرف على سياسة طويلة الأمد للاستثمار في موظفيه لتعزيز ثقافة العمل والأداء.

اتخذ المصرف المركزي في العام 2021 مجموعة واسعة من التدابير الاستراتيجية، بما يتماشى مع قيمه، لضمان قدرته على توفير استراتيجية متكاملة للموظفين، وخلق بيئة عمل تعزز التعاون، وتحقق نتائج الأعمال المطلوبة، بالتوافق مع الرؤية والرسالة والاستراتيجية التنظيمية الشاملة.

وقام المصرف المركزي بتعيين أعضاء مسؤولين في وظائف عليا خلال النصف الأول من العام للمساعدة في تنفيذ مهامه الطموحة، تماشياً مع نموذج التشغيل المستهدف الجديد. خضع الهيكل التنظيمي للمصرف المركزي للمراجعة إلى جانب إجراء عملية إعادة هيكلة شاملة لتكون انعكاساً واستمراراً لمهام عمله الجديدة. ومع الاندماج بين المصرف المركزي وهيئة التأمين في بداية العام 2021، انضم أكثر من 120 موظفاً من الهيئة إلى عائلة المصرف المركزي، ما أدى إلى تضافر الجهود المشتركة على نطاق واسع لتسهيل عملية الاندماج والتحول.

واستقطب المصرف المركزي 39 موظفاً جديداً في 2021 من الأسواق المحلية والدولية. ومن بين هؤلاء، تم تعيين 41% منهم في مناصب إدارية، كما تم تعيين مسؤولين تنفيذيين لدعم مشاريع التحول والمبادرات الجديدة. وحافظ المصرف المركزي على حضوره في أكبر معرض للتوظيف في دبي في شهر نوفمبر 2021 لجذب الباحثين عن العمل من المواطنين الإماراتيين المهتمين بالقطاع المصرفي. وفي نهاية العام 2021، بلغ عدد موظفي المصرف 699 موظفاً، ما رفع معدل التوطين إلى 65.2%.

وتتضمن الخطة الاستراتيجية للمصرف المركزي بناء القدرات التنظيمية والمهارات لتكوين قوة عاملة تكون على أتم جاهزية للمستقبل. وفي إطار حرصه للمساهمة في النمو المستدام طويل الأجل واستمرارية الأعمال، يعطي المصرف المركزي الأولوية لمبادرات إدارة المواهب الاستراتيجية، من أجل ضمان قدرته على تحديد المواهب وتطويرها والاحتفاظ بها لتحقيق أهداف أعماله المستقبلية. وتقديراً منه للكفاءات والتزام المواهب الداخلية لديه، اعتمد المصرف المركزي دورة الترقيات الأولى منذ 2019 لأكثر من 85 موظفاً، ليكون ذلك حافزاً لهم على التقدم الوظيفي والتطوير المهني المستمر.

وفي يناير 2021، أطلق المصرف المركزي شهادته التنفيذية لمتخصصي الرقابة القائمة على المخاطر، وهو برنامج اعتماد مصمم خصيصاً لمتطلبات المصرف المركزي لتوفير نظرة عميقة حول أحدث الممارسات الدولية في المهارات والمعرفة الرقابية القائمة على المخاطر. وتم تطوير البرنامج بالتعاون مع معهد المصرفيين المعترف به في كلية دبلن الجامعية، فضلاً عن كونه أحد المعاهد الرائدة في تدريب المصرفيين ومشرفي البنوك الذين يعتمدون هذا المؤهل أيضاً.

وتم تأسيس مجلس الشباب في المصرف المركزي ليكون بمثابة منصة مهمة لتمثيل الشباب الإماراتي والتعاون وبرنامج السفراء في القطاع المصرفي والمالي. وأطلق المجلس ذاته على مدار العام عدداً من المبادرات الداخلية والخارجية، ومنها حوار المصرف المركزي للشباب، الحدث الداخلي نصف السنوي الذي يجمع شباب المصرف المركزي مع فريق القيادة العليا في المصرف المركزي. وعلى الصعيد الخارجي، نظم المجلس العديد من ورش العمل بالتعاون مع مركز شباب أبوظبي، بهدف رفع الوعي المالي بين الشباب الإماراتي.

وفي إطار مساعيه لتعزيز ثقافة الإنتاجية والمشاركة والصحة، أطلق المصرف المركزي أول نظام متكامل لإدارة الموارد البشرية، بهدف وضع الأسس اللازمة لتقديم الخدمات التي تركز على الأشخاص بكفاءة لتعزيز تجربة الموظف الشاملة في المصرف المركزي.

وعمد المصرف المركزي في العام 2021 إلى تعزيز سياسات موظفيه للارتقاء بالأداء، والدعوة إلى الإنصاف، وتعزيز مرونة العمل للموظفين. وبعد إجراء مراجعة شاملة لسياسة الموارد البشرية، تمت زيادة استحقاقات الإجازة واستحقاق إجازة الأمومة والأبوة، والإجازات الخاصة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات. لتعزيز ثقافة الاستقلالية والرفاهية الاجتماعية والقدرة على التكيف مع التغيير، وضع المصرف المركزي سياسة جديدة للعمل عن بعد مع ساعات عمل مرنة للسماح للموظفين بتحديد مكان وزمان العمل بشكل أكثر فعالية. وأطلق المصرف المركزي حملة داخلية بعنوان "أنتم أولويتنا" لنشر الوعي والكشف عن التغييرات في السياسات للموظفين. وبالتوافق مع جهود حكومة دولة الإمارات لتعزيز التوازن بين العمل والحياة وتعزيز الإنتاجية، طبق المصرف المركزي أسبوع العمل من أربعة أيام ونصف اليوم بدءاً من 1 يناير 2022.

17. الحرص على إطلاع الجمهور: علاقات تواصل المصرف المركزي خلال العام 2021

اهتم المصرف المركزي خلال فترة الوباء بشكل خاص بضرورة إبقاء الجمهور على اطلاع بدعمه للنظام المالي الإماراتي.

بناءً على ذلك، واصل المصرف المركزي على الإصدار المستمر للبيانات الصحفية لإبلاغ الشركاء الرئيسيين بشأن رقابته المستمرة على النظام المالي للدولة. وفي الغالب، كانت هذه البيانات العامة مصحوبة بتعليمات المصرف المركزي للمؤسسات المالية المرخصة. ومن الأمثلة على ذلك التفاصيل المتعلقة بسبل توقف خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة التي وضعها المصرف المركزي مع انحسار الأزمة، وإطار جديد للمصرف المركزي لإدارة البنوك لمخاطر انكشافها في قطاع العقارات.

وأجرى المصرف المركزي مراجعة لإجراءات التعامل مع الأزمات وإدارتها من وجهة نظر علاقات التواصل، للتأكد من استعداده لمواجهة التحديات المستقبلية، مع الأخذ في الحسبان المبادئ التوجيهية الوطنية ذات الصلة التي وضعتها الهيئة الوطنية لإدارة الأزمات والأزمات. وعملت الإدارة العليا للمصرف المركزي على التأكد من أن جميع موظفيه على دراية كاملة بمبادرات العمل والسلامة المتعلقة بالوباء.

الفعاليات: الحضور الفعلي والهجين

شهد النصف الثاني من العام 2021 الانتقال من عالم الاجتماعات وإطلاق الفعاليات والمؤتمرات التي تُعقد على "زوم" وغيرها من المنصات الافتراضية، إلى إتاحة الفرص لحضور الأحداث المختارة شخصياً. ونظم المصرف المركزي مؤتمر مستقبل التمويل في إكسبو 2020 دبي في شهر أكتوبر 2021، وذلك بعد فترة وجيزة من الافتتاح الرسمي للمعرض. وتضمن الحدث إلقاء كلمات رئيسية من شخصيات إماراتية ودولية بارزة حول القضايا المالية التي تؤثر على الدولة وشركائها الرئيسيين. وخلال المؤتمر، وقّع المصرف المركزي اتفاقية لتعزيز البنية التحتية المالية للدولة، واستضاف جلسات حوارية حول موضوعات تخص القطاع المالي في خمس مجموعات تغطي الرقمنة والتمويل الأخضر والعملات الرقمية للبنوك المركزية والتمويل الإسلامي وخيارات الدفع الإلكتروني الفوري.

التقارير المالية

03

الميزانية العمومية

شهدت الميزانية العمومية للمصرف المركزي نمواً بواقع 11% في العام 2021، ويرجع ذلك أساساً إلى صافي التدفقات الداخلة في الاقتصاد المحلي. وتأثرت تركيبة الأصول بتطبيق سياسة جديدة لإدارة الاحتياطي، وما نجم عنه من انتقال من النقد واستثمارات أخرى قصيرة الأجل إلى سندات طويلة الأجل وأدوات مدرجة أخرى.

أدى تطبيق السياسة النقدية الجديدة للدرهم إلى زيادة ملحوظة في الأذونات النقدية المستحقة. وانخفضت حقوق الملكية نتيجةً للضعف في الأسواق المالية الدولية.

الميزانية العمومية للمصرف المركزي

	2021 ألف درهم	2020 ألف درهم
الأصول		
النقد والأرصدة لدى البنوك	**267,074,023**	332,235,835
الودائع	**42,229,708**	44,802,363
الأدوات المالية المشتقة	**14,806,074**	6,901
القروض والسلفيات	**2,135,800**	30,246,918
الاستثمارات بالتكلفة المطفأة	**47,340,673**	48,053,099
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الإيرادات الشاملة الأخرى	**113,932,995**	1,861,403
الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال الربح والخسارة	**20,529,251**	-
سبائك الذهب	**11,912,635**	12,862,335
الممتلكات والمعدات	**618,677**	168,677
أصول أخرى	**986,515**	273,976
إجمالي الأصول	**521,566,351**	**470,511,507**
المطلوبات وحقوق الملكية		
المطلوبات		
الحسابات الجارية والودائع	**214,427,967**	192,046,104
شهادات الإيداع والأذونات النقدية	**164,728,171**	129,325,000
العملات المصدرة	**111,815,394**	110,703,812
الأدوات المالية المشتقة	**155,718**	7,465,080
منحة مؤجلة	**313,707**	-
المطلوبات الأخرى	**3,955,703**	3,685,987
إجمالي المطلوبات	**495,396,660**	**443,225,983**
حقوق الملكية		
رأس المال المدفوع بالكامل	**20,000,000**	20,000,000
الاحتياطي العام	**6,013,301**	5,234,580
احتياطي القيمة العادلة	**31,722**	2,050,944
إيرادات محتجزة	**124,668**	-
إجمالي حقوق الملكية	**26,169,691**	**27,285,524**
إجمالي المطلوبات وحقوق الملكية	**521,566,351**	**470,511,507**

الملحق

الرسوم البيانية

الرسم البياني 1.1	التضخم السنوي في مؤشر أسعار المستهلك في اقتصادات مختارة
الرسم البياني 1.2	أسعار السلع
الرسم البياني 1.3	أسعار الفائدة في اقتصادات مختارة
الرسم البياني 2.1	رصيد الحساب الجاري لدولة الإمارات
الرسم البياني 2.2	الصادرات الهيدروكربونية لدولة الإمارات
الرسم البياني 2.3	الميزان التجاري لدولة الإمارات
الرسم البياني 2.4	رصيد الحساب المالي لدولة الإمارات
الرسم البياني 2.5	أسعار الصرف الفعلية الاسمية والحقيقية
الرسم البياني 3.1	مؤشر مديري المشتريات لدولة الإمارات
الرسم البياني 3.2	متوسط إنتاج النفط الخام لدولة الإمارات
الرسم البياني 3.3	متوسط أسعار بيع الوحدات السكنية في دبي
الرسم البياني 3.4	أسعار العقارات السكنية في أبوظبي
الرسم البياني 3.5	التضخم الكلي وتضخم أسعار السلع والخدمات التجارية وغير التجارية
الرسم البياني 3.6	الإيرادات الحكومية العامة
الرسم البياني 3.7	المصروفات الحكومية العامة
الرسم البياني 3.8	موقف المالية العامة
الرسم البياني 4.1	المجاميع النقدية في عام 2021
الرسم البياني 4.2	أسعار فائدة إيبور وليبور
الرسم البياني 4.3	الفرق بين سعر الإيبور مقابل سعر الليبور بالدولار لأجل 3 أشهر
الرسم البياني 4.4	أسعار الفائدة على المبادلات لأجل عشر سنوات
الرسم البياني 5	المستفيدون من برنامج تأجيل القروض ضمن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة
الرسم البياني 6	استراتيجية الإيقاف التدريجي لخطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة الخاصة بالمصرف المركزي
الرسم البياني 7	أهداف المصرف المركزي
الرسم البياني 8	نظرة عامة على إجراءات الإشراف القائمة على المخاطر المتخذة من قبل المصرف المركزي
الرسم البياني 9	مشروع الجسر للعملات الرقمية المتعددة
الرسم البياني 10	إطار التمويل المفتوح الخاص بالمصرف المركزي

الجداول

الجدول 1.1	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في مجموعات/بلدان مختارة
الجدول 1.2	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي
الجدول 1.3	المتوسط السنوي للتضخم في مؤشر أسعار المستهلك في دول مجلس التعاون الخليجي
الجدول 2.1	الشركاء الرئيسيون لدولة الإمارات لتصدير السلع غير النفطية
الجدول 2.2	شركاء الاستيراد الرئيسيين لدولة الإمارات
الجدول 3.1	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سنوياً في دولة الإمارات
الجدول 3.2	التضخم في مؤشر أسعار المستهلك
الجدول 3.3	ماليات الحكومة الموحدة لدولة الإمارات
الجدول 4.1	العرض النقدي في دولة الإمارات
الجدول 4.2	إجمالي الودائع في بنوك الإمارات
الجدول 4.3	الأصول والائتمان في بنوك الإمارات
الجدول 4.4	الائتمان المحلي حسب النشاط الاقتصادي
الجدول 4.5	مؤشرات السلامة المالية لدولة الإمارات
الجدول 4.6	عدد شركات التأمين المُرخصة والمهن المرتبطة بالتأمين
الجدول 4.7	المؤشرات المالية الرئيسية لقطاع التأمين
الجدول 4.8	نسب الإنذار المُبكر لشركات التأمين
الجدول 4.9	أسواق الأوراق المالية في دولة الإمارات
الجدول 4.10	مبادلات مخاطر الائتمان للصناديق السيادية في دولة الإمارات

المقر الرئيسي

مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
شارع الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود
ص.ب. 854، أبوظبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع دبي

شارع 26
بر دبي
ص. ب. 448، دبي
الإمارات العربية المتحدة

فرع الشارقة

شارع الملك عبدالعزيز
المنطقة الصناعية بالشارقة
ص. ب. 645، الشارقة
الإمارات العربية المتحدة

فرع رأس الخيمة

شارع المنتصر
ص. ب. 5000
رأس الخيمة
الإمارات العربية المتحدة

فرع الفجيرة

شارع حمد بن عبدالله
ص. ب. 768
الفجيرة
الإمارات العربية المتحدة

فرع العين

شارع علي بن أبي طالب
ص. ب. 1414
العين
الإمارات العربية المتحدة